



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

أثر تقلبات أسعار النفط على قطاع التشغيل
في الجزائر
خلال الفترة 2000-2016

إشراف: الدكتور
مسهودي زكرياء

إعداد: الطلبة
مكرمة جعفرور
لمياء العيمش

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أحمد بن أحمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
زكرياء مسعودي	أستاذ مساعد "أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا
محمد مسعودي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع و ثمرة جهدي:

إلى سر نباهي "أمي" الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى من أوقدت في قلبي شعلة الإشتياق و الحنين "زوجة أبي" رحمة الله عليها و أرجو من الله أن يسكنها فسيح جناته.

إلى من أحمل اسمه بإفتخار "أبي" العزيز حفظه الله.

إلى من جمعني بهم القدر إلى الروح التي سكنت وجداني إلى أمز هدية من جامعة صديقاتي "زوليفة، خولة، خليفة، فاطمة" أدام الله جمعتنا.

إلى إخواني و أخواتي الذين كانوا سندي طيلة مرحلة جهادي الدراسي.

إلى براعم العائلة و سر ابتسامتها "جنان، نورهان، أنيس، رمزي" رعاهم الله و جعلهم من حفظة القرآن إن شاء الله.

وإلى كل من نساء قلبي و لم ينساه قلبي.

كريمة

شكر و عرفان

أتقدم بالشكر الخالص إلى:

الله عز و جل و أحمده و أشكره على هذه النعمة.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة سيدنا محمد عليه

الصلاة و أزكى السلام.

إلى الأستاذ المشرف: زكريا مسعودي "الذي كان له

الفضل في المتابعة و الإشراف على هذا العمل.

إلى من رافقتني و كانت سنداً لي أئيسة -ربي "عائشة

حمة" أسعدنا الله و وهبها الخير من أوسع أبوابه.

إلى من أقدمتها في حياتي عنواتا و كانت سنداً لي

شكّتي أختي العزيزة "نادية" أدامها الله لي تاجاً فوق

رأسي.

إلى جميع من ساعدني في إنجاز هذا العمل من الأصدقاء

والزملاء و بالخصوص "جواد محمد الصديق".

إلى جميع طلبة تخصص اقتصاد -كمي -دفعة 2018.

الاميرة
زماننا

الى من تعبت وسهرت و ربت الى نبع الحنان و
العطف امي الحبيبة اطال الله في عمرها
الى ابي الغالي رمز العطاء و الحب و التفاؤل اطال الله في عمره
الى اخوتي و اخواتي وليد الطيب وسام ومنال و كتكوئي قصي
و كل افراد عائلتي
الى خطيبي و عائلته
الى صديقاتي و زميلاتي و رفيقات دربي وسام سامية فتيحة عابدة كريمة
الى دفعة ماستر اقتصاد كمي 2018
الى جميع الاحباب الذي لا يسعني ذكرهم
اهدي ثمرة جهدي

الاميرة
زماننا

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات الإيرادات النفطية على قطاع التشغيل في الجزائر من خلال الفترة 2000 إلى 2016 باعتباره أهم المؤشرات الأساسية في اقتصاد أي دولة و من ، أجل ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى قسم نظري لتوضيح أهم المفاهيم الأساسية حول متغيرات الدراسة و قسم تطبيقي لتحليل تطورها خلال الفترة (2000_2016) مع تقديم الأثر باستعمال الأدوات القياسية و الإحصائية .

و لقد توصانا من خلال نتائج الدراسة إلى انه وجود أثر لتقلبات أسعار النفط على قطاع التشغيل في الجزائر في علاقة طرية غير مباشرة بزيادة عدد من المتغيرات تتحكم في حجم التشغيل في الزيادة و الانخفاض .

الكلمات المفتاحية: التشغيل , الإيرادات النفطية , الإقتصاد الجزائري .

Abstract:

The aim of this study is to analyze the impact of fluctuations in oil revenues on the employment sector in Algeria through the period 2000 to 2016 as the most important indicators in the economy of any country. Therefore, this research was divided into a theoretical section to clarify the main concepts about the variables of study and applied To analyze its evolution during the period (2000_2016) with the effect of using standard and statistical tools.

The results of the study indicate that there is an effect of the fluctuations in oil prices on the operating sector in Algeria in a direct indirect relationship, with a number of variables controlling the volume of operation in the increase and decrease.

Keywords: Employment, Oil Revenue, Economy Algeria.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	-
الشكر والتقدير	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	II-I
فهرس الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الرموز و الاختصارات	V
المقدمة العامة	أ - ز
الفصل الأول: الإطار التحليلي لقطاع التشغيل و أسعار النفط في الجزائر	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري لقطاع التشغيل و اسعار النفط	3
المطلب الأول: أساسيات التشغيل	3
الفرع الأول: أهم المفاهيم المتعلقة بالتشغيل و أنواعه	3
الفرع الثاني: سياسات التشغيل	5
الفرع الثالث: سوق العمل	8
الفرع الرابع: البطالة و أنواعها	13
المطلب الثاني: النظريات الإقتصادية المفسرة للبطالة	15
الفرع الأول: تفسير الكلاسيك للبطالة	15
الفرع الثاني: النظرية الكنزية	17
الفرع الثالث: النظرية الحديثة	19
الفرع الرابع: الفرق بين التفسير الكلاسيكي و الكنزي للبطالة	22
المطلب الثالث: عموميات حول أسعار النفط	23
الفرع الأول: السعر البترولي و أهم محدداته	23
الفرع الثاني: تحليل تطور و أسباب تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000_2016)	31
الفرع الثالث: أبرز الأزمات النفطية خلال الفترة (2000_2016)	36
الفرع الرابع: آثار تقلبات أسعار النفط على إقتصاديات الدول المصدرة للنفط خلال (2000_2016)	37
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لقطاع التشغيل و النفط في الجزائر	42
المطلب الأول: أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري	42
الفرع الأول: مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	42
الفرع الثاني: مساهمة القطاع النفطي في الصادرات	43
الفرع الثالث: مساهمة القطاع النفطي في الإحتياطات الرسمية	44
الفرع الرابع: مساهمة الجباية البترولية في تمويل إيرادات الميزانية العامة	45
الفرع الخامس: مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة للدولة	46

48	المطلب الثاني: تطور التشغيل و البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000_2016)
48	الفرع الأول: سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000_2016)
51	الفرع الثاني: تطور هيكل سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2000_2016)
62	الفرع الثالث: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000_2016)
67	الفرع الرابع: أجهزة و برامج التشغيل المنتهجة من طرف الدولة للقضاء على البطالة
72	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: نمذجة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على قطاع التشغيل في الجزائر (1980_2016)
74	تمهيد
75	المبحث الأول: الجانب القياسي النظري
75	المطلب الأول: الإقتصاد القياسي
75	الفرع الأول: مفهوم القياس الاقتصادي
76	الفرع الثاني: أهداف القياس الاقتصادي
76	الفرع الثالث: نظرية القياس الاقتصادي
76	منهج البحث في الاقتصاد القياسي
79	الفرع الخامس: أنواع نماذج القياس الاقتصادي
81	المطلب الثاني: ديناميكية نماذج الانحدار الذاتي و التكامل المشترك
81	الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
84	الفرع الثاني: التحليل الهيكلي لاختبارات التكامل المشترك
87	الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)
88	المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على قطاع التشغيل في الجزائر
88	المطلب الأول: خلفية و متغيرات الدراسة
88	الفرع الأول: دراسة وصفية لبيانات الدراسة
95	الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة و توصيف النموذج
97	المطلب الثاني: عرض و تحليل نتائج الدراسة القياسية
97	الفرع الأول: تحليل نتائج الإستقرارية
100	الفرع الثاني: إختيار التكامل المشترك
101	الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)
105	خلاصة الفصل
106	الخاتمة
VI	قائمة المصادر و المراجع
VII	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1_1)	تطور إحتياطي الصرف للسنوات الأخيرة (2016_2000)	43
(2_1)	تطور المؤشرات الديمغرافية للجزائر للفترة (2016_2000)	50
(3_1)	معدل النمو الإقتصادي لتخفيض البطالة 5%	53
(4_1)	توزيع معدل البطالة حسب المستوى التعليمي	65
(1_2)	نتائج اختبار جذر الوحدة _unit root للسلاسل الزمنية وفق اختبار pp	98
(2_2)	نتائج تحديد درجة الإبطاء الموافقة لنموذج (var)	99
(3_2)	نتائج اختبار التكامل المشترك Johansen cointegration	99
(4_2)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	109
(5_2)	نتائج اختبار التجانس بين البواقي	102

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1_1)	العلاقة داخل سوق العمل	08
(2_1)	منحنى الطلب على العمل	09
(3_1)	منحنى عرض العمل	10
(4_1)	منحنى التوازن في سوق العمل	11
(5_1)	هيكل سوق العمل	12
(6_1)	المفهوم الرسمي للبطالة	13
(7_1)	البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية	16
(8_1)	الفجوة الانكماشية في الاقتصاد	18
(9_1)	بطالة كنزيرة حسب نظرية الاختلال	20
(10_1)	بطالة كلاسيكية حسب نظرية الاختلال	21
(11_1)	الحالات المتحكممة في اسعار النفط من جانب العرض	25
(12_1)	الحالات المتحكممة في تحديد اسعار البترول من جانب الطلب	26
(13_1)	الزيادات المقررة من طرف الاوبك سنة 2000	31
(14_1)	حركة اسعار سلة خدمات اوبك خلال الفترة (2007_2010)	33
(15_1)	المهبط التدريجي للأسعار خلال الفترة (2014_2015)	35
(16_1)	تطور أسعار النفط الفورية لسلة خامات الاوبك خلال الفترة (2000_2016)	35
(17_1)	تطور اسعار النفط (2014_2016)	37
(18_1)	الدول العشرة الكبار في سوق النفط	37
(19_1)	اكثر دول تضررا من انخفاض اسعار النفط	39
(20_1)	اسعار النفط الازمة لموازنة ميزانيات الدول المصدرة للنفط	40
(21_1)	امساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) خلال لفترة (2000_2016)	41
(22_1)	مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات للدولة خلال الفترة (2000-2016)	42
(23_1)	مساهمة الجباية البترولية في تمويل إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة (2000_2016)	44
(24_1)	دور الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة للدولة للفترة (2000_2016)	46
(25_1)	تطور حجم العمالة الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000_2016)	50
(26_1)	توزيع العمالة حسب النوع الاجتماعي في الجزائر للفترة (2000_2016)	53

54	توزيع العمالة حسب الفئة العمرية خلال الفترة (2000_216)	(27_1)
55	نمو القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية للفترة (2000_2016)	(28-1)
57	نسبة التوظيف في القطاعين العام و الخاص	(29_1)
61	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000_2016)	(30_1)
63	توزيع العاطلين عن العمل وفقا لمعيار النوع الاجتماعي (2000_2016)	(31_1)
64	توزيع معدلات البطالة حسب الفئة العمرية في الجزائر للفترة (2000_2016)	(32_1)
78	الخطوات التي يتم اتباعها في التحليل القياسي لنموذج اقتصادي	(1_2)
79	انواع نماذج القياس الاقتصادي	(2_2)
88	تطور اسعار النفط للفترة (1980_2016)	(3_2)
89	تطور العمالة الكلية للفترة (1980_2016)	(4_2)
91	تطور الانفاق الحكومي للفترة (1980_2016)	(5_2)
92	تطور حجم الاستثمار في الفترة (1980_2016)	(6_2)
93	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980_2016)	(7_2)
94	تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980_2016)	(8_2)
106	نتائج اختبار استقرارية النموذج VECM	(9_2)

قائمة الرموز و الاختصارات

الرمز	الدلالة
BIT	المكتب الدولي للعمل
OPEC	منظمة الدول المصدرة للنفط
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
CNE	اللجنة الوطنية للتشغيل
CIPE	اللجنة القطاعية المشتركة لترقية التشغيل
DAIP	جهاز المساعدة على الادمج المهني
CID	عقود ادمج حاملي الشهادات
CIP	عقود الادمج المهني
CFI	عقود التكوين
DIPJ	جهاز الادمج المهني للشباب
FAEJ	صندوق دعم تشغيل الشباب
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
CPE	عقود ما قبل التشغيل
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANEM	الوكالة الوطنية للتشغيل
DF	ديكي فولر
MCO	طريقة المربعات الصغرى
VECM	نموذج تصحيح الخطأ
LAB	حجم التشغيل
OIL	أسعار النفط
SPE	الانفاق الحكومي
INV	الاستثمار
INF	التضخم
GDP	الناتج المحلي الإجمالي

لقد تطور المجتمع و دول العالم من خلال دور الحياة الاقتصادية ، مما يستدعي التحليل الاقتصادي الكلي ، و تطور معه مفهوم البطالة أو (التشغيل) عند الكلاسيك من خلال اعتقادين انه من الغير محتمل حدوث قصور في الطلب الكلي او الانفاق و لو حدث ذلك فإن تعديلا في الانفاق و الاجور يحدث لمنع انخفاض الانفاق الكلي فا من خلال النظريات الاقتصادية الكلاسيكية منها و الكينزية نجد ان الايرادات النفطية احد العوامل المؤثرة في الاداء الاقتصادي للدولة لتحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و من ثمة فله تأثير ايجابي او سلبي على بعض متغيرات الاقتصادية و منها التشغيل .

و تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة و المصدرة للبترول التي ارتبطت سياستها الاقتصادية بشكل كبير بوضعية السوق العالمية للنفط حيث أدى تراكم الفوائض المالية الناتج عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال بداية الألفية الثانية إلى انتهاز سياسة إنفاقه توسعية بعد أن اتضحت الرؤية الإيجابية لسوق النفط العالمية، فقد قامت الحكومة بتصدير مجموعة من البرامج في إطار الإصلاحات الاقتصادي من بينها برنامج الإنعاش الاقتصادي من الفترة (2000-2004) و برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005_2009) و كذا برنامج خماسي الثاني خلال الفترة (2010_2014) التي أدت إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي (خاصة في جانب الاستثمار) ، كذلك ساهم برنامج (2015-2016) و الخاص بالاستثمارات العمومية في اتمام المشاريع التي تم تجميدها بسبب الأزمة المالية التي عرفتتها الدولة سنة 2014.

و هو ما أدى بدوره إلى تحسن كبير في بعض المؤشرات الاقتصادية و التي من بينها انخفاض معدلات البطالة و ارتفاع حجم التشغيل و عليه و استنادا على ما سبق تظهر ملامح إشكالية الدراسة، التي يمكن صياغتها بالسؤال الجوهرى التالي:

كيف كان تأثير تقلبات الايرادات النفطية على قطاع التشغيل في الجزائر؟.

و للإجابة على هذه الإشكالية نطرح بعض التساؤلات المدعمة للموضوع كالتالى:

1. كيف فسر وجود التشغيل و البطالة في الفكر الكلاسيكي ؟
2. ما هي أهم محددات أسعار النفط و أسباب تقلباته ؟
3. ما أهمية القطاع النفطي في اقتصاد الدولة الجزائرية؟
4. ما أهم اتجاهات التشغيل في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 ؟
5. كيف تؤثر الايرادات النفطية على التشغيل في الجزائر ؟

و كإجابة مبدئية على هذه الأسئلة المطروحة، نقدم الفرضيات التالية:

1. تفسر البطالة وفق المنظور الكينزي على أنها عجز العرض على خلق الطلب المقابل له و أن البطالة أمر غير طوعي، في حين أن الكلاسيك يفسرها على أنها انخفاض في الانفاق الحكومي.
2. من بين محددات السعر النفطي نجد عاملي الطلب و العرض على السلعة النفطية، كما أن الصراعات و الاضطرابات الجيوسياسية في الدول المنتجة تعد من أهم أسباب تقلبات أسعار النفط.

3. يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري, إذ أنه يساهم بأكثر من 97% في إيرادات الجزائر من العملة الصعبة بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مختلف المشاريع و البرامج التنموية الوطنية.
4. انخفاض نسبة البطالة ، و زيادة عدد مناصب الشغل و ذلك لتبني الدولة مجموعة من البرامج التنموية لخلق وظائف جديدة وفق البنية الاجتماعية و الديمغرافية التي تتميز بها الجزائر لمعالجة هذا المشكل مع تزايد نمو الديموغرافي و الأعداد الهائلة التي تبقيا مدارس و معاهد التكوين و الجامعات لسوق العمل.
5. توجد علاقة جوهرية طردية موجبة بين الإيرادات النفطية و حجم التشغيل في الجزائر.

✓ الدراسات السابقة :

لقد شهد حقل الدراسة العديد من الإسهامات الأكاديمية لعدة باحثين على مختلف جنسياتهم فحقل النفط متشعب في متغيراته و معطياته ، إلا ما وقفنا عليه أثناء إعداد الدراسة كون معظم الدراسات السابقة تناولت حقل النفط و علاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاقتصاد ككل ، لذلك نحاول ذكر أهم ما توفر لنا من دراسات تكون قريبة في مضمونها من دراستنا الحالية، و في هذا الإطار نذكر بعض الدراسات المطلع عليها:

1. دراسة: العمري علي

أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الكمي بعنوان: تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1970-2006)¹, تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أو معرفة مدى تأثير النمو الاقتصادي بتقلبات أسعار النفط و بالإضافة إلى متغيرين: (سعر النفط و الناتج الداخلي الخام) أضاف متغيرة (الجباية البترولية) و طبق دراسة قياسية باستخدام نماذج (VAR) و توصل إلى النتائج التالية:

✓ تتأثر الجباية البترولية كثيرا بأسعار النفط.

✓ أسعار النفط الخام تؤثر بصفة غير مباشرة على الناتج الداخلي الخام و الرابط بينهما هو الجباية البترولية

متغيرات الدراسة المتمثلة في النمو الاقتصادي و الجباية البترولية لا تفسر أسعار النفط و هو ما يوافق النظرية الاقتصادية.

2. دراسة إبراهيم بلقلة

بعنوان: تطورات أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)², هدفت الدراسة إلى إبراز اثر تقلبات أسعار النفط على تمويل الموازنة العامة للدول العربية حيث تمت معالجة الموضوع من خلال تطبيق دراسة تحليلية تمتد من 2000 إلى 2008, سعت الدراسة إلى إعطاء صور و قياس العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في أسعار النفط و

¹ العمري علي, "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (1970-2006)", مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع إقتصاد كمي, جامعة الجزائر, 2007-2008.

² إبراهيم بلقلة, "تطورات أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)", دراسة تحليلية, مجلة الباحث-عدد 2013/12, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف- الجزائر.

المتغير التابع المتمثل في الموازنة العامة للدول العربية، و قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام العربية للدول العربية خلال الفترة 2000-2008 كان لها انعكاس واضح على الإيرادات النفطية و التي شهدت ارتفاعا كبيرا مما أدى إلى ارتفاع التدفقات المالية الواردة لهذه الاقتصاديات. مما زاد من قدرة السلطات المالية على التوسع في الانفاق مما ساهم أيضا على تحسين أداء النشاط الاقتصادي، كما خلصت إلى أن مشكلة التقلبات في الأسواق النفطية تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي كأهم عامل في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التنوع الاقتصادي.

3. دراسة: موري سمية

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بعنوان: (اثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر)³، هدفت هذه الدراسة إلى: تحليل اثر تغيرات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال استعراض مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال الفترة (1970-2012)، مما يساعد على توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية مما يستدعي ضرورة تنوع مصادر الدخل من خلال البحث عن بدائل تنموية مستدامة، و من خلال طرق القياس الاقتصادي حاولنا اختبار هذه العلاقة عن طريق اختبار التكامل المشترك و بناء نموذج تصحيح الخطأ و اختبار السببية و دوال الإستجابة الدفعية، و قد خلصت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية و قياسية و علاقة طويلة المدى بين التغير في سعر البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية.

- ✓ وجود علاقة في المدى الطويل حسب اختبار التكامل المشترك بين سعر البترول و الناتج المحلي الحقيقي، معدل البطالة، متوسط الدخل الفردي الحقيقي و تدفقات الإستثمار الصافي، في حين أن سعر البترول و معدل التضخم تغيب العلاقة طويلة المدى بينهما كون الزيادة في سعر البترول لا تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم في المدى الطويل و هذا مقبول اقتصاديا كون سياسة البنك المركزي تحاول التحكم في إبقاء مستويات التضخم منخفضة و مقبولة.
- ✓ وجود العلاقة السببية بين متغير سعر البترول و تدفقات الإستثمار الصافي كون سعر البترول و إرتفاع مداخله سيعمل على تهيئة مناخ الإستثمار من خلال دور الدولة في توظيف هذه المداخل.
- ✓ غياب العلاقة السببية بين سعر البترول و معدل البطالة كون هذه الأخيرة ترتبط بالسياسات التي تنتهجها الدولة لمعالجتها.
- ✓ وجود إستجابة فورية لحدوث صدمة نفطية على كل المتغيرات ما يثبت أن لهذه المتغيرات درجة حساسية كبيرة بالنسبة لسعر البترول.

4. دراسة Eme.o.Akpan 2009: بعنوان (oil price shocks and Nigerian's Macro economic)،

اعتمدت هذه الدراسة إلى تبين أثر صدمات أسعار النفط حيث كان الاقتصاد النيجيري هو موضوع الدراسة بعنوان: صدمات أسعار النفط و الاقتصاد الكلي النيجيري⁴. و قد تضمنت هذه الدراسة العلاقة الديناميكية بين أسعار النفط و

³ موري سمية، "اثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

⁴ Eme.O.Akpan, « Oil Price shocks and Nigerians Macro Economy », Département of economics, University of Ibadan, Nigeria : www.csae.ox.ac.uk/conferences 2009

التغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في نيجيريا عن طريق تطبيق نماذج Var, من النتائج المتوصل إليها ارتفاع معدلات التضخم, و انخفاض الطلب على الصادرات بسبب الركود الاقتصادي للشركاء, كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين أسعار النفط و الإنفاق الحكومي الحقيقي.

5. دراسة François Lescaroux et Valérie Mignon

بعنوان: « On the influence of oil prices on economic activity and other macroeconomic and financial variables »⁵ حيث قام الباحثان بتطبيق العلاقة على بلدان الأوبك ، المصدرة و المستوردة للنفط (مجموعة مختارة من كل فئة)، حيث قام الباحثان ببحث العلاقة بين أسعار النفط و تأثيرها على النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، المستوى العام للأسعار) و المتغيرات المالية (مؤشر أسعار الأسهم) باستعمال نماذج (VAR)، و خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين سعر النفط و مختلف المتغيرات محل الدراسة، و قد إهتمت الدراسة خصوصاً بذلك الأثر الذي تحدثه أسعار النفط على مؤشر أسعار الأسهم خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط من خلال وجود ارتباط قوي ، أما بالنسبة لتأثيرات أسعار النفط على متغيرات النشاط الاقتصادي فقد تم إثبات العلاقة طويلة الأمد.

6. دراسة: L.Crusson و M.Burlet: حيث كانت فرنسا هي محور الدراسة بعنوان: (Quel impact des

variation du prix du petrole sur la croissance française?) حيث اهتم الباحثان بتوضيح اثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي الفرنسي من خلال تبيان ميكانيزمات انتقال صدمات البترول و تأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي, حيث اقتصر الباحثان في بناء نموذجهما على الناتج المحلي الحقيقي كمؤشر لقياس النشاط الاقتصادي.

ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة أن هناك انخفاض في الطلب الخارجي على البترول بسبب ارتفاع الأسعار ما كان له الأثر السلبي على نمو الناتج المحلي الفرنسي, إذ حدثت انقطاعات في معدل نمو الناتج و تغيرات الأسعار بداية الثمانينات.

✓ أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع بنا على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية التي يأتي في مقدمتها الارتباط الكبير للاقتصاد الجزائري في قطاع النفط ، باعتباره يمثل المصدر الأساسي لدخل الوطني و النفقات العامة, و كذا نظراً للبحوث المالية التي عرفها الإقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة بسبب ارتفاع أسعار النفط, بالإضافة إلى عدم وجود دراسات محلية تهتم بدراسة أثار أسعار النفط على قطاع التشغيل في وجود متغيرات تعبر عن السياسة الاقتصادية مثل الإنفاق الحكومي في الاستثمار أين يعتبر الجمع و المزج بين هذه التوليفة من متغيرات في نظام واحد مع متغيرة أسعار النفط ضروريا لرصد و إظهار مختلف الآثار المباشرة و الغير المباشرة لصدمات أسعار النفط كما تعبر عنه حقيقة نماذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM.

⁵ Froncois Lescaroux, Valérie Mignon, « influence of oil prices on economic activity and other macroeconomic and financial variables », centre d'études perceptive et d'information internationales, Working Paper n 5, 2008.

⁶ Burlet.M. et Crusson.L.(2007), « quel impact des variations du prix du pétrole sur la croissance française ? », document de travail n 4/2007, Mars sur le site :www.inse.fr

✓ أهمية و أهداف الدراسة:

❖ **أهمية الدراسة :** تكمن أهمية الدراسة في التعرف على آثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على حجم التشغيل و ذلك من خلال استعراض أهم التغيرات التي عرفها سعر النفط في السوق العالمية ، كما تنبع أهمية الدراسة من الاهتمام البالغ الذي حظي به النفط في مختلف اقتصاديات الدول و خاصة المستهلكة له ، و الدور الكبير الذي يلعبه الذهب الأسود في تطور و تحقيق رفاهية الدول لما توفره من موارد مالية تساهم في استمرارية دوران عجلة اقتصاديات هذه الدول .

كما أن التشغيل عملية مرنة و تحقيق زيادة حجم التشغيل هدف يسعى لتحقيقه صناع القرار ، و بالتالي فإن الوقوف على تشخيص أسباب حصوله أو معوقات تحقيقه أمر مهم نظرا لشعب و تعدد مفاهيمه و مؤشرات قياسه ، و لذلك كان الخوض في مجال قطاع التشغيل في الجزائر في ظل التغيرات التي تعرفها أسعار النفط من خلال تحليل قنوات انتقال الصدمات الإيجابية أو السلبية لهذه الأسعار، ذلك أنه من المعلوم أن نفقات التشغيل تندرج ضمن النفقات العامة للدولة و التي بدورها تتأثر مباشرة بالعوائد النفطية المتأتية من صادرات النفط، و على هذا الأساس تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في محاولة ربط هذين القطاعين -قطاع النفط و قطاع التشغيل- و معرفة طبيعة العلاقة بينهما.

❖ **الهدف الرئيسي:** يتمثل هدفنا الجوهري من خلال هذه الدراسة في إبراز مدى أثر تقلبات أسعار النفط على قطاع التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

❖ **أهداف الدراسة :** نتطلع من خلال هذه الدراسة جملة من الأهداف نورد بعضها في ما يلي :

1. محاولة إدراك و فهم ميكانزمات و آليات تسعير السلعة النفطية في الأسواق العالمية ، و معرفة مختلف التطورات التي شهدتها خلال فترة الدراسة
2. محاولة إظهار المكانة السياسية التي يحتلها النفط في الاقتصاد الجزائري و ما يمكن أن يؤدي إليه هذا الوضع لمستقبل الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل تذبذب مستويات أسعار هذه المادة و عدم استقرار أسواقها .
3. محاولة الكشف عن شبكة العلاقات الموجودة بين متغيرات النظام المدرس ، و تحديد درجة التأثير فيما بينها.
4. محاولة تحديد نسبة مساهمة صدمات أسعار النفط في تفسير التغيرات التي تحدث في متغيرة حجم التشغيل .

✓ منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة فإننا قمنا بإتباع و المزج بين المنهج الوصفي و المنهج التحليلي للإطار النظري ،الذي يعتمد على أسلوب الاستقراء و الاستنتاج ذلك لتوضيح مختلف المفاهيم التي تحيط بالموضوع من خلال تحليل البيانات و الاحصائيات المساعدة في فهم العديد من الظواهر ، إضافة إلى استعمال الأسلوب القياسي لمتمثل في أدوات القياس الاقتصادي ، لغرض إعطاء تصور لهيكل العلاقات السائدة بين المتغيرات ن و محاولة قياس و تكميم حجم الآثار المباشرة و الغير المباشرة المترتبة عن صدمات أسعار النفط.

✓ حدود الدراسة :

الإطار المكاني للدراسة ارتكز على الإقتصاد الجزائري ، أما زمنيا فقد كانت الفترة الزمنية (2000- 2016)، أين عرفت أسعار النفط تطورات قياسية في قيمتها.

✓ صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في موضوع بحثنا، و التي حالت دون الخوض في عمق تناول الموضوع بسبب تعارض الإحصائيات على حد سواء، كما أن الإحصائيات التي تخص جانب التشغيل حديثة النشأة لا تتوفر عنها إحصائيات خلال بعض سنوات الدراسة مما حال دون أخذها في الدراسة التطبيقية كما أن حقل التشغيل حقل متجدد و متطور مما يفرض الجديد كل مرة من حيث تتعدد مؤشرات ما يصعب علينا سرعة تتبعه و إدراجه ضمن الدراسة .

✓ هيكل الدراسة:

لغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة من وراء هذه الدراسة و اختبار مدى صحة و تحقق فرضياتها ، جاء هيكل البحث مقسما إلى فصلين كما يلي :

يتناول الفصل الأول مفاهيم أساسية حول التشغيل و أسعار النفط و كذا أساليب تسعيره و يستعرض مختلف التطورات التي عرفتھا أسعار النفط خلال فترة الدراسة من 2000 _ 2016، مع التركيز على الأحداث في كل عقد من الزمن و هذا من اجل الخروج بفكرة عامة عن تطور العوامل المؤثرة على عملية تسعير النفط الخام و بالتالي على أسعاره كما يتم من خلاله التعرف إلى أثار التذبذب المميز للأسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة بشكل عام و الجزائر بشكل خاص من خلال عرض نتائج أهم الأدبيات التطبيقية ، لنقوم في الأخير بتحليل هيكل سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000_ 2016 محاولين بذلك إيجاد علاقة نظرية تربط هذه الأخيرة بأسعار النفط .

بينما خصص الفصل الثاني لاستعراض أهم مبادئ و أساسيات النمذجة القياسية و كذا تقديم تحليل اقتصادي قياسي لأثر سعر النفط على حجم التشغيل انطلاقا من تقديم دراسة وصفية ، تحليلية و بيانية للبيانات تتضمن تعريف المتغيرات المدروسة و تحليلها بالاعتماد على المختلف الأدوات الإحصائية المناسبة ، لنقوم بعد ذلك بمحاولة إيجاد النموذج الديناميكي الأكثر تعبيرا عن شبكة العلاقات و التفاعلات التي تحدث بين متغيرات النظام المدروس باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ .VECM

حيث يتم استخدام النموذج الناتج عن هذه المرحلة لتحليل ديناميكية هذا النظام ، ودراسة مختلف العلاقات الموجودة بين متغيراته

لننهي هذه الدراسة بخاتمة عامة تحوصل أهم النتائج المتحصل إليها ، تتضمن الإجابة على مختلف التساؤلات و الانشغالات المطروحة، و تطرح أهم الأفاق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق البحث .

تمهيد

يعد النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم, و يشكل سلعة إستراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية , حيث تأتي أهميته في وفرته النسبية و كفاءته و سهولة نقله توزيعه, و لقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و هو محور دوران التقدم البشري في الماضي و الحاضر و سنين طويلة قادمة , و لكن في نفس الوقت كان أداة للسيطرة و التمييز و الحروب, و يبدو أن إشكالية تحديد أسعار النفط تعتمد في جزء أساسي منها ما تحدته عوامل العرض و الطلب من تفاعل في السوق العالمية.

و في ظل التقلبات الحادة التي تتعرض لها أسعار البترول في أسواق النفط العالمية خلال فترات متقاربة نسبيا و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري , يهدف هذا الفصل لمعرفة أثر انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية (الميزان التجاري , الناتج المحلي الخام, الميزانية العامة للدولة) في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 و تأثير هذه المؤشرات على قطاع التشغيل و التي أثبتت بأن المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض. أي أن هناك علاقة طردية بينهما ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض أو الارتفاع يترك آثار على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

و لدراسة هذه العلاقة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: : الإطار النظري لقطاع التشغيل و اسعار النفط

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لقطاع التشغيل و اسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

المبحث الأول: الإطار النظري لقطاع التشغيل و أسعار النفط

في ظل الأهمية التي اكتسبها النفط كمادة و سلعة إستراتيجية، تظل أسعاره تمثل المحرك و المحدد الأساسي للأداء الاقتصادي العالمي، فقد خصص جزء كبير من الأبحاث لدراسة و تحليل علاقات تقلبات أسعار النفط بالتطورات التي تطرأ على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية. و من بينها حجم التشغيل و معدلات البطالة، لهذا و قبل أن نباشر في تحليل العلاقة بين هذه الأخيرة و تقلبات أسعار النفط، سنعرج أولا من خلال هذا المبحث إلى قراءة أدبية نظرية لكل من القطاعين (التشغيل و أسعار النفط).

المطلب الأول: أساسيات التشغيل

يشكل سوق العمل أحد الأركان الهامة في الاقتصاد الكلي، و إن أي اختلال في سوق العمل، يؤدي إلى ظهور أزمة اقتصادية ألا و هي البطالة. لهذا سوف نحاول التطرق في هذا المطلب إلى المفاهيم الأساسية حول العمل.

الفرع الأول: أهم المفاهيم المتعلقة التشغيل و أنواعه

1. تعريف العمل: "يعرف العمل بأنه الجهد الذي يبذله الإنسان سواء كان عقليا أو عضليا، بمعنى استخدام الفرد لقواه

المختلفة من أجل تحقيق منفعة مادية أو معنوية". و كلمة العمل عند الاقتصاديين لها مدلولان رئيسيان، و كثيرا ما يستخدمها الاقتصاديون في كل ما يكتبون لتغط نطاق المدلول الأول، و هو العمل بمعنى كل جهد بشري هادف إلى تحقيق غاية ذات قيمة، أما المدلول الثاني فهو العمال أنفسهم أي القوة العاملة ذاتها.¹

2. تعريف التشغيل: لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث عكس البطالة كما أنه لا يعني العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في

العمل وضمن التعيين المرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته و التي يجب على المؤسسة الاعتراف بها.²

ويعتبر مفهوم التشغيل في حركة دائمة، حيث لم يتم تعريف مضمونه بصفة واضحة، إلا أنه هناك محاولات لتعريفه، ومن بينها تعريف "باتريك بولرو": يتمثل التشغيل في القدرة النسبية لأي شخص في الحصول على شغل، نظرا للتداخل بين مميزاته الفردية والظروف المتغيرة لسوق العمل.

وتعرفه المنظمة الدولية للعمل على أنه: يكون شخص قابلا للتشغيل عندما:³

- ✓ يمكنه الحصول على منصب شغل.
- ✓ يحافظ عليه ويتطور في عمله و يتكيف مع التغيير.
- ✓ يتحصل على منصب عمل آخر إذا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه.

¹ عبده عيسى، يحي أحمد إسماعيل، "العمل في الإسلام"، القاهرة، مصر، دار المعارف، 1983، ص 49

² ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،

2010، ص 37.

³ رواب عمار و غربي صباح، "التكوين المهني والتشغيل في الجزائر"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر، 2011، ص 69.

أما لجنة الاتحاد الأوروبي فتري بأن التشغيل: هو ما يسمح لكل شخص بالمساهمة في عالم الشغل والخروج منه بكفاءات حالية تقيمه وباكتساب سلوك يتكيف وسوق العمل.

3. أنواع التشغيل: للتشغيل أنواع منها:¹

✓ التشغيل الكامل: و هي الحالة التي يوجد فيها عمل لكل العمال المتاحين، والذين يرغبون في العمل، وهذا يعني أنه يوجد من الوظائف بقدر ما يوجد من العمال، لأنه توجد وظائف شاغرة بقدر ما هناك من عمال ليسوا في وظائفهم. هذا المفهوم هو مفهوم نظري لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع ، حيث أن العمالة الكاملة ليست كاملة تمام. و لكي تكون العمالة الكاملة هدفا عمليا يمكن إدارته يجب أن نعرف اللاعمال بطريقة تتسع للأشخاص غير القادرين وغير الراغبين في العمل.

✓ التشغيل الدائم و المتقطع: وهو علاقة عقد العمل غير المحدود بين العامل وصاحب العمل، أما التشغيل الدائم فهو تلك العلاقة المحدودة زمنيا والناجمة عن عقد عمل بين العامل وصاحب العمل، ويظهر بصفة عامة في القطاع الزراعي لأنه مرتبط بمواسم الزراعة، وبصفة أقل حدة في القطاع الخدمي والصناعي، وهذا تبعا لحاجة المؤسسات الإنتاجية. و هناك من يصنفها إلى:²

✓ التشغيل المباشر: والذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة، دون الالتجاء إلى مكتب التوظيف للترشيح لهذه الوظائف.

✓ التشغيل المؤقت: وهو أحد أشكال الاستخدام المؤقت، يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة، كأن يشتغل خلال فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيين في الإجازات السنوية ، أو يشتغل بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة، وقد تزايد الاتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامنا مع جملة من التغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية، ويهدف التشغيل المؤقت إلى مواجهة ثلاث أصناف من الوضعيات هي:

✓ تعويض عامل غائب.

✓ نمو استثنائي أو مفاجئ للعمل.

✓ تشغيل فئات قليلا ما يتم تشغيلها من بين طالبي العمل.

و بهذا يكون هدف التشغيل التعديل بين الطلب والعرض لليد العاملة ، وعلى هذا الأساس.

أيضا يرتبط مفهوم التشغيل بظاهرة البطالة ارتباطاً وثيقاً، كما يرتبط ببقية المفاهيم الأخرى، فخلق فرص العمل وتحقيق التشغيل الكامل من الأمور التي يجب أن تتكفل بها اقتصاديات الدول، ولأنّ ضرورة التشغيل تمثل شرطا حاسما لرفع المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع، ولتحقيق تنمية شاملة.

¹ حاجي فطيمة ، "متطلبات و أساليب النمو في تشغيل الشباب في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية "، بحث مقدم للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة بسكرة -الجزائر، يومي 13 و 14 أفريل نوفمبر 2011، ص 02.

² رواب عمار و غربي صباح ، المرجع السابق، ص 70.

الفرع الثاني: سياسات التشغيل: تحظى قضايا التشغيل بأهمية كبيرة من منطلق تركيزها على الموارد البشرية، ولا يقتصر هذا الاهتمام على المستوى المحلي بل يمتد إلى المستوى الدولي، بحيث اتخذ هذا الاهتمام مجالا أوسع يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية. و عليه نتطرق للتالي:

1. تعريف سياسات التشغيل: يمكن تعريف سياسات التشغيل على "أنها مجمل التشريعات و القرارات الحكومية و الاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة- أصحاب الأعمال- العمال) الهادفة إلى التنظيم و وضع الضوابط و المعايير لأداء سوق العمل. كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددتها و تعتمد عليها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية، و تشغيل الباحثين عن العمل بما يصب في اتجاه الحد من البطالة و تحقيق التشغيل الأمثل".¹

كما يمكن أن تعريف سياسات التشغيل على أنها "مجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق التشغيل بغرض التحسين في أدائه و التقليل من الاختلالات التي يمكن أن تبرز أو تظهر في هذا السوق".

2. أنواع سياسات التشغيل: تتحدد السياسات الاقتصادية المناسبة للشغل انطلاقا من أسباب البطالة و تختلف النظرية الاقتصادية في تحديد السياسات الأنجح لمكافحة البطالة، نذكر منها مايلي:²

أ. السياسات السلبية للتشغيل (البرامج غير النشطة): تعرف أيضا بسياسات التشغيل المعوضة، و تتضمن إجراءات تخص التعويض عن البطالة و فقدان مناصب العمل عبر تقديم منح و إعانات و كذا التقليل و التخفيض من حجم اليد العاملة النشطة، بمعنى القادرة على العمل على تحفيز العمال المسنين على طلب التقاعد مسبقا، و يصنف هذا النمط من السياسات ضمن الإجراءات العلاجية أو التي تكتفي بمعالجة الاختلالات الحاصلة في سوق العمل أو التخفيف من وطأة أزمة البطالة.³ نذكر منها:

- ✓ **إعانات البطالة:** دعم مؤقت للدخل في شكل إعانات شهرية تقدم للمستحقين من العاطلين المسجلين. و يتوقف استحقاق الباحث عن عمل للإعانة على سبق العمل أو سبق قضاء فترة للدراسة أو المرض أو رعاية طفل. على أن بعض البلدان لا تشترط حدا أدنى لفترة العمل السابق كمييار لاستحقاق الحد الأدنى من الإعانة.⁴
- ✓ **التأمين ضد البطالة:** يهدف نظام التأمين ضد البطالة إلى ضمان حماية نسبة للعامل في حالة البطالة الاقتصادية بتقليل عدم تأكده من دخله المقبل و الذي يشتد خلال الفترة الانتقالية.⁵ و هذا الدعم مؤقت للدخل، يتم من خلال طرق سبق

¹ مصطفى بوضياف، "تحديات التشغيل في أسواق العمل"، البرنامج التدريبي "خدمات التشغيل العامة و تعزيز التشغيل على المستوى المحلي"، 30 نوفمبر - 03 ديسمبر 2008،

منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب، ص 9

² مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، "تجارب دولية في معالجة قضية البطالة"، مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية، 2004، ص 20-05

³ حافظ عتب، "تطوير مكاتب التشغيل و أقسام التوجيه المهني، و رفع أدائها وفقا للمتغيرات الدولية و احتياجات سوق العمل"، الندوة الإقليمية عن دور الارشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس: 11-13/7/2005، ص 25-26.

⁴ سامي العوادي، "التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و استراتيجيات الحد من الفقر"، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو، 19-23 سبتمبر 2005،

ص 8

⁵ نفس المرجع، ص 8-9

اختيارها، عادة تقدمه الدول للعاطلين عن العمل المسجلين الذين لا يستحقون إعانات البطالة. و هي بديل عن المعونة الاجتماعية و تدفع من ميزانية الشؤون الاجتماعية.

✓ **التقاعد المبكر:** دعم الدخل لمن لا عمل لهم ممن سبق لهم العمل لفترة تؤهلهم للحصول على معاش شيخوخة منتظم و تقترب سنهم من سن التقاعد. و تساوي الإعانة مستوى معاش الشيخوخة، و كبديل لذلك يمكن أن تحل إعانات ما قبل التقاعد محل التقاعد المبكر و التي تقل عادة عن معاش الشيخوخة. و يتم التمويل إما من نفس المصدر الذي تمول منه إعانات البطالة أو صناديق التقاعد.

ب. **سياسات التشغيل النشطة (برامج إيجابية):** تعرف أيضا بسياسات العمل المحفزة، و نجد أن مثل هذه السياسات النشطة هي عبارة عن تقليد قديم في بلدان مثل ألمانيا و الدانمرك و السويد، و هي تتبع اليوم نحو منتظم إلى حد ما في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما أنها مطبقة في العديد من الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، و نذكر منها:

✓ **الهيئات العامة للتوظيف (خدمات التشغيل العامة):** و تشمل الخدمات العامة للتوظيف المساعدة في البحث عن العمل و التوظيف، و إدارة إعانات البطالة و تقديم المشورة بشأنها و مراقبة تقديمها. و لدى معظم البلدان مثل هذه الخدمات لكنها تتفاوت من حيث كفاءتها. و تشكل المساعدة في البحث عن عمل وسيلة متدنية الكلفة من أجل القضاء على فجوة المعلومات التي تفصل بين جانبي العرض و الطلب في سوق العمل.¹

✓ **التدريب على سوق العمل:** يقدم التدريب و إعادة التدريب مجانا في العادة للأشخاص العاطلين عن العمل و المسجلين و الذين تشملهم الخدمات العامة للتوظيف.²

✓ **الخلق المباشر للوظائف:** تقديم منح أو قروض تفضيلية لصاحب عمل لتغطية تكلفة الوظائف شريطة أن يشغل الوظائف الجديدة المسجلون من المتعطلين عن العمل.

✓ **دعم التوظيف:** يدفع دعم الأجور أو تكلفة التدريب إلى أحد أصحاب الأعمال لفترة من الزمن، شريطة أن يستخدم صاحب العمل أحد المسجلين من الباحثين عن عمل.

✓ **الأشغال العامة:** يمكن أن تكون هذه شبكة أمان فعالة قصيرة المدى، إلا أن الأعمال العامة لا تحسن التوقعات المستقبلية لسوق العمالة بالنسبة للمشاركين، و هي عبارة عن وظائف مؤقتة توجد لها السلطات العمومية أو الشركات الخاصة، و التي تنحى إلى صيانة البنية الأساسية أو تنظيف الأماكن العامة، أو العمل الاجتماعي أو الأنشطة المماثلة ذات المنفعة العامة للمجتمع المحلي.³

✓ **دعم التوظيف الذاتي و ترقية العمل المستقل (تطوير روح المبادرة):** هناك بعض الدلائل على وجود آثار إيجابية لهذا البرنامج و خاصة بالنسبة للعمال أكبر سنا و الأفضل في المستوى التعليمي. و مع ذلك فإن معدل التنفيذ يبقى منخفض.

¹ التقرير الغربي الموحد، صندوق النقد العربي، الفصل العاشر، "تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية"، 2007، ص 204

² سامي العوادي، مرجع سبق ذكره، ص 9

³ Radwan S. N. Arabi and G. Nada (2006): "Youth Employment", presented in the third Arab Reform Conference: Challenges and Concerns Facing the Civil Society, held in Alexandria, Egypt, March 1-3, 2006.

يتخذ هذا البرنامج أشكالاً مختلفة بما في ذلك المنح، و القروض التفضيلية، و سداد الفائدة على القروض التجارية أو تقديم ضمان للائتمان، التدريب على الأعمال، و المساعدة على تصميم خطة أعمال.¹

✓ **تشجيع الحراك:** هناك العديد من التدابير التي يمكن أن تشجع الحراك الجغرافي للعاطلين عن العمل مثل إعادة التوطين و إيجاد السكن و دعم كذلك نفقات الانتقال.

و ينظر لسياسات التشغيل المحفزة و النشطة (politique active) على انها السياسات الوحيدة الكفيلة بتخفيف أزمة التشغيل و البطالة خاصة في الدول النامية.

ج. **العمل اللائق و الاستخدام:** يعتبر العمل اللائق هدف هام لسياسات الشغل و أحد أهم قضايا سياسات مكافحة البطالة دولياً وإقليمياً، إذ يقتضي إيجاد العمل المنتج والمختار بحرية والمحافظة عليه، وفقاً للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل و لمعايير العمل الدولية. ويرتبط نجاح هذا الهدف ارتباطاً وثيقاً بعوامل أخرى تقع في صميم السياسة الاقتصادية الكلية، مثل السياسة النقدية، والسياسة المالية، وسياسة المبادلات التجارية.

• **مفهوم العمل اللائق:** إن مفهوم العمل اللائق كما عرفته منظمة العمل الدولية واعتمد من قبل المجتمع الدولي "هو العمل المنتج للنساء والرجال في ظروف من الحرية والعدالة والأمن والكرامة الإنسانية ويتضمن فرص العمل المنتجة التي توفر دخلاً مجزئياً والأمن في موقع العمل والحماية للعاملين وأسرهم وفرص أفضل لتحقيق الذات وتطويرها وتشجيع الاندماج الاجتماعي وأن تتاح للناس حرية التعبير والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم ويؤمن الفرص المتساوية والمعاملة المتساوية للجميع".²

و يقوم العمل اللائق على أربع ركائز:³

- ✓ توليد فرص العمل و تنمية المنشآت.
- ✓ الحماية الاجتماعية.
- ✓ الحقوق في العمل.
- ✓ الحوار الاجتماعي.

¹ جوردن بيبشمان و كارينا أوليفاس و اميت دار، "آثار برامج سوق العمالة النشطة"، دليل جديد من التقييمات مع الاهتمام الخاص بالدول النامية و الانتقالية، سلسلة مقالات مناقشة الحماية الاجتماعية، رقم 0402، وحدة الحماية الاجتماعية، شبكة عمل التنمية البشرية، البنك الدولي، جانفي 2004.

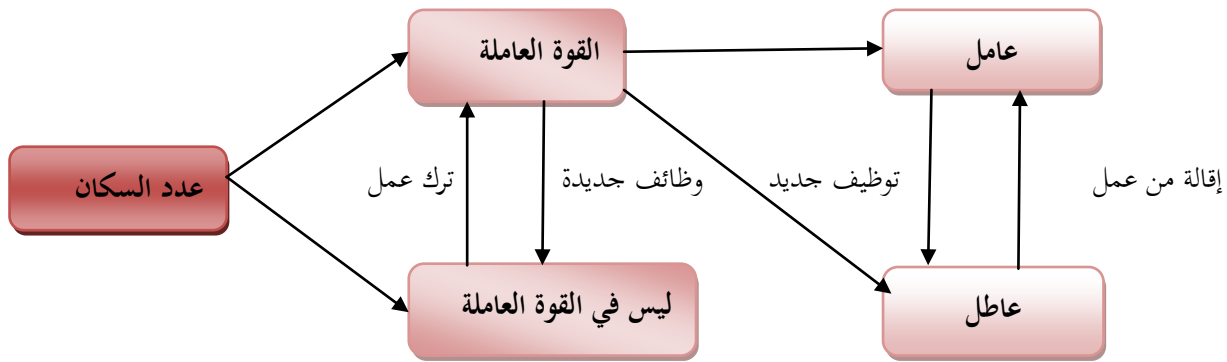
² إتحاد الغرف الصناعية السوداني، "الموارد البشرية، تشريعات العمل و التنمية الصناعية السودانية"، المؤتمر القومي للصناعة السودانية، فبراير 2010، ص 36

³ نفس المرجع السابق، ص 36

الفرع الثالث: سوق العمل: يعرف بأنه نوع من أنواع الأسواق الاقتصادية يجتمع فيه كل من طالبي الشغل, الذين يبحثون عن وظائف مناسبة, مع عارضي التشغيل (الشركات و المؤسسات المختلفة), حيث يعتبر هذا السوق حلقة وصل بين الطرفين.

يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا, بأنه الآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف أي تفاعل لقوى الطلب و العرض على خدمات العمل, و يوضح المخطط التالي العلاقات داخل سوق العمل.

الشكل رقم: (1-1): العلاقات داخل سوق العمل



المصدر: من إعداد الطالبين: بالاعتماد على المصدر: طارق بن قاسمي, سامي زيادي, " واقع خريجي الجامعة الجزائرية ومدى انسجامهم مع متطلبات التشغيل - دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الجزائرية", ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثالث: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014, جامعة البويرة, الجزائر, ص 5.

1. مميزات سوق العمل: من أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق مايلي:¹

✓ غياب المنافسة الكاملة: يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة و من أسباب غياب المنافسة

الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال, كذلك هناك بعض العمال

ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي و المهني حيث الأجور عالية.

✓ سهولة التمييز بين خدمات العمل: و لو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس و اللون و الدين أو لأسباب

اختلاف السن أو الثقافة.

✓ تأثير عرض العمل: و ذلك بسلوك العمل و تفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ, مستوى الدخل, نوعية العلاقات

الإنسانية داخل المؤسسة).

✓ تأثر سوق العمل و ارتباطه بالتقدم التكنولوجي.

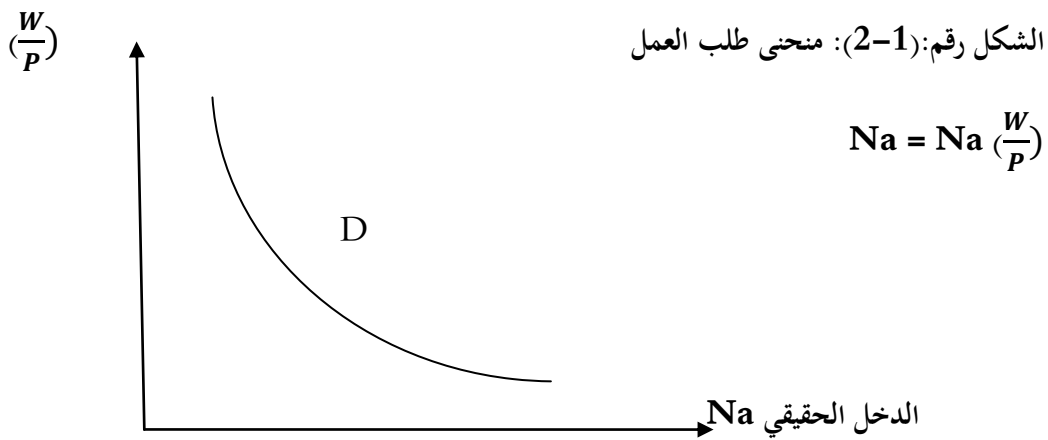
✓ سوق العمل كأى سوق آخر يتطلب توافر عنصر الطلب و العرض, حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي

¹ مدني بن شهرة, "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)", دار الجامد للنشر و التوزيع, الطبعة الأولى 2009, ص 197.

2. مكونات سوق العمل: من مكونات سوق العمل:¹

أ. **الطلب على العمل:** و يعرف على أنه طلب مشتق, يعتمد على الطلب للسلع التي يتشارك في إنتاجها, فكلما زاد الطلب على سلعة ما زاد الطلب على العمل الذي يدخل في إنتاجها, و يتحدد الطلب على العمل بإيراد الإنتاجية الحدية له.

إن صاحب العمل يستمر في استخدام المزيد من وحدات العمل, حتى يتساوى إيراد الإنتاج الحدي, مع التكلفة الحدية لعنصر العمل, ففي ظل توفر الشروط التامة في العمل, تتساوى التكلفة الحدية للعمل مع سعره الثابت, لذا يستمر صاحب العمل في طلب المزيد من وحدات العمل, إلى أن يصل إلى الحد الذي عنده يتساوى إيراد الإنتاجية الحدي مع معدل الأجر الحدي, حيث يتحقق مستوى التوازن و تكون الأرباح في أعلاها.²



المصدر: د. عمر الصخري, التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي), ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005, ط2, ص42

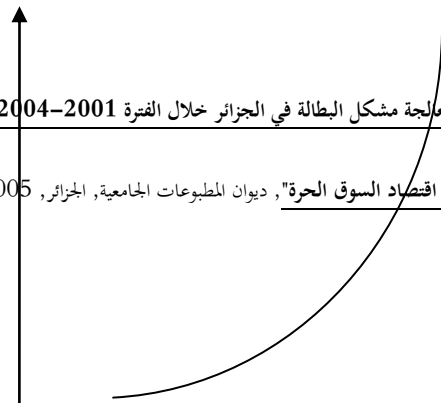
ب. **العرض على العمل:** يتوفر عرض العمل على مجموعة من العناصر أهمها:

✓ الرغبة في البحث عن العمل و أدائه أو عدم توفر الرغبة لديهم في العمل, و حول طول الفترة التي يقضونها في العمل كل أسبوع أو خلال السنة, و هذه القرارات بمجملها, تحدد عرض العمل, و الباحثون عن العمل و عدد ساعات العمل المنجزة في كل أسبوع أو خلال السنة.

✓ على الأفراد أن يقرروا أنواع العمل الذي يرغبون في أدائه, محددين بذلك عرض العمل لحرفة معينة.

✓ على الأفراد أن يقرروا الجهة التي يعملون لأجلها, محددين بذلك عرض العمل لمؤسسات معينة.³

الشكل رقم (1-3): منحنى عرض العمل



¹ شلالى فارس, د. محمد صالح, "دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004", مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 2004/2005, ص12

² ضياء مجيد الموسوي, "سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة", ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005, ص23

³ المرجع نفسه, ص37

$$W = \left(\frac{W}{P}\right)$$

$$L_s = L_s \left(\frac{W}{P}\right)$$

الدخل الحقيقي L

المصدر: محمد شريف إلمان, محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي, منشورات برتي, الجزائر 1994, ص 98

ج. توازن سوق العمل:

✓ يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب على العمل و منحنى عرض العمل.

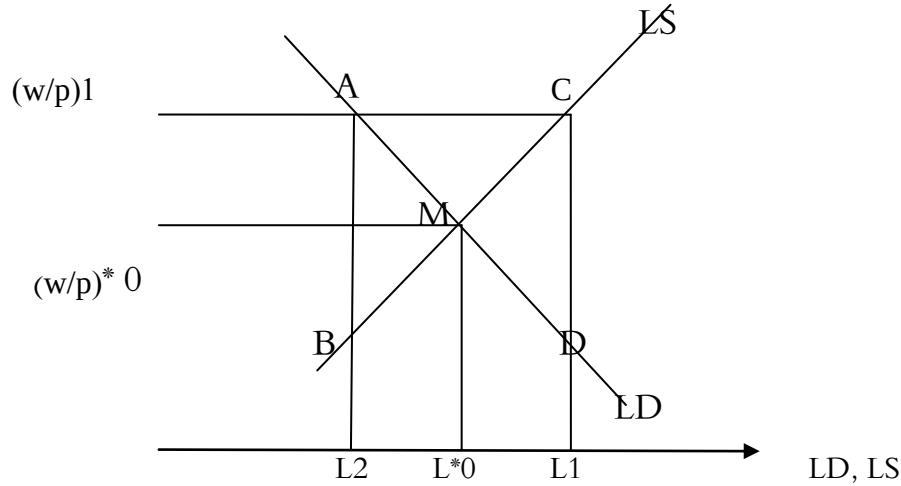
يكون الطلب على العمل أكبر من العرض عليه, و هذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمال القادرين و الراغبين في العمل, و يقدر هذا النقص بالمسافة (AB), و هذا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين, في الحصول على العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية, و هذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي السائد في السوق و هو (W/P) .

✓ يكون عرض العمل أكبر من الطلب عليه, و هذا ما يؤدي إلى خلقه فائض في العمل - أي بطالة- و يقدر هذا الفائض بالمسافة (CD). و من أجل توظيف هذا الفائض في العمل -أي من أجل القضاء على البطالة- لابد من العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض دائما أن الأسعار تبقى ثابتة) و بذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي.¹ أي أن هناك نقطة واحدة فقط (M) يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع العرض عليه, تتمثل في نقطة تقاطع المنحنيين العرض و الطلب على العمل, و تسمى بنقطة التوازن Equilibrium point.

الشكل رقم: (4-1): منحنى التوازن في سوق العمل

(w/p)

¹ عمر صخري, مرجع سبق ذكره, ص 44



المصدر: أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 296

د. **أنواع سوق العمل:** إن ازدواجية النشاط الاقتصادي تجعل الباحث عند تحليل سوق العمل أنه مجبر إلى فصل هذا النشاط إلى قطاعين: قطاع رسمي Formal، و آخر غير رسمي Informal.¹ فتقسيم سوق العمل إلى سوقين، سوق رسمي و آخر غير رسمي أيضا أمر ضروري قبل إجراء أي تحليل.

✓ **سوق العمل الرسمي:** هو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة و يخضع لمجموعة من القوانين الملزمة لأطراف التعاقد.

يعرف المكتب الدولي للعمل (BIT) سوق العمل أنه "الميدان الذي يلائم بين العاملين و الوظائف، أو حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينيا". و لا يتسم سوق العمل و مؤسساته بالحياد، بل يعكس علاقات القوة في الاقتصاد و المجتمع عموما.²

✓ **سوق العمل الغير رسمي:** شهد العمل الغير رسمي مداولات طويلة و مختلفة، و نظمت العديد من المؤتمرات العالمية و

الإقليمية التي ناقشت مفهومه و نطاقه، و قد عرف المؤتمر الدولي السابع عشر لإحصاءات العمل، الذي عقد في جنيف للمكتب الدولي للعمل 2003، العمل الغير رسمي بأنه " عدد الوظائف الغير منظمة التي تكون ضمن القطاع الغير رسمي، خلال فترة زمنية محددة". إلا أن هناك عددا من المعايير المستخدمة عالميا لتحديد المنشآت العاملة في هذا القطاع، كما أن للعاملين في هذا القطاع خصائص يجمع عليها العديد من الجهات الدولية مثل المكتب الدولي للعمل، كعدد العاملين في المنشأة، و غياب صفة الحماية القانونية للعاملين في هذا القطاع، و عدم توفر تأمينات العمل.³ و الشكل التالي يوضح هيكل سوق العمل:

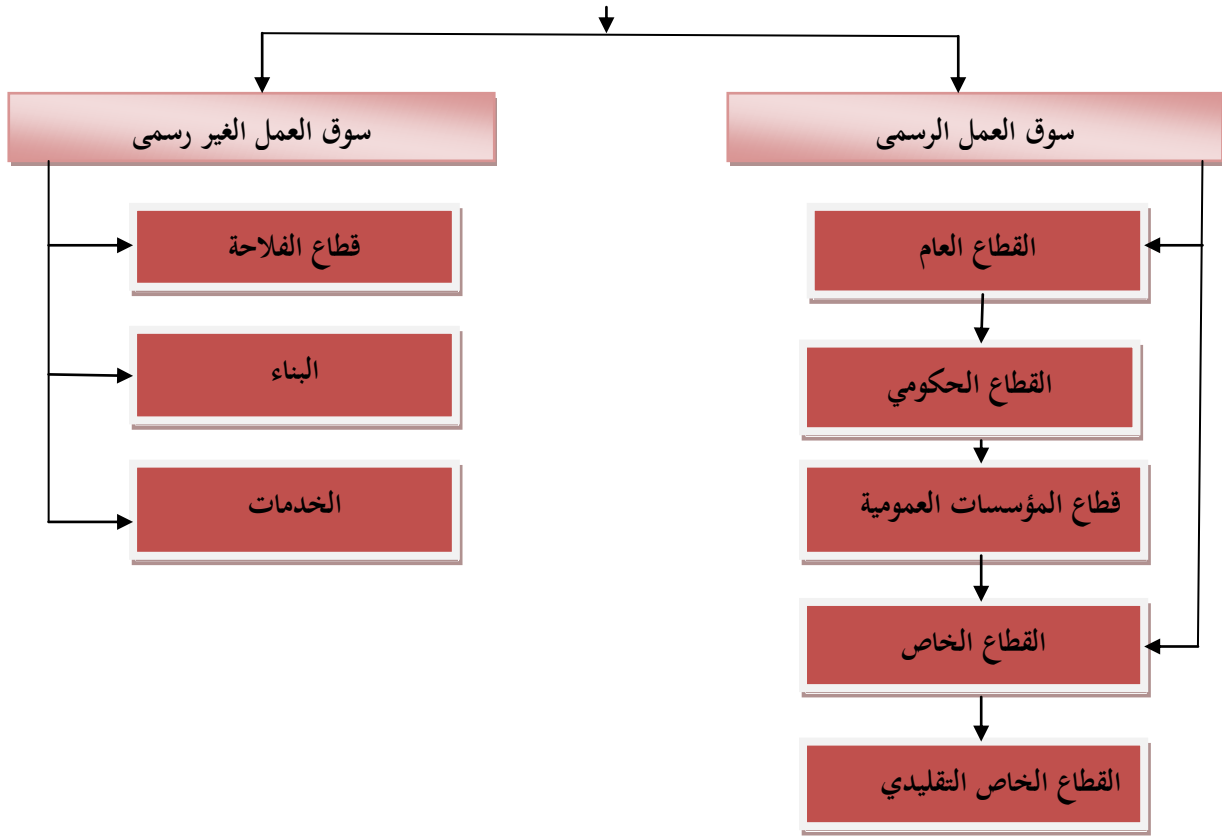
الشكل رقم: (1-5): هيكل سوق العمل

سوق العمل

¹ صابر أحمد عبد الباقي، "القطاع غير الرسمي"، كلية الآداب جامعة المنيا، 2003، ص 2

² International Labour Organization, Regional Office for Arab States, Center of Arab Women for Training and Research, Gender, employment and the informal economy, Glossary of terms, ILO Publication, Geneva, 2009, PP 49

³ نادر مريان، ممدوح السلامة، خميس رداد، "دليل مؤشرات سوق العمل"، مركز المنار، دائرة المطبوعات و النشر، ماي 2006، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 22



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد عن المصدر، مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 197.

من خلال الشكل يتبين لنا هيكل سوق العمل حيث انه يتكون من السوق الرسمي و الذي بدوره يتحدد او يتميز عن غيره من الاسواق و يتكون من القطاع العام و الحكومي و ايضا قطاع المؤسسات العمومية و القطاع الخاص و من ناحية اخرى نجد السوق الغير الرسمي الذي يتشكل من قطاع الفلاحة و البناء و الخدمات .

الفرع الرابع: البطالة و أنواعها: لقد قمنا بإدراج هذا الجزء في الدراسة من اجل إعطاء المفهوم الصحيح للبطالة بالتطرق إلى مختلف التعريفات لهذه الظاهرة، و كيفية حساب معدل البطالة، و بيان الفئات الداخلة في صنف العاطلين عن العمل، حتى نزيل التصور الخاطئ لدى العوام بأنة كل من لا يشغل منصب عمل فهو عاطل. و سنتطرق أيضا إلى مختلف البطالة.

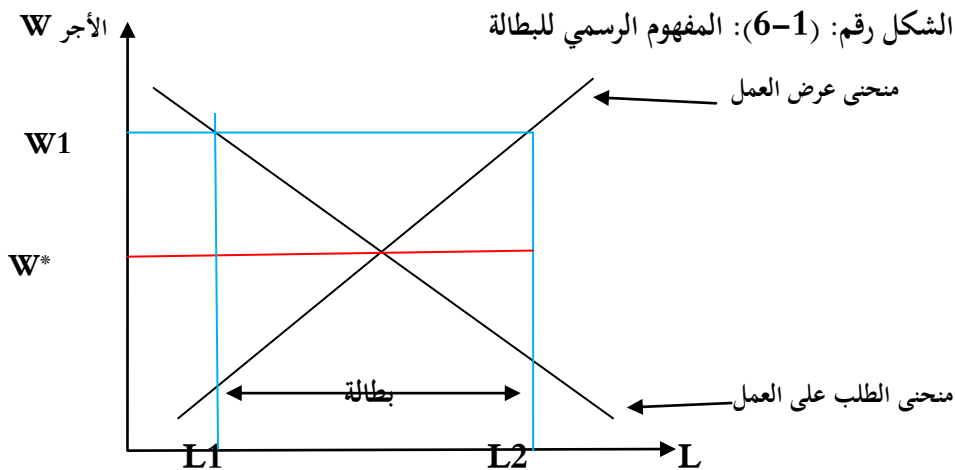
1. مفهوم البطالة: يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة و القدرة عليه. و المقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين و الراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال و العجزة و كبار السن.

و طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن " البطال، هو كل شخص قادر على العمل و راغب فيه، و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد، و لكن بدون جدوى".¹ ينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة و على البطالين الذين سبق لهم أن عملوا و اضطروا لتركه لسبب أو لآخر.

و يمكن تعريف البطالة بصورة عامة على أنها: التعطل لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، الراغبة و القادرة على العمل، حيث تظهر عادة في أوقات الركود و الانحسار الاقتصادي و تقل في أوقات الازدهار الاقتصادي. و يمكن قياس معدل البطالة بالصيغة التالية:²

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

✓ **المفهوم الرسمي للبطالة:** ونعني هنا بالبطالة أنها الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المستخدم في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة عند مستوى أجر معين و يمكن تمثيله بيانيا:³



المصدر: عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 3

¹ بسام الحجار، عبد الله رزق، "الاقتصاد الكلي"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى 2010م، ص 322

² محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العساوي، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2007م، ص 163

³ علي عبد الوهاب نجا، "مشكلة البطالة و اثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية"، الدار الجامعية الاسكندرية، 2005، مصر، ص 3

2. **أنواع البطالة:** يمكن تمييز عدة أنواع من البطالة حسب أسباب حدوثها و درجة خطورتها، نذكر منها ما يلي:

أ. **البطالة القسرية:**¹ يمكن تعريف البطالة القسرية بأنها تعطل قوة عاملة موجودة قادرة و راغبة في العمل و بالأجر السائد. و

يعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة، حيث تتطلب معالجتها تدخل الدولة عن طريق التدابير و السياسات المناسبة و الفعالة، و يمثل هذا النوع مؤشرا على وجود اختلال في الاقتصاد القومي لا بد من معالجتها.

ب. **البطالة الدورية:** تحدث هذه البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد بين فترة و أخرى. ذلك أن الاقتصاد في كل

دول العالم يتعاقب عليه فترات من الازدهار و أخرى من الركود و الانكماش و الكساد. ففي فترة الازدهار يكون معدل البطالة منخفضا و يرتفع في فترات الكساد.²

ت. **البطالة الاحتكاكية:**³ يقصد بها البطالة المؤقتة التي ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة، أو

سوق العمل أو طبيعة العمل نفسها. فمن التغيرات التي تحدث دائما و باستمرار في سوق العمل، انتقال العاملين من عمل إلى آخر بغية تحسين أمورهم المعيشية أو إيجاد عمل أكثر تلاؤم مع مؤهلاتهم العلمية و المهنية، كذلك الانتقال من و إلى سوق العمل و الذي يحصل مثلا عند دخول الطلاب إلى سوق العمل بعد تخرجهم من المدارس و الجامعات أو خروجهم من السوق من أجل التفرغ للدراسة.

كما تحصل البطالة الاحتكاكية أيضا نتيجة لتأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية أو الجوية كالأمطار و الثلوج و انخفاض درجات الحرارة أو ارتفاعها في بعض الأقطار، و يلاحظ ذلك في قطاعات الإنشاءات و الزراعة و النقل و التي يتوقف العمل فيها لفترات طويلة بسبب الأحوال الجوية و ينتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة في هذه القطاعات في تلك الفترة.

ث. **البطالة الهيكلية:** تحدث هذه البطالة بسبب التغيرات التي تطرأ على التركيب أو الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد الوطني و

يكون من نتيجتها انخفاض الطلب على بعض المهن الذي يؤدي إلى دخول أصحابها في هذا النوع من البطالة، و ازدياد الطلب على مهن أخرى.⁴ و ينشأ أيضا هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي، كتحويل الاقتصاد الزراعي إلى صناعي، ذلك التحول الذي يقود إلى ظهور هذا النوع من البطالة، إذ أن تحول بعض القوى العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي يتطلب الحصول على مستوى معين من التدريب و التأهيل يمكنها من دخول السوق العملية للقطاع الجديد.⁵

ج. **البطالة الموسمية:**⁶ يتصف رواج بعض الأنشطة الاقتصادية بالموسمية، كالزراعة و بعض الصناعات كصناعة أجهزة التبريد و

التدفئة، فقد يزدهر نشاطها في مواسم دون أخرى. و تبعا لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك الأنشطة، و هذا

¹ نفس المرجع السابق، ص 164

² أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان 2007م، ص 301

³ نزار سعد العيسى، إبراهيم سليمان قطف، "الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات"، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2006م، ص 247

⁴ أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص 301

⁵ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، مرجع سابق، ص 164

⁶ نفس المرجع، ص 166

يعني أن تلك القوى العاملة قد تواجه زيادة في الطلب عليها في بعض المواسم بينما ينخفض في مواسم أخرى، و يمكن معالجة هذا النوع من البطالة من خلال اتجاه العاملين في تلك الأنشطة إلى تعلّى بعض المهن و الوظائف الأخرى.

ح. **البطالة المقنعة:** يعرف هذا النوع من البطالة، بأنه التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة و يتقاضون عليها أجورا، على الرغم أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر، و هذا ما يظهر واضحا من خلال قيام بعض المؤسسات و الدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العمال أكثر من حاجتها الفعلية، حيث أن سحب تلك القوى الفائضة قد لا يؤثر إطلاقا على حجم الإنتاجية و الإنتاج المخطط له. و يعبر هذا النوع من البطالة على العمالة الناقصة نوعا، و هي حالة اشتغال الفرد في عمل دون مستوى مؤهلاته و خبراته.

خ. **البطالة المستوردة:** و هي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة الغير محلية (العمالة الأجنبية) في هذا القطاع. و قد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة محلية معينة، مقابل ارتفاع الطلب على سلعة بديلة لها مستوردة.

المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة

الفرع الأول: تفسير الكلاسيك للبطالة: لعل من أهم الأفكار التي سادت التاريخ الاقتصادي المعاصر تلك التي تقول بأن الاقتصاد إذا ترك حرا دون تدخل من الحكومة، من شأنه أن يسير بتلقائية ذاتية نحو التوازن عند مستوى الإنتاج الذي يحقق التشغيل الكامل، هذه الفكرة التي نادى بها و تبناها الاقتصاديون الكلاسيكيون منذ النصف الثاني من القرن الماضي، و كانت محور للنقد الذي جاء به "جون مينارد كينز" فيما بعد و صاغ منه نظرية مخالفة قوامها إمكانية التوازن عند مستويات مختلفة من البطالة الإجبارية.

1. مسلمات النظرية الكلاسيكية: من المسلمات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية* في الدخل و العمالة و الإنتاج، من شأن

أي زيادة في المستوى الجاري للإنتاج أن تؤدي بالضرورة إلى زيادة مساوية في الدخل القومي، و من ثم فإن الزيادة في الدخل ستخلق من خلال آليات السوق التنافسية، مستويات مطابقة تماما من الإنفاق الكلي. و من الناحية النظرية فإن هذه المسلمات قد وجدت تعبيراً لها من خلال ما يعرف بقانون "ساي" نسبة إلى الاقتصادي الكلاسيكي "جون باتيست ساي".

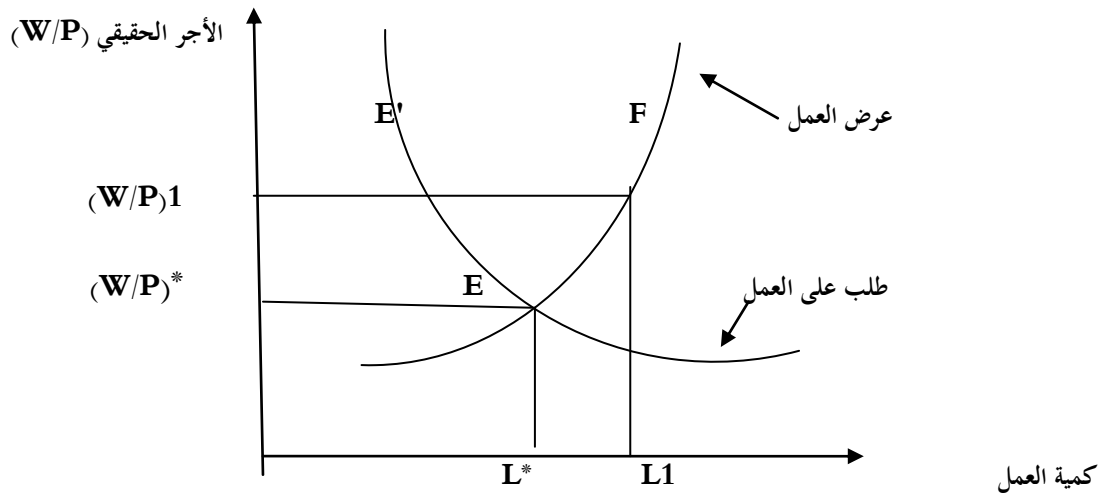
و يذهب هذا القانون إلى أن العرض الكلي من الإنتاج يخلق دائماً مقداراً مساوياً له من الطلب الكلي، و بأن من شأن المنافسة الحرة، و غير المقيدة، أن تعمل على تحقيق العمالة الكاملة لكافة موارد الإنتاج، و من بينها العمل. رغم كون الكلاسيك استبعدوا من تحليلهم إمكانية حدوث أزمات إفراط إنتاج و بالتالي حدوث كساد و بطالة على نطاق واسع فإنهم لم يستبعدوا إمكانية حدوث بطالة اختيارية تنشأ بسبب عدم مرونة جهاز الأسعار أو الجهل بمتطلبات السوق، كما أنهم لم يسقطوا من تحليلهم إمكانية حدوث

بطالة جزئية التي تنشأ بفعل الأخطاء التي تقع من رجال الأعمال عند تقدير أحجام الطلب و الإنتاج كما اعتقدوا أنّ هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار و الأجور.¹

و عليه، فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، و إن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية؛ نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية؛ تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة لأخرى.²

و يمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيك في الشكل التالي:

الشكل رقم: (1-7): البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية*



المصدر: محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الأول، ص 103.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن سوق العمل يتوازن عند النقطة E بتعادل الكمية المعروضة من العمل مع الكمية المطلوبة منه، مع تحقيق مستوى التشغيل الكامل عند L^* ، حيث أن المسافة بين $(L^*, L1)$ تمثل بطالة اختيارية حيث يوجد عدد من العمال القادرين على العمل و لا يرغبون فيه عند الأجر التوازني. و لنفرض أن الأجر الحقيقي قد ارتفع إلى $(W/P)1$ فيصبح عرض العمل يقدر بـ F و الطلب يقدر بـ E' ، هذا يعني وجود فائض في العمل أي وجود بطالة إجبارية المقدرة بالمسافة (F, E') و بالتالي فإن أرباح رجال الأعمال تقل بانخفاض الإنتاج الذي يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار فتتخفف الأجور الحقيقية و يعود إلى التوازن من جديد و تختفي البطالة بفعل مرونة الأجور و الأسعار، فالتوظيف الكامل لدى الكلاسيك يتفق مع وجود بطالة اختيارية،

*اختلف النيوكلاسيك عن الكلاسيك في قضايا أخرى أما فيما يخص تحليل و تفسير مشكل البطالة فلم يختلفا، لهذا سيتم دراسة وجهة نظر الكلاسيك فقط.

¹ رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، دار النشر و الطبع، 1997، الكويت، ص 194

² علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 34

*ذلك أن كلا من الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة من العمل تكون دالة في الأجر الحقيقي.

و يسمح بحجم معين من البطالة الاحتكاكية، غير أنه لا يتفق مع وجود بطالة إجبارية، و يمكن توضيح ذلك من خلال المعدلات التالية:¹

$$LD = E + V$$

دالة الطلب على العمل

$$LS = E + U$$

دالة العرض من العمل

U : البطالة الاحتكاكية ، V : الوظائف الشاغرة ، E : العمالة الفعلية

و عند حدوث التوازن في سوق العمل نجد أن:

$$U = V \text{ وهذا يعني أن } Ld = Ls$$

عدد الوظائف الشاغرة هي مساوية للبطالة الاحتكاكية . أي أن البطالة الاحتكاكية هي مؤقتة سرعان ما تنزول مع وجود وظائف شاغرة.

ينادي الكلاسيك بعدم تدخل الدولة أو النقابات في تحديد الأجر الحقيقي، إذ أن وجود البطالة هو وجود مؤقت سرعان ما يزول بفعل آليات التصحيح التي تكفل بإرجاع التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية: لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية، حيث ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض، و أن حجم استخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي، و الميل للاستهلاك، و مقدار الاستثمار. إذ أن الميل للاستهلاك، و مقدار الاستثمار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام و من ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية، و ليس العكس، فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور، إلا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك و الميل للاستثمار بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية، إلا أنه أقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الأسعار و التوزيع.²

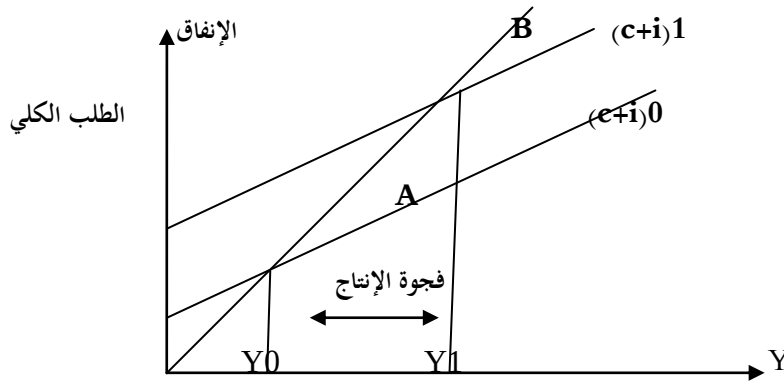
من ناحية أخرى، يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال، و بالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق . و عليه فإن سر وجود البطالة يكمن فيمايلي :

¹ علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 36-37

² مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 241-242.

لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدًا، و أن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، و من أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب ، و الذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية و طلب على السلع الاستثمارية، و هو ما يوضحه الشكل التالي:¹

الشكل رقم: (1-8): يوضح الفجوة الانكماشية في الاقتصاد



المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره.

يبين الشكل أعلاه أنه إذا كان الطلب الكلي أقل مما يجب لتشغيل جميع الموارد المتاحة، و يبلغ $(C+I)_0$ مثلاً، فإن الدخل الوطني (الناتج الوطني Y_0) سيكون أقل من الناتج الوطني الممكن (Y_1)، و الناتج الوطني الممكن هو عبارة عن أقصى حجم للناتج الحقيقي الذي يمكن الوصول إليه عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة للمجتمع، و ستكون في هذه الحالة فجوة في الإنتاج تقدر بـ $(Y_1 - Y_0)$ ، و بالتالي تظهر الفجوة الانكماشية تقدر بالمسافة (AB) ، و الفجوة الانكماشية تبين ذلك المقدار من الإنفاق التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل، و الذي بدوره يؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل في الاقتصاد.

ويتحدد المستوى التوازني للتوظيف عند نقطة "الطلب الفعال"، حيث أكد كينز على أنه يمكن الوصول فقط إلى ذلك التوازن بانتقال دالة الطلب الكلي، و ركز تحليله على افتراض أن هناك إمكانية لانتقال دالة الطلب الكلي في الأجل القصير، بينما هذا الإمكان غير قائم بالنسبة للعرض الكلي. و مع ذلك و في ظل ظروف الثورة العلمية التكنولوجية يبدو الإمكان قائماً لنقل دالة العرض الكلي في الأجل القصير.²

مما سبق نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية وفقاً لهذا التحليل، فضلاً على أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن التوظيف الكامل و من ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، و هو حالة أكثر واقعية، لذا فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج مشكلة القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية، وذلك باستخدام السياسة المالية التوسعية.

¹ عتير بوتيار، "تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية على البطالة في الجزائر"، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 6-7

² زكي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص 319

الفرع الثالث: النظريات الحديثة: تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق، حيث يوجد إما سوق تنافسي كامل للعمل - كما هو الحال عند الكلاسيك و النيوكلاسيك - أو سوق تنافسي غير كامل للعمل، كما هو الوضع عند كينز غير أن هذا الإطار التحليلي لم يستطع تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة غير مسبقة منذ أوائل سبعينات القرن الماضي. هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم، حيث تعايشت الظاهرتان معا و هو ما أطلق عليه ظاهرة الركود التضخمي (STAGNATION INFLATION). ولذا، فقد ظهر عدد من النظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة بالتطوير و التعديل من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر الحديثة، ولعل أهم هذه النظريات:

1. نظرية البحث عن العمل: ظهرت هذه النظرية في السبعينات، تركزت على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، حيث

أنها تصف حالة وجود بطالين و مناصب شغل شاغرة في نفس الوقت. إلا أن عملية البحث عن العمل تعد مكلفة و تتطلب وقت، لأن البطال عندما يقوم بالبحث فإنه ينفق المال من أجل تنقلاته، أو لشراء المجلات...، تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:

✓ التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة.

✓ الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

✓ هناك حد أدنى للأجر ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه و يقبل أجر أعلى منه.

البطالة اختيارية حسب هذه النظرية، و هي تحدث بسبب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم و الأجور المعطاة.¹

و الواقع أن نظرية البحث عن العمل لا تفسر حقيقة البحث على معلومات فرص العمل و تلاعب معدلات البطالة المرتفعة، وبالتالي فهي عاجزة عن تفسير ظاهرة البطالة و حاجة في الآجال الطويلة.²

وبالرغم مما أضافته هذه النظرية عن تحليل سبب البطالة و تركيزها بين فئات معينة دون الأخرى، إلا أن ذلك يظل مشوبا بكثير من أوجه القصور، و يوجه إلى هذه النظرية عديدا من الانتقادات أهمها:³

✓ عدم اتفاق هذه النظرية مع الظواهر المشاهدة في الاقتصاد، فبالرغم من رغبة الأفراد في البحث عن العمل، يلاحظ أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع إلى استغناء أصحاب العمل عنهم.

✓ إن حظوظ الحصول على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم و تقل في حالة بقائهم متعطلين.

✓ من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.

✓ تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة و استمرارها في الأجل الطويل.

¹ لعيش ليلي، "ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 4

² مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 245

³ علي عبد الوهاب نجا، ص 49-50.

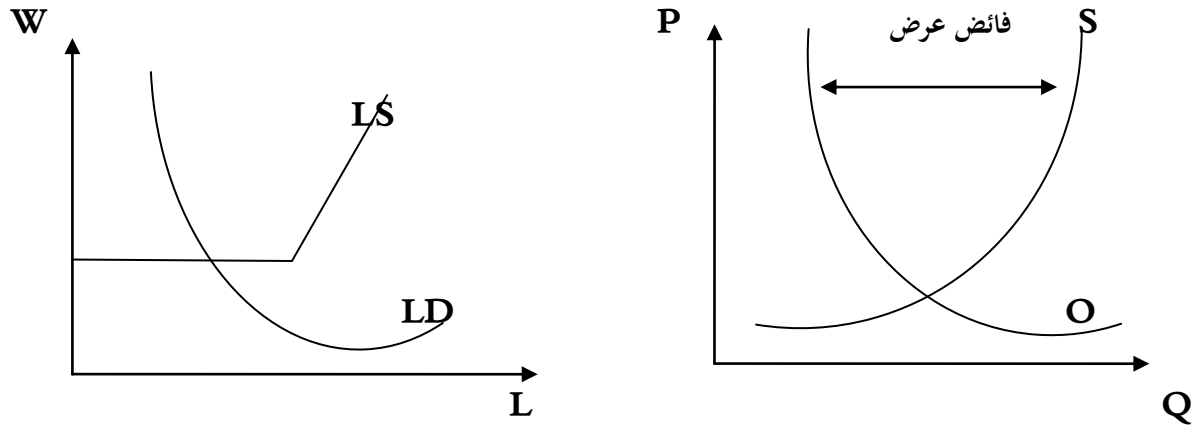
2. **نظرية اختلال التوازن:** ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي "MALINVAUD" عندما حاول تفسير ارتفاع معدل

البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينات. تعتمد هذه النظرية على استحالة تحقيق التوازن في سوق السلع و سوق العمل، حيث قد يتعرض سوق العمل لاختلال عن طريق تغير الأسعار إذ يكون العرض أكبر من الطلب و تصبح بذلك بطالة إجبارية إلا أنه يمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع و الخدمات، لذلك فإن هذه النظرية تعبر عن آلية من آليات التوازن الكمية بين عرض العمل و الطلب عليه، وهي تدرس العلاقات القائمة بين سوقي السلع و العمل لتحليل البطالة. بتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة:

✓ **النوع الأول:** يصف حالة وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل، حيث أن أصحاب العمل لا يقومون بتشغيل عمالة إضافية نظرا لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه*.

✓ **النوع الثاني:** يتمثل في حالة الطلب على السلع يكون أكبر من عرضها، مع حالة ارتفاع معدل الأجر الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل الى عدم زيادة عرض السلع و عدم زيادة مستوى التشغيل و ذلك بسبب انخفاض مردودية المشاريع الإنتاجية الإضافية، و نظرا لتشابه هذه الحالة مع التحليل الكلاسيكي يعرف هذا النوع بالبطالة الكلاسيكية،¹ و الشكل الموالي يوضح هذين النوعين:

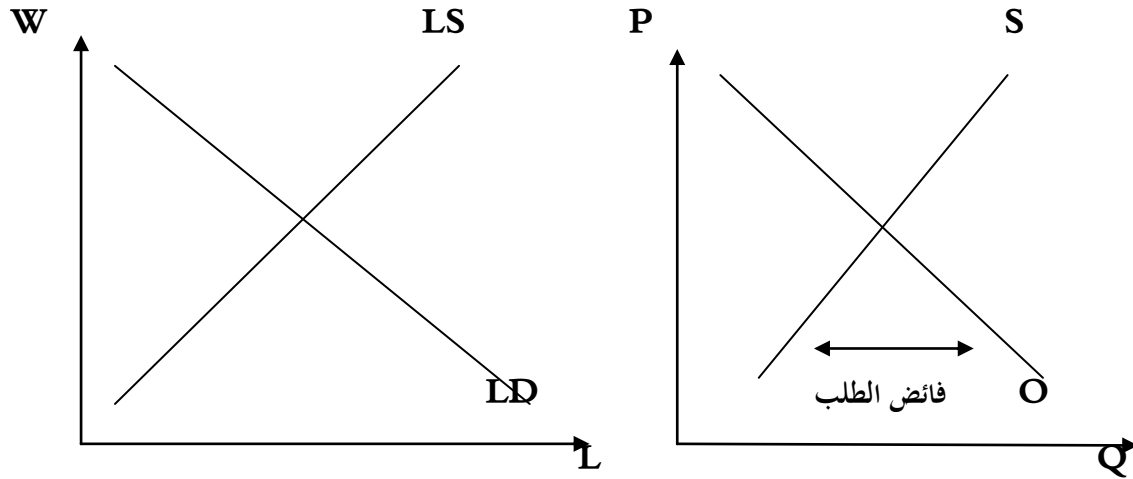
شكل رقم: (1-9): بطالة كينزية حسب نظرية الاختلال



الشكل رقم: (1-10): بطالة كلاسيكية حسب نظرية الاختلال

* يلاحظ أن هذا النوع يشبه تحليل البطالة عند كينز، لهذا يعرف بالبطالة الكينزية.

¹ شاللي فارس، مرجع سبق ذكره، ص 31



Source: Abraham Frois, Dynamique economique, (edition dalloz, 1991), p153.

يوضح الشكل رقم (1-9) ذلك النوع من البطالة الذي يوجد فيه فائض عرض في كل من سوقي العمل و السلع. كما يوضح الشكل رقم (1-10) ذلك النوع من البطالة الذي يوجد فيه فائض عرض في سوق العمل و فائض طلب في سوق السلع.

وعلى الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة، إلا أنه يوجه إليها عديدا من الانتقادات أهمها:

- ✓ تحليلها يقتصر على المدى القصير.
- ✓ تفترض تجانس عنصر العمل الذي يؤدي بها أن تفرق بين البطالة الكينزية و البطالة الكلاسيكية، و علاج كل واحد منها، و لكن في الواقع اختلاف في عنصر العمل الذي يؤدي بنا إلى تزامن البطالة الكينزية و الكلاسيكية معا مما يصعب علاجها.¹

3. نظرية تجزئة سوق العمل: تُبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وهو أحد الفروض الأساسية في النظريات التقليدية، و تهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى.²

و تقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية تتبنى وجود سوقين رئيسيين و أخرى ثانوية و يتصف المشتغلون بالسوق الرئيسي بمهارات عالية و فرص للترقي جيدة و يحصلون على أجور مرتفعة كما يتمتعون بدرجة استقرار مأمون و شروط عمل جيدة، على حين يتصف السوق الثانوي بعدم الاستقرار و بانخفاض المهارات و فتوة الفئة العاملة و حصولهم على أجور منخفضة، و تتكون السوق الرئيسية من المنشآت كبيرة الحجم و البعض يدرج تحت مسمى هذا السوق كافة المنشآت و وحدات القطاع الحكومي و القطاع العام و منشآت القطاع الخاص المنظم، أما السوق الثانوية فتتكون من الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم، وهو ما يعني أن المشتغلون في السوق الثانوية أكثر عرضة للبطالة و ذلك لعدم وجود تشريعات تحميهم.³

¹ علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 54

² نفس المرجع، ص 55.

³ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 248-249.

4. **النظرية النقدية:** يعتبر النقديون أن البطالة في الدول الصناعية هي بطالة اختيارية، ذلك بسبب رفض العمال للأجور

الحقيقية المعروضة عليهم، وهناك من يترك عمله للالتحاق ببرنامج تدريبي (تكويني) للحصول على مؤهل يمكنه من الالتحاق بعمل أفضل، وبالتالي فإن الزيادة في البطالة حسب "FREDMAN" قد تكون شيئا طبيعيا إذا كان يعني مزيدا من الثقة في العثور على عمل أحسن.¹

و نستخلص من كل ما سبق أن ظاهرة البطالة التي تسود المجتمعات مازال محل جدل بين النظريات المختلفة التي تتناول علاقة هذه الظاهرة بهيكل سوق العمل.

الفرع الرابع: الفرق بين التفسير الكلاسيكي و الكينزي للبطالة: يكمن الفرق بين الإتجاهين في تفسير نظرية البطالة فيما يلي:

الكلاسيكية تقوم على اعتقادين أساسيين هما:

1. أنه من غير المحتمل حدوث قصور في الطلب الكلي أو الإنفاق (مستوى إنفاق غير كافٍ لشراء إنتاج التوظيف الكامل).
2. أنه حتى لو حدث قصور في الإنفاق فإن تعديلا في الأسعار والأجور يحدث ليمنع انخفاض الإنفاق الكلي من أن يؤدي إلى انخفاض الناتج الحقيقي والتوظيف والدخل.

ومن هنا يظهر أن النظرية الكلاسيكية تتركز على عدة افتراضات منها توافر شروط المنافسة الكاملة في أسواق السلع والخدمات ومرونة الأسعار والأجور وعدم واستحالة حدوث عجز في الطلب. وهذا الاعتقاد من قبل الكلاسيك مبني على قانون ساي ومضمونه أن عملية إنتاج السلع إنما تولد قدرا من الدخل يعادل تماما قيمة السلع المنتجة. بمعنى أن إنتاج أي قدر من الناتج إنما يولد تلقائيا المال الكافي لسحب هذا الناتج، وينص القانون باختصار على أن "كل عرض يخلق الطلب الخاص به" وفي ظل هذه الافتراضات تتمثل القوة الدافعة للنظام في تحقيق المصلحة الذاتية لكل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

تقوم النظرية الكينزية على الأسس والمفاهيم الاقتصادية التالية:

1. لا يمكن للعرض أن يخلق الطلب المقابل له .
2. إن الاقتصاد يمكن أن يكون بوضع التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل
3. البطالة أمر غير طوعي
4. الأجور والأسعار غير مرنة باتجاه الانخفاض
5. لا بد للحكومة من التدخل في تنشيط الطلب الكلي
6. يمكن للحكومة التدخل في تنشيط الطلب، وفي الوقت ذاته السيطرة على المستوى العام للأسعار إلى نقطة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

¹ رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 390.

وبناء على ذلك تحمل النظرية الكينزية الحكومة, مسؤولية التخلص من حالات الركود الاقتصادي, وذلك عن طريق زيادة الانفاق , أو خفض الضرائب , وإلا فإن الاقتصاد سيكون عاجزاً عن تصحيح نفسه بنفسه, وذلك خلافاً للنظرية الكلاسيكية, التي تقوم على مبدأ عدم التدخل , ومفهوم اليد الخفية.

المطلب الثالث: عموميات حول أسعار النفط

يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل و إحاطة بالغموض و السرية, و بصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير سعر أو بآخر, فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دوراً هاماً للغاية في تحديد أسعار النفط, إلى حد أن فهم عملية التسعير و إدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره, كانا دائماً أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة النفطية, لذلك سنحاول في هذا المطلب تقديم تعريف لأسعار النفط و أنواعها و تحديد أهم العوامل المؤثرة و المتأثرة بها.

الفرع الأول: السعر البترولي و أهم محدداته

بما أن أسعار النفط أصبحت تشكل أحد المواضيع المهمة على المستوى العالمي, نظراً للتأثيرات التي يمتاز بها على جميع الأصعدة, وجب علينا تبين مفهوم السعر النفطي و كذا العوامل المحددة له:

1. أسعار النفط من خلال النظريات الاقتصادية

يقتضي هذا الجزء التطرق إلى وجهة نظر الفكر الاقتصادي لأسعار النفط عموماً و المتنبأة في موضوع الموارد الأرضية, الموارد المنجمية, الموارد الزراعية و الربيع العقاري, إذ أن التفريق السلعي و التخصيص الإنتاجي هو وليد العصر الحديث. لابن خلدون تحليل دقيق لمحددات السعر في السوق خلال عملية النمو الاقتصادي مرتكزاً على فكري العرض و الطلب إذ يرى " أنه كلما اتسع البلد, و زاد عدد سكانه, و كثر عمرانه فإن أسعار السلع الضرورية مثل الأقوات ترخص و العكس بالنسبة للسلع الكمالية"¹. حلل ظاهري ارتفاع و انخفاض الأسعار لمجموعات سلعية رئيسية خلال النمو, رابطاً بين عملية النمو و ما يتبعها من زيادة في الدخل و الرفاه, و انخفاض أسعار النفط اعتبر ركيزة في الاقتصاديات العربية, فانخفاض أسعاره معناه نقص في المداخل و ربما تكون الأزمة عندما يكون أقل من السعر المرجعي المعتمد في إعداد قانون المالية أو أقل من كلفته كما حدث في 1986 و 2009 (حالة الجزائر).

إن الكلاسيكيون يركزون على مبدأ السلع, إذ تعرف قيمتها من خلال ندرتها. و عليه يخرجون بفكرة أن "سعر الموارد المنجمية يبقى محدداً عند رواد الكلاسيك بالميكانيزم المشترك لكل السلع". آدم سميث (نظرية الربيع العقاري) درس القيمة القائمة على تكلفة الإنتاج حيث أن السعر لديه يساوي في تقديره للموارد المنجمية مثل الطريقة التي يتحدد بها في السلع الزراعية و غير الزراعية.

¹ عبد الرحمن يسري أحمد, "تطور الفكر الاقتصادي", الدار الجامعية الاسكندرية, 2003, ص 166

أما ألفريد مارشال، فأدخل فكرة عدم تحديد الإنتاج الفيزيائي للمصادر المنجمية التي تفسر الموارد الناضبة، و تغطي سعر الإنتاج و أيضا تكلفة الاستغلال. كما اعتبر أن المنفعة و الطلب هما المحددان الأساسيان لسعر السوق لان المستهلك يسعى لتحقيق أقصى منفعة أما المنتج فأقصى ربح ممكن.¹

2. تعريف السعر البترولي:

يعرف السعر البترولي على أنه "قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد"² خلال فترة زمنية محددة و تحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية و مناخية.... الخ. لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية، إن الاختلاف في أسعار النفط لمختلف مناطق العالم يرجع إلى اختلاف درجة الكثافة النوعية، بحيث أنها كلما كانت درجة الكثافة النوعية للنفط مرتفعة تكون القيمة السعرية له مرتفعة و العكس صحيح.³

3. أنواع الأسعار البترولية:

نختصرها فيما يلي:⁴

- ✓ الأسعار المعلنة: و هي الأسعار المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية و قد ظهرت لأول مرة عام 1880م في الو.م.أ
- ✓ السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري بنسبة مفعوية كحسم من السعر المعلن، و قد ظهرت هذه الأسعار أواخر فترة الخمسينات.
- ✓ سعر الإشارة: و ظهر هذا النوع في فترة الستينات و هو عبارة عن سعر البترول الذي يقل عن السعر المعلن و يفوق السعر المتحقق أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن و المتحقق.
- ✓ سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة البترول الخام مضاف إليها قيمة ضريبة الدخل و الربح بصورة أساسية العائدة للدولة البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية.
- ✓ السعر الفوري أو الآني:⁵ و هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة بين الأطراف العارضة.

4. العوامل المحددة لأسعار النفط

¹ نفس المرجع السابق

² محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية عنابة الجزائر، الطبعة 1983م، ص 194

³ مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية (جامعة الوادي- العدد التاسع المجلد الأول جوان 2016)

⁴ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 198

⁵ Jean Pierre Ange lier, " énergie international 1987-1988 ", Economico 1987, P 66.

سوق النفط معقدة فيما يخص الأطراف الفاعلة فيها والعوامل المؤثرة على الأسعار، والتي لا تكون كلها ظاهرة للعيان أو قابلة للتفسير، ويتدخل في هذه السوق المنتجون والمشترون والتجار والوسطاء وصناديق التحوط وصناديق التقاعد والمستثمرون الفرادى. ويتم تصنيف النفط وفق نسبة الكبريت فيه، فإذا كانت قليلة يسمى (خاماً خفيفاً) ويكون سعره أعلى من الثقيل، وإذا كانت النسبة مرتفعة يسمى (خاماً ثقيلاً) ويبيع بثمن أقل لأن كلفة تكريره أعلى، وأشهرها خام برنت الأوروبي القياسي، والخام الأميركي الخفيف، وهما المؤشران المرجعيان لأسعار النفط في العالم.

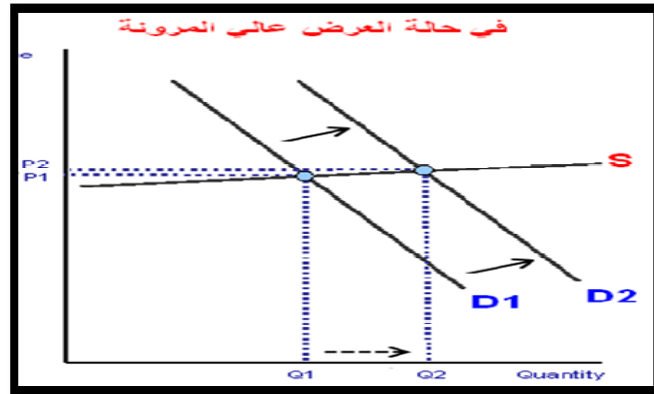
وتتحكم في تحديد سعر النفط، معادلة العرض والطلب، وهو عامل رئيسي، فكلما زاد حجم الإمدادات التي توضع بالأسواق انخفض السعر، والعكس صحيح.

ولكن العرض والطلب ليس العامل الوحيد، فهناك أيضاً عوامل أخرى، مثل السياسات الحكومية المتبعة و الحجم المخزون النفطي والاضطرابات الجيوسياسية في العالم على الأسعار، و نوجز أهمها فيما يلي:

أ. **العرض:** إن الكميات المعروضة من النفط تعتمد بالدرجة الأولى على حجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة و مدى تطورها سواء في الدول الرئيسية المنتجة أو الدول الأخرى، كما أن الكميات المعروضة تخضع لمدى اكتشاف المزيد من الاحتياطيات النفطية و كميات استخراج النفط من هذه الاحتياطيات و كميات الاستخراج هذه تتوقف على مدى تطور العلاقات الإنتاجية، فكل اكتشاف كبير لاحتياطي جديد و زيادة في الطاقة الإنتاجية و التصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة من النفط و بالتالي على الأسعار المحددة.¹

الشكل الموالي يوضح الحالات المتحركة في أسعار النفط في السوق العالمية:

الشكل رقم: (1-11): يوضح الحالات المتحركة في أسعار النفط من جانب العرض



حيث أن D الطلب البترولي، S العرض البترولي

المصدر: تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الطاهر الزيتوني)، "التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على

الاقتصاد العالمي"، ص 29.

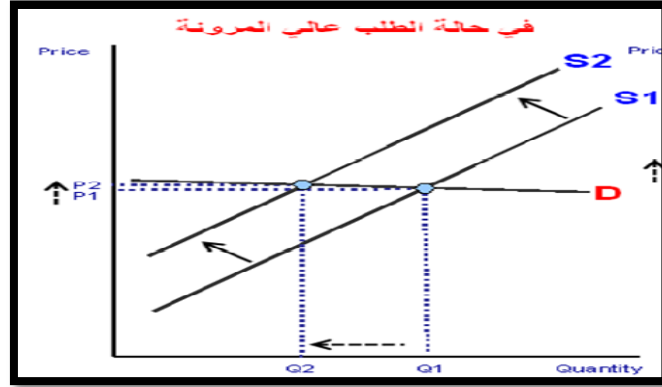
ب. **الطلب:** إن التوقعات المستقبلية لتطور السوق النفطية العالمية، تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في ارتفاع أو انخفاض الأسعار في العالم حيث أن "توسع الصناعة العالمية المعتمدة على الطاقة النفطية كما هي أو لتوليد الطاقات الأخرى منها (الطاقة

¹ وليد زهت، "نشأت أسعار النفط الدولية و أبعادها على سياسة الدول"، المؤتمر العالمي لدراسات نفط العراق أيام 20-21-22 ديسمبر 2011 متاح على الرابط:

http://www.arab-oil-natural-gaz.com/studies/s_46.Htm تم الاطلاع يوم 2018-01-30

النفطية)، إضافة إلى زيادة عدد وسائل النقل بمختلف أنواعها يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على النفط و بالتالي ترتفع أسعاره، كما أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط تكون نتيجة النمو المتحقق في الاقتصاد العالمي.¹

الشكل رقم: (1-12): يوضح الحالات المتحركة في تحديد أسعار البترول من جانب الطلب



حيث أن D الطلب البترولي، S العرض البترولي

المصدر: تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، نفس المرجع السابق.

ت. **الموقع الجغرافي:** إن الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير يؤثر تأثيرا بالغا في أسعار براميل النفط، حيث كلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كانت أجور الشحن اقل مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل و منه تنخفض أسعار براميل النفط و هذا ما جعل بعض منافذ التصدير مثل قناة السويس و مضيق هرمز و مضيق جبل طارق و باب المندب و غيرها، منافذ متميزة بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى، و لا يخفى على احد بأن مثل هذه المواقع قد انقلبت في أوقات الأزمات و الحروب إلى نقمة على الدول المستهلكة، حيث تستخدمها الدول المصدرة للنفط كسلاح مثلما تهدد به إيران حاليا في حالة تعرض مصالحها أو تعرضها لأي اعتداء، فستقوم بغلق هرمز الذي يعبر حوالي 17 مليون برميل يوميا من البترول المنتج في الشرق الأوسط.²

ث. **المخزون النفطي:** إن توفر المخزون من النفط الخام و مشتقاته لدى الدول المستهلكة و بالشكل الكافي في مختلف مناطق العالم، يؤدي إلى تغطية الزيادة في احتياجات الدول المستهلكة و منه يساهم هذا المخزون في الحفاظ على مستويات أسعار براميل النفط.³

ج. **التغيرات الموسمية:** إن التغيرات الموسمية الاعتيادية مثل التحول من فصل الصيف إلى فصل الشتاء لها تأثير قليل على أسعار النفط لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار، و يؤدي أيضا هذا التحول الفصلي الموسمي إلى زيادة الطلب على النفط حيث يرتفع الطلب دائما بمقدار 2 مليون برميل يوميا في فصل الشتاء و بالتالي ترفع الأسعار، كما أن التقلبات المناخية الغير متوقعة تؤثر على الأسعار بشكل مباشر، و خير مثال على ذلك الكوارث التي حدثت مؤخرا كالتسونامي في اندونيسيا و إعصار كاترينا في لويزيانا ب.م.أ .

¹ حسين عبد الله، "أزمة النفط الحالية. تداعياتها و مستقبلها"، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، 2006، ص 37

² TOBIAS VANDERBRUCK Iran, oil and strait of hormuz. Sur le site: http://www.Oil.Price.net/en_articles/iran-oil-strait-of-hormuez.Php

³ علي العجمي، "السعر العادل للنفط"، متاح على الرابط: <http://www.alepe.com>، تم الاطلاع يوم 2018-02-08

- ح. **البدائل المتاحة:** إنه وكلما توفرت بدائل للطاقة النفطية كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح... وغيرها كلما أدى ذلك إلى التخفيف من وطأة أسعار النفط ، لهذا نجد بأن الدول المتقدمة تسعى دائما إلى الإعلان عن اكتشافات جديدة في مجال الطاقة المتجددة ، حتى وإن كانت هذه الاكتشافات غير صحيحة، وهذا لتوهم الدول المنتجة للثروة النفطية بقرب الاستغناء عن الطاقة النفطية ومنه تنخفض أسعار براميل النفط.
- خ. **التقنيات المستعملة:** إن استخدام التقنيات الحديثة في صناعة النفط الإستخراجية منها والتحويلية تؤدي إلى تحسين نط وأساليب العمليات النفطية بمختلف مراحلها، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، وزيادة كفاءة استخلاص النفط من الحقول والمكامن النفطية وهذا يؤدي إلى التأثير على مجمل أسعار براميل النفط.¹
- د. **السياسات المتبعة:** إن الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من طرف حكومات الدول المنتجة من جهة وحكومات الدول المستهلكة ، إضافة إلى السياسات المنتهجة من طرف الشركات النفطية العالمية الكبرى، وشركات النفط الوطنية تلعب دورا مهما في تحديد أسعار براميل النفط.
- ذ. **الأوضاع الاقتصادية العالمية:** يعتبر الوضع الاقتصادي والمالي العالمي من أهم المؤثرين في أسعار الثروة النفطية، فعندما يسجل النمو الاقتصادي العالمي معدلات نمو مرتفعة تنتعش القطاعات الاقتصادية، ويزيد الطلب على النفط ومن ثم ترتفع أسعار براميل النفط في الأسواق الدولية، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي سوف تحدث أزمة مالية ويؤدي هذا إلى تراجع القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي سينخفض الطلب العالمي على النفط ومن ثم تنخفض أسعار النفط وخير مثال على هذا هو الأزمة المالية التي أصابت اقتصاديات الدول المتقدمة عام 2008 وخلالها تراجعت أسعار النفط.
- ر. **العوامل البيئية:** تعتبر العوامل البيئية من العوامل المهمة ذات التأثير البالغ على أسعار النفط، فالتأثيرات البيئية لصناعة النفط واستخداماته على البيئة دفعت إلى إعاقة الكثير من " المشاريع التي كانت ستضيف طاقات جديدة لإنتاج النفط أو بدائله وهذا ما أدى إلى بقاء أسعار النفط عالية ومتصاعدة"²
- ز. **الحروب و الصراعات الإقليمية:** إن للحروب والصراعات الإقليمية تأثيرات كبيرة على أسعار النفط، ففي الحروب يزيد الطلب على النفط بشكل رهيب قصد تمويل العمليات العسكرية وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى أنه وخلال الحروب التي تكون أغلبها دائرة في مناطق إنتاج النفط تتوقف عمليات استخراج البترول، مما يؤدي إلى قلة المعروض منه وهذا يؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعاره مثلما حدث في حرب الخليج الأولى والثانية، ومع الغزو الأمريكي لبريطاني لأفغانستان والهجوم الغربي على ليبيا.

5. استراتيجيات المنظمات العالمية النفطية في تسعير النفط

¹ و صاف سعيد، "سياسة أمن الامدادات النفطية و انعكاساتها"، مداخلة مقدمة في الماتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 07-08 ابريل 2008، ص 11

² وليد نزهر، منشآت أسعار النفط، مرجع سبق ذكره.

أ. المنتجون و دورهم في تحديد أسعار النفط: يمكن التمييز بين الأعوان المنتجين في السوق النفطية كما يلي:

✓ منظمة الأوبك و دورها في تحديد الأسعار: تمكنت الشركات الاحتكارية* من السيطرة على أكبر صناعة في العالم و أكثرها حساسية لفترة طويلة مشكلة بذلك احتكارا عالميا لإنتاج النفط، نقله، و تكريره، و لم تستطع الدول المنتجة للنفط الفكاك من هذا الاحتكار لاسيما أنها تواجه هذه الشركات بصورة انفرادية، فقررت إنشاء منظمة الأوبك، التي ظهرت فكرتها سنة 1959، و التي كان هدفها هو تحقيق الاستقرار لأسعار النفط في المستوى الذي يحمي اقتصاديات الدول المصدرة من أخطار تقلبات الأسعار.

تعد منظمة الدول المصدرة للنفط **opec** الفاعل الرئيسي في سوق النفط العالمية، حيث تساهم بحوالي 80 مليون برميل يومي، و وصل معدل إنتاجها ما يعادل 25% من الإنتاج العالمي اليومي البالغ 8 ملايين برميل، و من المتوقع أن يرتفع إنتاجها ليصل إلى نحو 65 مليون برميل يومي عام 2030 أي بنسبة 54.1% من حجم الإمدادات النفطية و هذا نظرا للزيادة التي سيعرفها الطلب العالمي على النفط في المستقبل لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي الكبيرة التي سوف تشهدا العديد من مناطق العالم خاصة الصين و البلدان المحيطة بها¹،

و تلعب الأوبك دورا حاسما في الحفاظ على مستوى مستقر لأسعار النفط، حيث أقرت لنفسها "آلية لضبط الأسعار" والتي تقضي بتخفيض الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا ظل سعر السلة أدنى من 22 دولار لمدة عشرة أيام عمل متصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 28 دولار للبرميل طوال 20 يوما متصلة.²

ومنذ اتفاق مارس 1999 حافظت أوبك على أسعار مستقرة معتمدة هذه الآلية التي اتفقت عليها دول المنظمة مع دول خارج المنظمة، إلا أن عدم تجاوب بعض الدول جعل المنظمة في مأزق، كما ألقت هجمات 11 سبتمبر بثقلها على أسعار النفط، وللتالي بعدها الأحداث السياسية التي تسببت في زيادة الأزمات النفطية والتي كان آخرها أزمة الانحياز التي شهدتها أسعار النفط في نهاية سنة 2014 والتي أفقدتها نحو 45% من قيمتها، ونتيجة لتلك الأحداث فقدت المنظمة سيطرتها على أسعار النفط وأصبحت منظمة صورية.³

⊕ **أسعار النفط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:** تستهلك الولايات المتحدة إنتاجها وتحتاج إلى استيراد كميات كبيرة، فهي

تنتج حوالي 7.7 ملايين برميل يوميا، وهو ما يقدر بنسبة 11% من الإنتاج اليومي العالمي في الوقت الذي تستهلك فيه ما يقارب 25% من الإنتاج العالمي.

تعتبر الولايات المتحدة الأميركية ثاني دولة منتجة للنفط عالميا بعد المملكة العربية السعودية، إلا أن الفرق بينهما يكمن في أن الأخيرة دولة منتجة ومصدرة للنفط، أما الولايات المتحدة فهي تستهلك إنتاجها وتحتاج إلى استيراد كميات كبيرة. فهي تنتج

*- أهم هذه الشركات " الأخوات السبع" و تضم: خمس أمريكية هي: أسو (أكسون)، موبيل، هلف، تكساكو، سوكال (شيفرون) و شركة بريطانية: بريتيش بتروليوم و شركة بريطانية هولندية هي شركة شل.

¹ شليي مغاوري علي، " أوبك و مستقبل أمن الطاقة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 أبريل 2006، متاح على الرابط: www.siyassa.org.eg تم الاطلاع يوم: 07-03-2018

² شكاكطة عبد الكريم، "النفط في العلاقات الدولية- دراسة حالة منظمة الاوبك و اثرها في الاقتصاد و السياسات الطاقوية العالمية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، 2008، ص 39

³ موقع الكتروني لمنظمة الأوبك، متاح على الرابط: www.aopec.org، تم الاطلاع اطلع بتاريخ، 07-02-2018

حوالي 7.7 ملايين برميل يوميا وهو ما يقدر بنسبة 11% من الإنتاج اليومي العالمي، في الوقت الذي تستهلك فيه ما يقارب 25% من الإنتاج العالمي.

غير أن أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 ألقت بظلالها على الاقتصاد الأمريكي، فقد تم المساس بالرموز الاقتصادية والسياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بالنسبة للاقتصاديين أمر له دلالة في تقييم الوضع الاقتصادي وله تأثير على المناخ المناسب للاستثمار.

فالمؤشرات الاقتصادية تبين تراجع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 0.4% بعد الأحداث، كما أسفرت هذه الأزمة عن تسريح عدد كبير من العمال مما أدى إلى زيادة حجم البطالة بما يقارب 415 ألف عاطل.

وتفاقمت الأوضاع حيث أصبح الحديث عن اقتصاد الحرب وما يتطلبه من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وخيم الركود الاقتصادي على اقتصاديات الدول الصناعية عموما.

وفي ظل هذه التطورات وجدت منظمة أوبك نفسها أمام قرارات صعبة، فالركود الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض في الطلب العالمي وتراجع في الأسعار من المفروض أن يقابل بتخفيض في إنتاج النفط، لكن آثار مثل هذا القرار على الاقتصاد العالمي الذي يمر بأزمة يتطلب من هذه الدول أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الظروف إضافة إلى احتمال عدم التزام جميع الدول الأعضاء بالإنتاج المحدد.¹

فقد بلغ سعر سلة نفط أوبك نحو 17.5 دولارا للبرميل في نوفمبر 2001 وهذا يعني أن سعر النفط انخفض عن الحد الأدنى المحدد من طرف المنظمة وهو 22 دولارا للبرميل حسب آلية ضبط الأسعار التي وضعتها المنظمة عام 2000، و مع ذلك فإن المنظمة لم تلتزم إلا بنصف التخفيض الذي أقر في بداية سبتمبر 2001 والبالغ مليون برميل يوميا، بل بلغ الإنتاج الإجمالي لدول المنظمة نحو 24.3 مليون برميل يوميا وهو ما يزيد عن مجموع حصص الإنتاج المتفق عليه بنحو 1.13 مليون برميل يوميا.

وفي ظل هذه الظروف كان من اللازم على منظمة أوبك التحرك للقيام بإجراءات للحفاظ على مصداقيتها التي تتطلب احترام آلية ضبط الأسعار المقررة من طرفها. لأجل ذلك فقد أعلنت أوبك على لسان أمينها العام أن المنظمة تنوي تخفيض الإنتاج بالتنسيق مع الدول غير الأعضاء في المنظمة.

Ⓒ آلية ضبط الأسعار بين مصالح المنتجين وضغوط الصناعيين : يتوقف مستقبل أسعار النفط على الطلب العالمي من

جهة وعلى حجم الإنتاج (العرض)، بالإضافة إلى عوامل أخرى نتناول منها مدى انسجام مواقف الدول الأعضاء في أوبك ومدى تجاوب الدول غير الأعضاء في المنظمة مع قراراتها وتوجهاتها وضغوط الدول الصناعية من أجل زيادة الإنتاج.²

✓ الشركات النفطية العالمية و دورها في تحديد الأسعار: منذ اكتشاف النفط ظهرت عدة شركات عالمية متخصصة في هذا المجال، و قد استطاعت هذه الشركات أن تفرض سيطرتها على السوق البترولية آنذاك منها شركة (Exxon) الأمريكية، شركة (British pétroleum) بريطانيا، شركة Standard oil of california، شركة Oil gulf (و.م.أ)، و كانت تعرف هذه الشركات باسم الشقيقات السبع Seven sisters.

¹ سمير سعيغان و آخرون، ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة" الدوحة، 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، ص 23-24

² عماد الدين محمد المزني، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص 324

و قد كانت هذه الشركات تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج النفطي العالمي، و تسيطر على أكثر من 70% من صناعة النفط العالمية و تمتلك أكثر من 50% من ناقلات النفط، فقد كانت موارد الثروة النفطية في معظم البلدان المنتجة للنفط خاضعة لسيطرة هذه الشركات مشكلة استعمار في مجال الصناعة النفطية، كما استطاعت هذه الشركات توقيع امتياز حصلت بموجبه على حق التنقيب عن البترول في العديد من الدول المنتجة لمدة زمنية طويلة مكنتها من امتلاك سلطات واسعة في تحديد الأسعار و معدلات الإنتاج و الصادرات خاصة قبل ظهور Opec.

و تبقى هذه الشركات حتى عام 2006¹ تسيطر على نحو 27 مليون برميل يومي من المنتجات النفطية المكررة أي ما يقارب 40% من الاستهلاك العالمي للنفط، كما تمتلك هذه المجموعات من المصافي ما يمكنها من تكرير أكثر من 16 مليون برميل يوميا لحسابها.

ب. الدول المنتجة خارج الأوبك و دورها في تحديد الأسعار: إلى جانب دول الأوبك تساهم مجموعة من الدول بنصيب كبير في إنتاج و تصدير النفط في السوق العالمي، كما تمتلك احتياطات هامة من بينها دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD و دول الاتحاد السوفياتي سابقا. أنظر الجدول رقم ()، في الملحق رقم () حسب معطيات الجدول السابق تتمتع هذه الدول بحصة هامة من إجمالي العرض العالمي، و تحتل روسيا المرتبة الثانية في ترتيب منتجي النفط بعد السعودية بنسبة 13.78% خلال سنة 2012.

ت. جهة المستهلكين و دورها في تحديد الأسعار

✓ الوكالة الدولية للطاقة (IEA): هي منظمة ذات سمة احتكارية تمثل احتكار المستهلك تأسست في 15 أكتوبر 1974 بدعوة من الو.م.أ. و تتكون من الأعضاء المؤسسين و هم: الو.م.أ.، إنجلترا، كندا، الدانمرك، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، تركيا، السويد، إسبانيا، لوكسمبورج، النرويج، سويسرا، هولندا، بلغاريا و النمسا سنة 1974، ثم انضمت كل من: استراليا (1979)، التشيك (2001)، فنلندا (1992)، فرنسا (1992)، اليونان (1977)، هنغاريا (1997)، سلوفاكيا (2007)، بولندا (2008)، نيوزيلندا (1977)، جمهورية كوريا (2002)، و البرتغال سنة (1981) ليصل أعضاء المنظمة إلى 28 عضو.²

و نشأت هذه الوكالة بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 و الموقف العربي بخفض الإنتاج و حظر التصدير لبعض الدول التي ساعدت إسرائيل في الحرب، و تمثل هدفها في تخفيف استهلاك النفط بما يساعد على تنظيم الطلب و توجيه الأسعار لصالح المستهلكين بسبب احتمال زيادة الإنتاج عن مستوى الاستهلاك، و يتحقق ذلك من خلال التشجيع على استعمال مصادر الطاقة البديلة و الإقلال من استهلاك النفط.³

الفرع الثاني: تحليل تطور وأسباب تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)

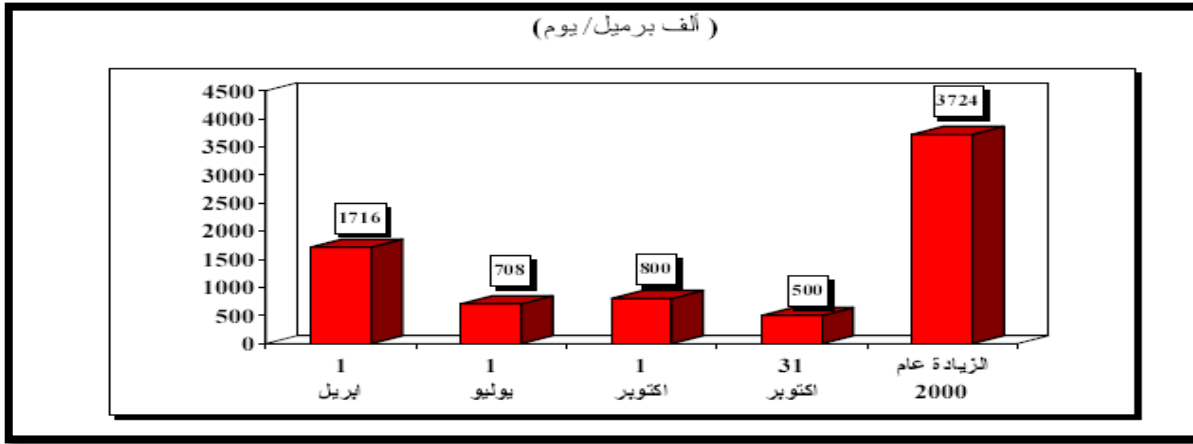
¹ Annual Statistical Bulltein, Opec 2006 at: www.opec.org

² الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة، متاح على الرابط: www.iea.org تم الإطلاع يوم 2018-03-07

³ Chemseddine chitour, « économie pétrolière », Ecole nationale polytechnique 1999,p 92

لقد كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيض من حى المضاربات التي سيطرت على السوق عام 2000 التي أقرتها الأوبك و ذلك من أجل الحفاظ على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي, الأمر الذي مهد الطريق لزيادة مساحة التفاهم بين الدول المنتجة للنفط و الدول المستهلكة, و الشكل (1-1) يوضح الزيادات الأربع في عام 2000 التي أقرتها الأوبك.¹

الشكل رقم: (1-13): الزيادات المقررة من طرف الأوبك سنة 2000



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك, العدد 27 سنة 2000 متاح على الرابط: www.aopec.org

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض بـ 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001,² و شهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل و التي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل.³

و في عام 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل, و يعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار أهمها:⁴

- ✓ الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.
- ✓ استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002.
- ✓ الإضرابات العرقية و القبلية في نيجيريا و التي حجبت جزء كبير من الإمدادات النفطية.
- ✓ برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.

و شهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول, إذ ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004.¹

¹ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك, العدد 28 سنة 2001 متاح على الرابط: www.aopec.org, تم الاطلاع يوم: 03-03-2018

² نفس المرجع السابق

³ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك, العدد 29 سنة 2002, متاح على الرابط: www.aopec.org, تم الاطلاع يوم: 03-03-2018

⁴ التقرير الاستراتيجي العربي, مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية, القاهرة (2002-2003), ص 127

و قد ساهمت عدة أحداث في هذا الارتفاع للأسعار من أهمها:²

- ✓ الاضطرابات السياسية في نيجيريا و استهداف عمال النفط, كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004.
- ✓ المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الأمر الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3 دولار للبرميل.
- ✓ الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا و العراق.
- ✓ إعصار إيفان في خليج المكسيك و التخوف من قدوم شتاء قارس.
- ✓ تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا, أوروبا, الصين, الهند و دول جنوب شرق آسيا و غيرها.
- ✓ ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة, و قد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار.

و قد استمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل حيث بلغ معدل سعر سلة أوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005, وتخطى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة. و في سنة 2005 بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4%, و وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5% مقارنة بعام 2004, و وصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة إلى 84.3 مليون للبرميل يوميا, و بهذا الصدد شكلت ظاهرة ارتفاع الأسعار و تذبذبها فرصة مغرية للمضاربين في سوق البورصة, كما حفز ارتفاع الأسعار عملية تخزين كميات من النفط لغرض بيعها بأسعار أعلى لاحقا مما ساهم في زيادة إضافية للأسعار مما جعل المضاربات عاملا أساسيا لوصول الأسعار إلى مستويات قياسية و زيادة درجة تذبذبها.³

و قد بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقاما غير مسبقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتتخفص إلى 53.37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006, و قد تضافرت مجموعة من العوامل كانت وراء الارتفاع الغير مسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لسنة 2006 أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط و الاضطرابات و أعمال العنف في نيجيريا و توقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي, كما أدت الاضطرابات السياسية في مناطق إنتاج النفط بشكل مباشر على الأسعار, و من أبرز الأمثلة:

- ✓ النزاع بين الحكومة الفنزويلية و شركات النفط.
- ✓ الغزو الإسرائيلي للبنان عام 2006, النزاع القائم في حوض نهر النيجر بنيجيريا, الأزمة النووية الإيرانية, حرب العراق.

¹ ضياء مجيد الموسوي, "تورة أسعار النفط", ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, ط 2005, ص 17-21

² نفس المرجع, ص 03.

³ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك, العدد 32, سنة 2005, متاح على الرابط: www.aopec.org, تم الاطلاع يوم: 2018-03-06

أضف إلى ذلك الأحوال الجوية التي تؤدي أحيانا إلى وقف إنتاج النفط. إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2006 أهمها ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك و تباطؤ معدل الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة.¹

كما شهدت سنة 2007 استمرار في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007، كما وصلت إمدادات دول الأوبك إلى 85 مليون برميل يوميا²، و مع حلول العام 2008 شهدت أسعار سلة أوبك ارتفاعا و مستويات قياسية، و قد اتسمت بالتباين في معدلاتها الفصلية، حيث بلغ متوسط الأسعار خلال الربع الأول حوالي 93 دولار للبرميل، و ارتفع إلى 118 دولار برميل خلال الربع الثاني، قبل أن يتراجع إلى ما يقارب 114 دولار للبرميل خلال الربع الثالث، ليواصل التدهور إلى 53 دولار للبرميل خلال الربع الرابع. و بهذا بلغ معدل الأسعار للسنة مقدار 94.1 دولار للبرميل، و لعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية و بدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال و المؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد و بمعدلات أسرع لأسعار النفط³، و استقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار برميل (أي بنسبة 35.4% مقارنة بسنة 2008)⁴، و ذلك رغم الاتجاه التصاعدي الذي شهدته الأسعار منذ شهر مارس لذات السنة. أما العام 2010 فقد شهد استقرارا نسبيا لأسعار النفط العالمية حيث استقر معدل أسعار سلة خامات أوبك ليتحرك ما بين (70-85) دولار للبرميل في أغلب الأوقات، ليبلغ المعدل السنوي للأسعار حوالي 77.4 دولار للبرميل بارتفاع قدره 27% بالمقارنة مع عام 2009⁵. و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (رقم: 1-14): يوضح حركة أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2007-2010)

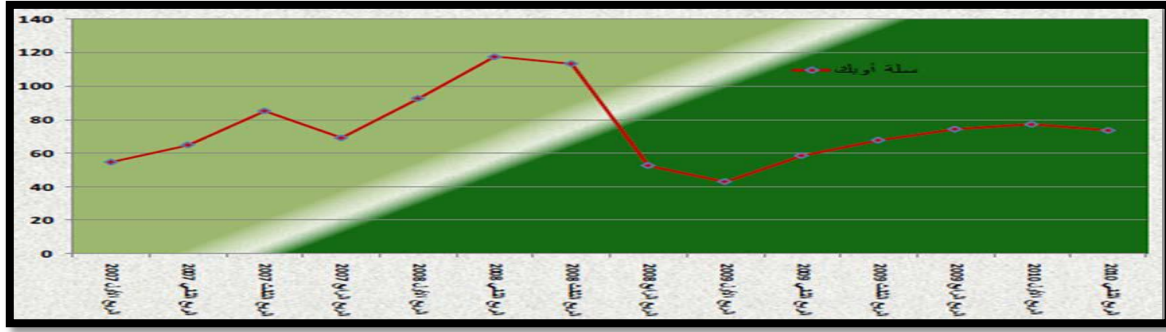
¹ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 33، سنة 2006، متاح على الرابط: www.aopec.org، تم الاطلاع يوم: 06-03-2018

² تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 34، سنة 2007، متاح على الرابط: www.aopec.org، تم الاطلاع يوم: 06-03-2016

³ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 35، سنة 2008، متاح على الرابط: www.aopec.org، تم الاطلاع يوم: 06-03-2018

⁴ تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 36، سنة 2009، متاح على الرابط: www.aopec.org، تم الإطلاع يوم: 06-03-2018

⁵ التقارير السنوية للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك): 2008, 2009, 2010



المصدر: التقرير السنوي للأمين العام للأوبك (2010-2007)

و لعل هذا الانخفاض السريع في أسعار النفط خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام و تؤدي إلى تذبذبها، و أهم هذه العوامل تتمثل في:

✓ المضاربة: و ذلك من خلال قيام المضاربين برفع و تخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة و السريعة.

✓ الاضطرابات السياسية و الأمنية في دول منتجة للنفط: ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض و العكس صحيح في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط.

✓ الكوارث الطبيعية و خصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك: حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار و العكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية.

✓ الطلب على النفط: ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية.¹

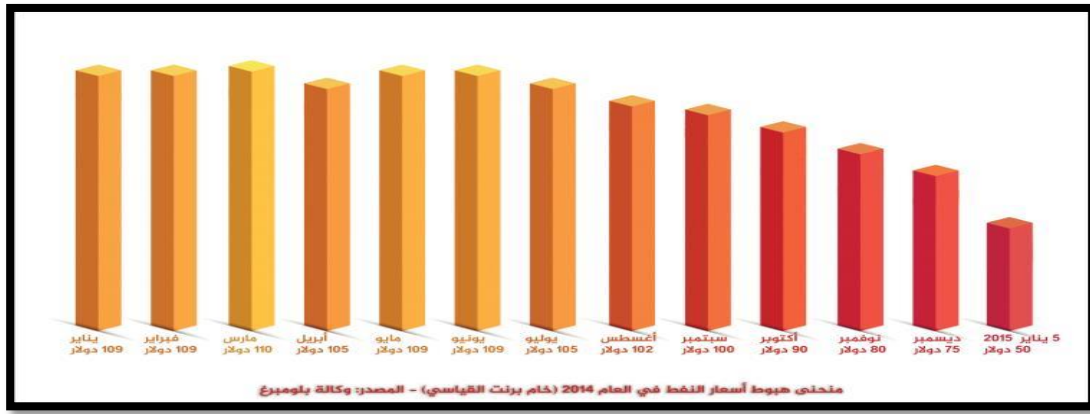
و في سنة 2011 بلغ سعر سلة الأوبك ما يقارب 107.46 دولار للبرميل، و عرفت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا في الأسواق الدولية حيث بلغ 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، و يظل سعر النفط متأثر بالأزمة المالية الأمريكية و مؤشرات تباطؤ النمو و الاستهلاك في الدول النامية، إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و هو ما يساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الأسعار،² في حين شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو/حزيران 2014 انخفاضا في سعر برميل النفط في أسواق العالم بنسبة 55% في أقل من سبعة أشهر ، إذ بلغ سعر خام برنت في حدود 110 دولارات للبرميل. وقسم هذا الانخفاض المتسارع للأسعار دول العالم خلال عام 2014 إلى ثلاث فئات: (دول منتجة ومطمئنة تتعامل مع الأزمة المستجدة بمهوء

¹ مهداوي هند و آخرون، " الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على أسعار النفط في الجزائر"، مداخلة مقدمة في المنتدى الوطني بسطيف بعنوان: الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، ص 14

² Opec Annual Statistical Bulletin 2013 at : www.opec.org

وثقة كالسعودية والإمارات، ودول منتجة لكنها قلقة مثل إيران، ترى في هبوط الأسعار إلى أقل من النصف مؤامرة على اقتصاداتها، والفئة الثالثة تضم الدول المستهلكة التي تنعم بالفوائد وتحسب عوائدها مثل الولايات المتحدة والصين)، لكنه انحدر في الأيام الأولى من يناير/كانون الثاني 2015 إلى ما دون خمسين دولارا، أي ما يقدر بـ 49.49 دولار للبرميل، ويعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلا عن قوة العملة الأميركية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديدًا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار. و الشكل التالي يوضح انخفاض الأسعار خلال هذه الفترة.

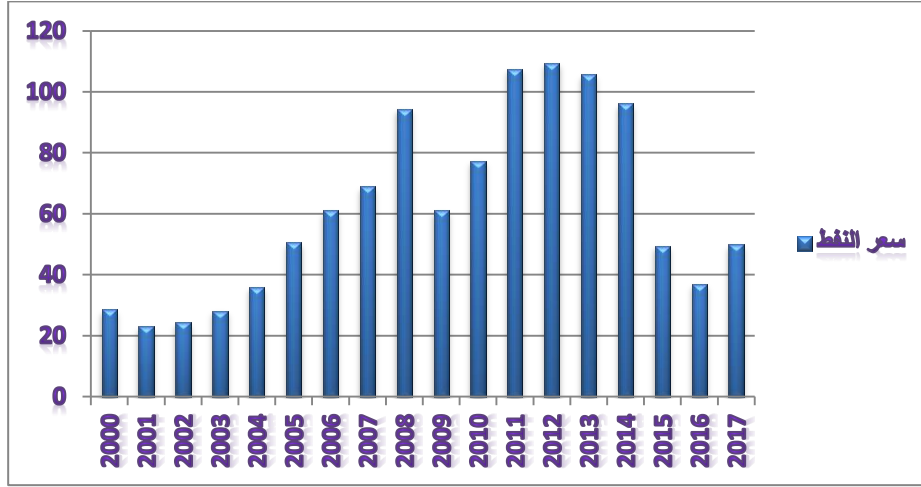
الشكل رقم: (1-15): يوضح هبوط التدرجي للأسعار خلال الفترة (2014-2015)



المصدر: أ. راهم فريد، أ. بوركاب نبيل، "انهيار أسعار النفط: الأسباب و النتائج"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2015، ص 4

ليواصل الانخفاض إلى 32.18 دولار للبرميل سنة 2016، و كان الخبراء قد أشاروا إلى تراجع استثمارات النفط و إنتاجه بواقع 17% في هذه السنة بعد انخفاضه بواقع 24% العام 2015، و تؤكد الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها أن العام 2017 سيشهد في النهاية تساوي العرض و الطلب في سوق النفط، لكن المخزونات الهائلة التي تراكمت عام 2016 قد اضعف وتيرة تعافي الأسعار في الأسواق عندما بدأت السوق في استعادة التوازن، عندها بدأت تلك المخزونات في التضاؤل. و الجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط في الفترة 2000-2016:

الشكل رقم: (1-16): تطور أسعار النفط الفورية لسلة خامات الأوبك خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين: بالاعتماد على تقارير الأوبك 2011, 2012, 2014 متاح على www.OPEC.org

الفرع الثالث: أبرز الأزمات النفطية خلال الفترة (2000-2016)

تعرف الأزمات السعريّة في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثير أحد العوامل التي تم ذكرها في الفرع السابق. و من أبرز الأزمات السعريّة التي حدثت خلال الفترة (2000-2016)، نوجزها في التالي:¹

1. **الأزمة النفطية لعام (2004):** تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة و وصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك 36 دولار للبرميل، و هو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987.²
2. **الأزمة النفطية عام (2008):** تميزت هذه السنة 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية، إلا أن عام 2008 شهد أسوأ أزمة مالية عرفها العالم منذ ثلاثينيات القرن الماضي، حيث وصل سعر النفط سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال نفس الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع من نفس السنة، و استقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر بـ 35.4% مقارنة بعام 2008.³

3. **الأزمة النفطية عام (2014):** عرفت أسواق النفط العالمية تدهورا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014. بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات. فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولار في جويلية 2014 إلى أقل من 30 دولار في بداية عام 2016، فاشتدت المخاوف من أزمة

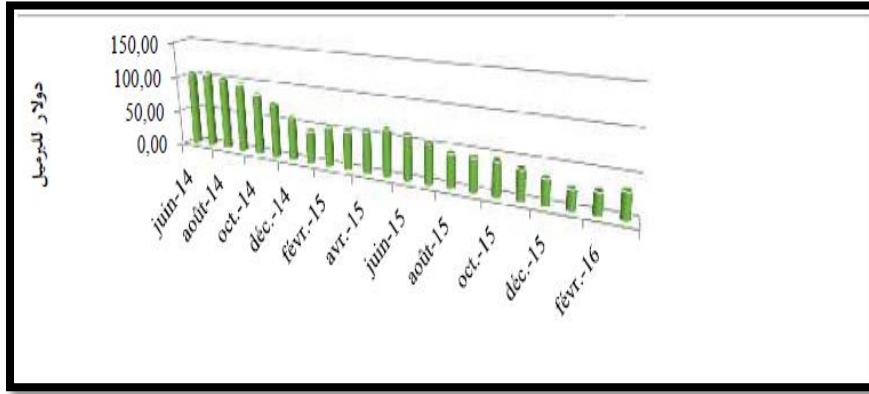
¹ مريم شطبي محمود، مداخلية بعنوان "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري" 14 ماي 2015

² العمري علي، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 37

³ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 36 سنة 2009 متوفر على: www.aopoc.org

يرجعها الخبراء إلى الدول المصدرة للنفط (Opec) و تضاول سلطتها على تحديد الأسعار مع ظهور منتجات بديلة للنفط و ظهور منتجين جدد، و إلى توازنات إقليمية، جيوسياسية. في ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50% منذ جوان 2015 شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تضر الاقتصاد الوطني و من التداعيات الوخيمة للانهيار و لقلة الطلب على النفط سنة 2015 إثر الأحداث الليبية و تغطيته من طرف السعودية أكبر دولة منتجة للنفط.¹ و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (1-17): تطور أسعار النفط (2014-2016)



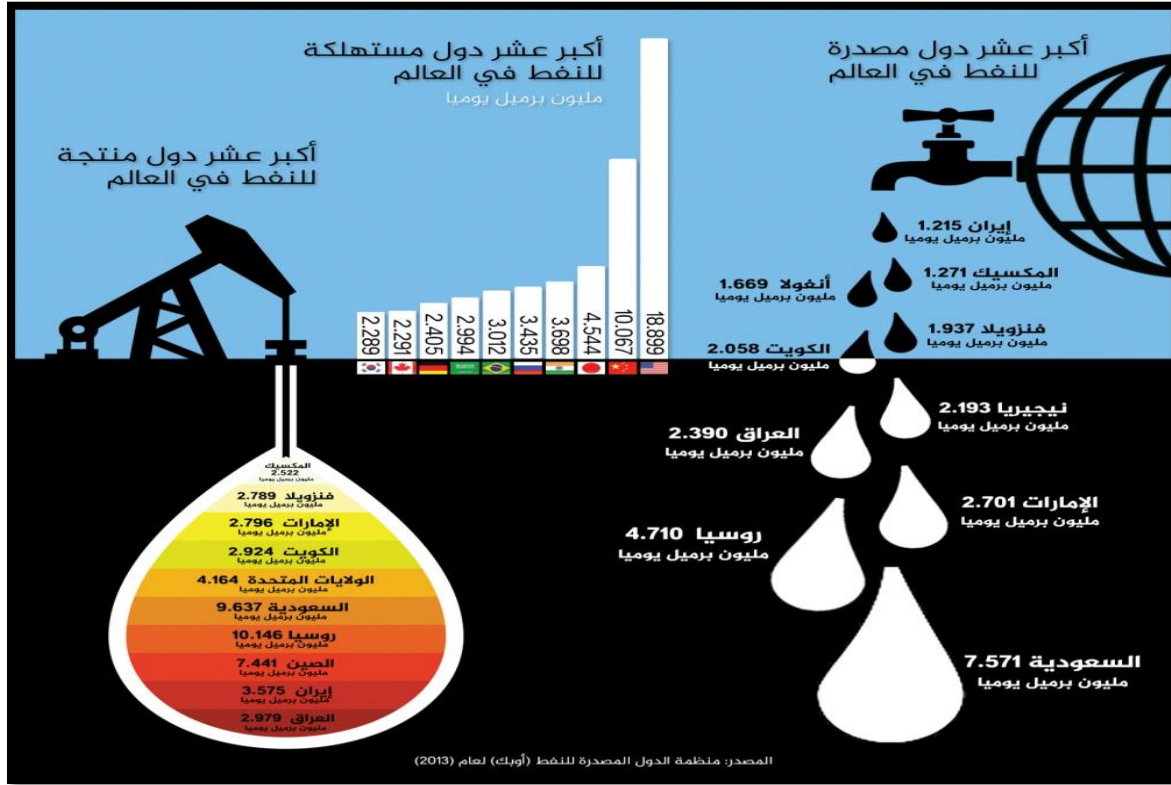
المصدر: د.فوقة فاطمة، مجلة الاقتصاد و المالية، العدد 03- السداسي الثاني 2016، بالاعتماد على أرقام منظمة الأوبك

الفرع الرابع: آثار تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط خلال الفترة (2000-2016)

أن السمة البارزة التي يمكن استخلاصها من خلال التحليل السابق فيما يتعلق بتطورات أسعار النفط، هي التذبذب الكبير و عدم الاستقرار الذي لازم حركة هذه الأخيرة. و بدون شك فإن هذا التقلب في أسعار النفط الخام لا يمكن أن يمر دون أن يترك آثاره السلبية أو الايجابية على مختلف الاقتصاديات العالمية، و خاصة البلدان المنتجة و المصدرة للنفط، و الشكل الموالي يوضح أكبر الدول الخائضة في سوق النفط:

¹ تقوى حسناوي، عبد العزيز أحمد شاوش، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر"، دراسة إحصائية للجزائر للفترة 1986-2014، ص 41

الشكل رقم: (1-18): يوضح الدول العشرة الكبار في سوق النفط



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) عام 2013

1. آثار ارتفاع أسعار النفط: تلخص أهم هذه الآثار في:

- ✓ **زيادة كبيرة في العوائد النفطية و انعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد:** حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 126.83 مليار دولار عام 2000, إلى مستوى 167 مليار دولار عام 2001, دولار و 615.05 مليار دولار عام 2008, و قد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول و عززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية, فاستطاعت هذه الدول تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم و استقطاب الأيدي العاملة الفنية و المهنية و العادية لتنفيذ برامج التنمية الخاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة.
- ✓ **زيادة حجم العوائد المالية النفطية:** في سنة 2005, بلغ مجموع المبيعات البترولية لهذه الدول حوالي 700 مليار دولار هذا يعني أن زيادة الأسعار و ارتفاعها له تأثيرات إيجابية كبرى على الاقتصاديات المنتجة, حيث استطاعت معظم هذه الدول زيادة الفوائض النقدية التي زادت عن احتياجات التنمية الداخلية, و ارتفع مستوى المعيشة للفرد و زيادة في الإنفاق و الادخار معاً, و توجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ , فمنها من سعى إلى التخلص من المديونية كـالجزائر , و معالجة موضوعي الميزان التجاري و الموازنة , أو كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية, استثمارات في الدول الصناعية, إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.¹

¹ كامل بكري و آخرون, "الموارد و اقتصادياتها", دار النهضة العربية للطباعة و النشر, ص29.

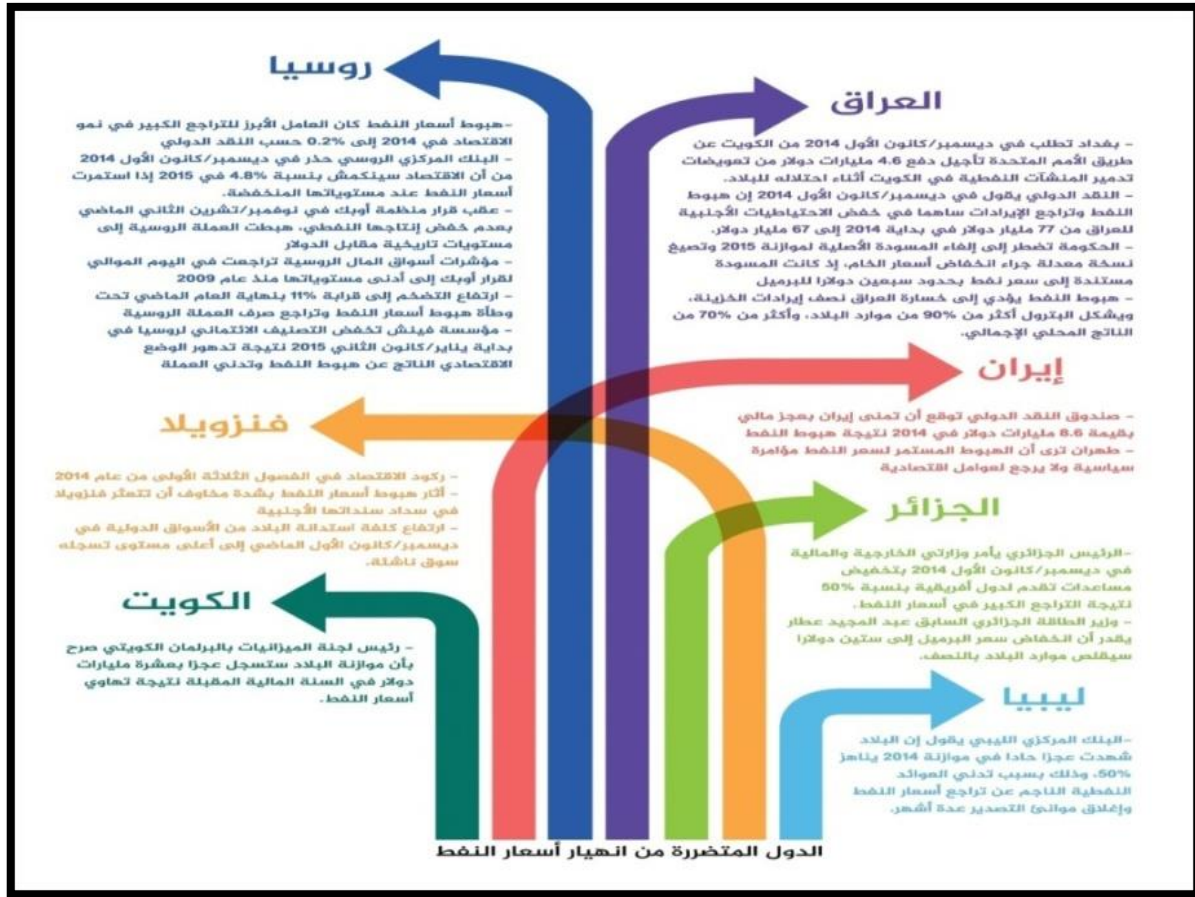
2. آثار انخفاض أسعار النفط: باعتبار أن النفط يمثل غالبية صادرات الدول المصدرة للنفط فإن لانخفاض أسعار النفط انعكاسات كبيرة على الدول المصدرة للنفط مثل تراجع العوائد النفطية بحوالي 80 مليون دولار سنويا بالإضافة إلى 20 بليون دولار ناجمة عن الاستمرار في بيع النفط بالدولار الذي انخفض سعره في الاسواق العالمية، فعلى سبيل المثال: قد بلغت إيرادات دول مجلس التعاون 574 مليار دولار عام 2013 و 452 مليارا عام 2014 و بلغت عام 2015 نحو 340 مليار دولار، إن كان وسطي أسعار السنة نحو 60 دولار للبرميل، أي أنها خسرت نحو 122 مليارا عام 2014، و قدرت خسائر سنة 2015 بنحو 237 مليار دولار. و ينقل عن مصادر البنك الدولي أن عجز موازنة السعودية بلغت 130 مليار دولار، بما يمثل 20% من الناتج المحلي السعودي، و أن استثمارات ارامكو* الجديدة قد تراجعت بمعدل 25% من 40 إلى 30 مليار دولار، و أن البلدان المصدرة للنفط تحتاج إلى أسعار تتراوح بين 50 و حتى 130 دولار للبرميل كي تتوازن ميزانياتها العامة لعام 2015، إذ تحتاج إيران مثلا إلى سعر 130 دولارا، و السعودية إلى 106 دولارات للبرميل، و تقلص الناتج المحلي الروسي عام 2015 بمعدل 1.7%. و لتعويض خسارتها في السعر، قامت روسيا بزيادة إنتاجها ليلبلغ 10.7 ملايين برميل في اليوم، و زادت صادراتها إلى 7.36 ملايين برميل في اليوم. و تذهب صادرات روسيا غالبا نحو أوروبا. بينما تذهب صادرات مجلس التعاون نحو الصين و الهند و اليابان و بقية دول آسيا. و من جهة أخرى فقد تراجع إنتاج النفط الصخري الأمريكي بنحو 600 ألف برميل في اليوم، و ستمضي الولايات المتحدة في إنتاج النفط الصخري. فالتقدم التكنولوجي خفض كلفة إنتاجه إلى نحو 60 دولارا وسطيا للبرميل، إلا أن إنتاجه لا يهدد بإغراق الاسواق، و تستطيع امريكا تحمل سعر نفط منخفض على المدى الطويل، بينما لا تستطيع الدول المصدرة تحمل ذلك. و صادرات ايران لن تشكل تحمة في سوق النفط العالمية، حيث بلغت صادراتها عام 2015 نحو 750 ألف برميل في اليوم، و لن ترتفع على نحو يذكر حتى 2020، كما أن إنتاج النفط سيعجز على تلبية الطلب خلال السنوات و العقود المقبلة.¹

كما أن تأثير انخفاض الأسعار يخلق وضعاً صعباً للدول المصدرة، إذ طرأ الانخفاض بعد أن رفعت الدول المصدرة ميزانياتها و أصبحت عالية تتطلب أسعاراً عالية، ربما 90-100 دولار للبرميل. و لدى دول مجلس التعاون احتياطات تكفيها لعدة سنوات فقط. فبينما كان معدل نمو الناتج في السابق نحو 5-6% و في السنة 2014 نحو 2.5%، و ستتحول الحسابات الجارية من فائض محدود 20% في سنوات ما قبل تدهور الأسعار إلى عجز خلال السنتين 2015 و 2016 و سينعكس هذا على الموازنة العامة، من جانبها ذلك أن تأثير هبوط الأسعار في دول مجلس التعاون كبير، لأن 84% من إيراداتها تأتي من صادرات النفط، كما أن القطاعات غير النفطية تعتمد على النفط وإيراداته، وعليه سيخلق هذا ضغطاً على الموازين، ولا يوجد لدى دول مجلس التعاون سوى سياسة إنفاق، إذ ليس لديها سياسة مالية أو سياسة نقدية، ولا ضرائب ولا تحريك لسعر الفائدة وسعر الصرف، و عملاتها الوطنية مرتبطة بالدولار الأمريكي. و الشكل التالي يوضح أكثر دول الأوبك تضرراً من هذا الانخفاض في الأسعار:

الشكل رقم: (1-19): يوضح أكثر دول الأوبك تضرراً من انخفاض أسعار النفط

*أرامكو: شركة نفطية سعودية، و تصنف أكبر منتج للنفط في العالم

¹ علاء الخطيب، " الهبوط الحاد في أسعار النفط"، أحاديث الثلاثاء: كتابات لمثقفين عراقيين، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت.



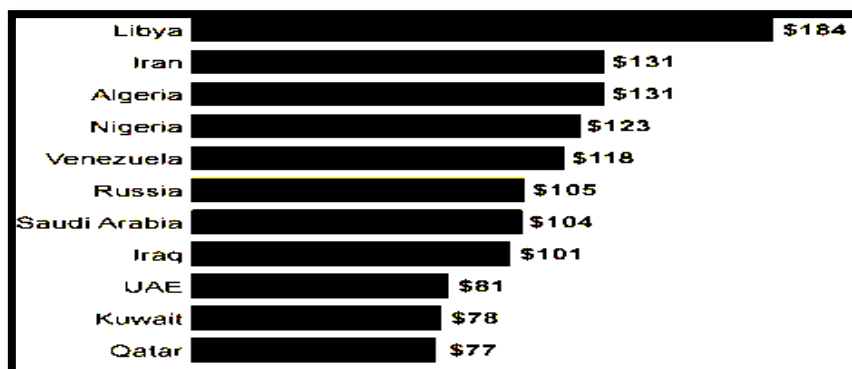
المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) عام 2013

أما بالنسبة للكويت فإنه منذ 2004 حتى 2014 ، استهدفها نمو مطردا في إنفاق الموازنة بلغ نحو 8-10% سنويا مما رفع نفقات الموازنة من 4 مليارات دينار كويتي إلى 20 مليار دينار كويتي، أي نحو 75 مليار دولار أميركي، بينما كانت الإيرادات تبلغ 30 مليار دينار، وفائض قدره 10 مليارات دينار .وتبلغ قيمة الدعم فيها ما يزيد عن 6 مليارات دينار كويتي، أي نحو 20 مليار دولار أميركي، ويعادل هذا 30 % من إجمالي مخصصات الإنفاق العام، كما أن الإيرادات الحكومية عام 2015 قدرت حوالي 14 مليار دينار كويتي . و بقيت الإيرادات والنفقات كما هي يعني حققت عجز بنحو 6 مليارات دينار، أي 15 مليار دولار، بسبب عدم تقليص الإنفاق الرأسمالي الموجه لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والمرافق وقطاع التعليم والرعاية الصحية.

أما بالنسبة للجزائر فإن الناتج المحلي الإجمالي يأتي ب 27 % من عائدات النفط، وتمثل إيرادات المحروقات 98 % من قيمة الصادرات الجزائرية .و أن عجزا في الميزانية لسنة 2014 قدر ب 21 % من الناتج المحلي الإجمالي، و يصل إلى 18 % في عام 2015 . كما وصلت عائدات التصدير إلى 38 مليار دولار في عام 2015 وهو ما يمثل 17 .% من الناتج المحلي الإجمالي .ولن يغطي أكثر من 60 % من إجمالي الاستيراد المقدّر ب 50 مليار دولار .و وصل الدعم المباشر في الميزانية في عام 2016 إلى 12.4 مليار دولار، إضافة إلى دعم غير مدرج في الميزانية وغير مباشر مقداره 15.3 مليار دولار في عام 2016 ويتركز الدعم في ميدان الطاقة (وقود، وغاز طبيعي، وكهرباء).

إن المشكلة الأساسية في دول الخليج تتمثل بأنها تعتمد في المقام الأول على البترول والغاز مصدرا رئيسا للدخل، وأن السياسة المالية (الإنفاق الحكومي) في هذه الدول غير متوازنة. والإنفاق الحكومي يتأثر بسرعة كبيرة بتغيرات الأسعار؛ فعندما تكون أسعار البترول مرتفعة (في أيام الرخاء) يتم الإنفاق بصورة مبالغ فيها، وحين تنخفض الأسعار يقل الإنفاق. ولكن ليس بالنسبة نفسها وبصورة غير مخطط لها. و الشكل التالي يوضح أسعار النفط الأزمة لموازنة ميزانيات هذه الدول:

و الشكل رقم: (1-20): يوضح أسعار النفط الأزمة لموازنة ميزانيات الدول المصدرة للنفط



المصدر: صندوق النقد الدولي و البنك الألماني

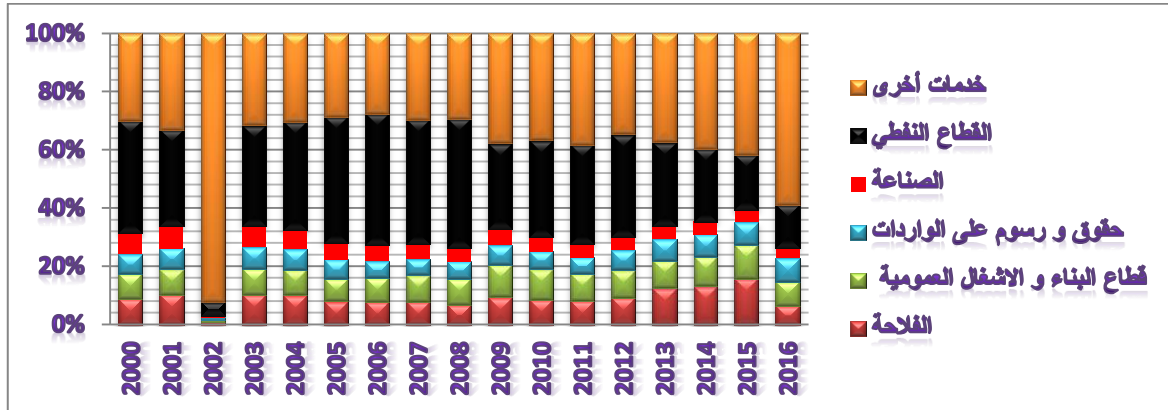
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لقطاع التشغيل و النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

المطلب الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري, فأغلبية الصادرات الجزائرية هي صادرات القطاع النفطي حيث بلغت نسبتها عام 2012 معدل 98.39% من الصادرات الإجمالية, كما أنها تشكل حوالي 60% من إيرادات الميزانية و من 25 إلى 30% من الناتج المحلي, و هذا الأمر عكس اختلال كبيرا في موازين الاقتصاد الجزائري, و تظهر أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال:

الفرع الأول: مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (GDP): يعتبر قطاع النفط قاطرة النمو الاقتصادي من حيث موقعه ضمن الناتج المحلي الخام بحيث لا تقل مساهمته عن 38%, و هو يساهم في النمو الاقتصادي الإجمالي بأكثر من 25%¹, إذ يحتل هذا القطاع مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري فهو المحرك له و نسبة مساهمته في الناتج المحلي آخذة في الارتفاع مع مرور السنوات, و هذا ما نلاحظه من خلال الجدول في الملحق رقم (01) و الشكل التالي:

الشكل رقم: (1-21): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبين: بالاعتماد على الجدول في الملحق رقم (01)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي استمرت في الارتفاع منذ عام 2001 حتى عام 2008, حيث قفزت من 33.89% عام 2001 إلى 45.59% عام 2006 و 45.25% سنة 2008 باستثناء عام 2002 أين بلغت 32.55% متأثرة بأحداث الحادي عشر سبتمبر التي أثرت على أسعار النفط و على عائدات تصدير النفط و على الاستثمارات, و يعود هذا الارتفاع نتيجة التطور الكبير و المتسارع في القطاع النفطي خاصة خلال الفترة (2000-2008) التي انتقلت من 1616.3 مليار دج سنة 2000 إلى 4997.6 مليار دج سنة 2008, و لكن الملاحظ بعد سنة 2008 عرفت نسبة مساهمة قطاع النفط مستويات منخفضة عما كانت عليه نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على مستوى الطلب على النفط

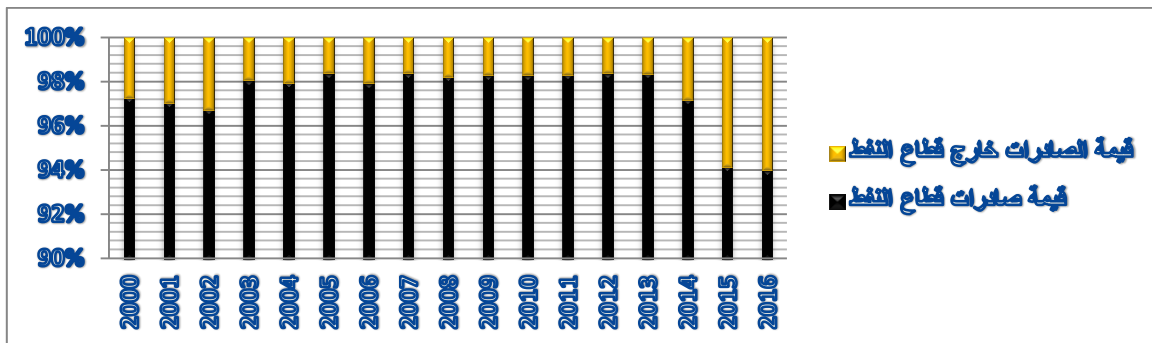
¹ قدي عبد المجيد, "الاقتصاد الجزائري و النفط: فرص و تهديدات", مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي حول "التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة", جامعة فرحات عباس, سطيف, أيام 8/7 أبريل 2008, ص 2

بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمية، و رغم الانخفاض الحاصل في قطاع النفط لسنة 2014 و التي بلغت 12% بسبب الانخفاض في أسعار النفط إلا أن الاقتصاد الوطني عرف ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي، و الذي عرف نموا بمعدل 7% و يعود هذا أساسا إلى الارتفاع الحاصل في حصة القطاعات الأخرى التي شكلت في مجموعها نسبة 81.7% من الناتج المحلي الإجمالي¹ مقارنة بسنة 2013 التي كانت 62.6%، لتواصل نسبته في الانخفاض إلى 18.89% سنة 2015 ثم 14.94% سنة 2016. و قد سلك الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط نفس التوجه خلال نفس الفترة حيث انتقل من 3.8% سنة 2000 إلى 7% سنة 2007 ثم 5.7% سنة 2010 ثم عاد للارتفاع لمقدار 9501.5 مليار دج سنة 2012 بنسبة تصل إلى 34.36%، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي خارج الفلاحة 1.9% سنة 2011 مقابل 3.5% سنة 2012 و سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط و خارج الفلاحة خلال نفس الفترة على التوالي 5% و 6.5%، و يعود هذا السبب إلى الاستثمار المدعم ببرنامج الاستثمارات العمومية و كذلك تحسن أداء بعض قطاعات النشاط مثل قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري.

و مقارنة مع القطاعات الأخرى يبقى قطاع النفط مسيطر و مهيمن و نسبة مساهمته في الناتج المحلي مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين الناتج المحلي و تقلب أسعار النفط، إذ انه و من الواضح أن السبب في عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام و نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص يعود إلى عدم الاستقرار في حصة قطاع النفط و التي تتأثر بدورها و بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الاسواق النفطية.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع النفطي في الصادرات: تشكل قيمة الصادرات النفطية النسبة الكبرى من قيمة الصادرات الجزائرية بسبب تبني الجزائر لسياسة تعتمد على هذا القطاع، في حين نجد أن مساهمة القطاعات الأخرى تبقى ضئيلة، و تتوزع الصادرات الجزائرية بين قطاع النفط و خارج قطاع النفط على النحو التالي:

الشكل رقم: (1-22): مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات للدولة خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03)

يساهم قطاع النفط بالنسبة الكبرى في قيمة الصادرات، حيث تراوحت نسبة مساهمته في الصادرات خلال الفترة 2001 و 2014 بين أقل قيمة 96.8% و هي مسجلة عام 2002 و أعلى نسبة و هي 98.39% و المسجلة عام 2005، كما تبرز أرقام الجدول

¹ التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013، ص 42.

عدم فعالية القطاعات الغير نفطية و ضعف تنافسيتها حيث لم تزد نسبة مساهمتها عن 3% من إجمالي الصادرات طوال الفترة، و هذا ما انعكس على تكوين الاحتياطات من العملات الأجنبية، و على الرغم من تنبيه الاقتصاديين إلى عدم الاعتماد فقط على صادرات قطاع النفط و ضرورة تشجيع و تنوع الصادرات خارج القطاع النفطي، إلا أن نسبة مساهمة الصادرات خارج تبقى ضئيلة جدا، و استمرت تبعية القطاعات خارج النفط لقطاع النفط، فبالرغم من انخفاض حجم الصادرات النفطية سنة 2014 إلى 58.34 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط، إلا أن نسبة سيطرته على إجمالي الصادرات ظلت مرتفعة و لم تنخفض تحت 90% رغم أن قيمة الصادرات النفطية وصلت في انخفاضها إلى 27.88 مليار دولار سنة 2016. فأى اختلال على مستوى السوق النفطي يؤثر على القطاعات الاقتصادية خارج النفط و ينعكس ذلك على مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية.

الفرع الثالث: مساهمة القطاع النفطي في الاحتياطات الرسمية

و رغم المكانة التي يحتلها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري فهو يعمل كقطاع مغلق، فهو لا يساهم في عوامل السوق المحلية و لا يوظف إلا نسبة 3% من مجموع العمالة المحلية و هذا نظرا لكثافة رأس المال في استثمارات هذا القطاع، و قد أدى تطور الصادرات في القطاع النفطي إلى تطور الاحتياطات من العملات الأجنبية و هذا ما نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: (1-1): تطور احتياطي الصرف للسنوات الأخيرة (2000-2016) الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
احتياطات الصرف	11.96	17.96	23.5	23.5	30	41	77.8	110	
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
احتياطات الصرف	110.8	147.2	162.2	182.2	190.6	194	188	173	114.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر السنوي 2013، نوفمبر 2014، متاح على الرابط:

www.banque-of-algeria.dz

سجلت احتياطات الصرف تحسن غير مسبوق في السنوات الأخيرة، حيث و بعد أن كانت هذه الاحتياطات تبلغ 11.9 مليار دولار سنة 2000، استطاعت الجزائر أن تستفيد من ارتفاع أسعار النفط على الصعيد العالمي، فتمكنت من تكوين احتياطات مالية ضخمة بلغت سنة 2006 ما قيمته 77.91 مليار دولار لتقفز سنة 2007 إلى 110.31 مليار دولار¹ ثم إلى 147 مليار نهاية 2009، و تمثل هذه الاحتياطات دعما للاقتصاد الجزائري و وسيلة لتعزيز الاستقرار المالي و دعم للقدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية و الحفاظ على سعر صرف الدينار الجزائري و تغطية العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، و كانت احتياطات الصرف قد بلغت 114.1 مليار دولار نهاية ديسمبر 2016 مقابل 121.9 مليار دولار نهاية سبتمبر 2016، و بعد ارتفاع محسوس بدأت

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2007، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.ima.org.ae تم الاطلاع عليها: 2018-03-03

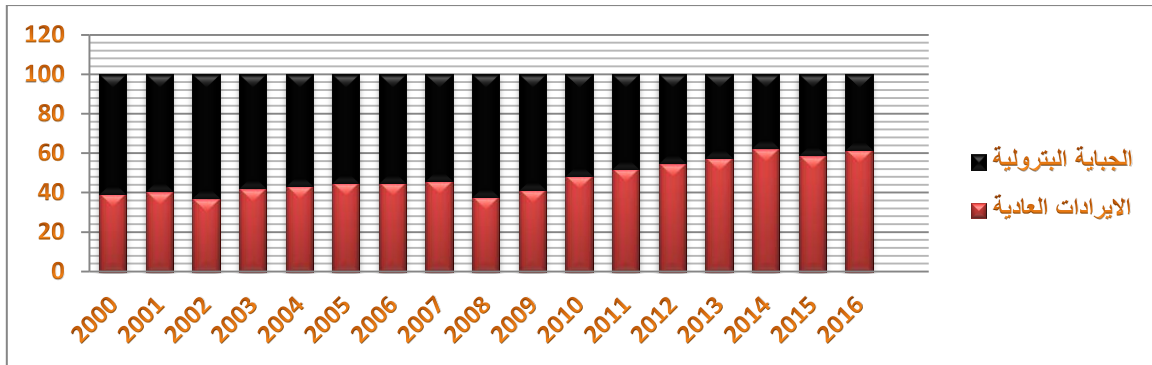
احتياطات الصرف الجزائرية في التراجع منذ سنة 2014 متأثرة بانخفاض أسعار النفط من جهة و ارتفاع الواردات من جهة أخرى, و في نهاية مارس 2014 كانت الاحتياطات بالعملة الصعبة تقدر بـ 195 مليار دولار قبل أن تتراجع إلى 193.27 مليار دولار نهاية يونيو 2014 و إلى 185.27 مليار دولار نهاية سبتمبر من نفس السنة.

و كانت احتياطات الصرف قد عرفت خلال السنوات الماضية و لاسيما الفترة (2000-2013), حيث بلغت 194 مليار دولار نهاية سنة 2013. لكن ارتفاع الواردات و انهيار أسعار النفط ساهما بقوة في تآكل العملة الصعبة التي تغذي احتياطات الصرف, غير أن لوكال كان قد أكد في أبريل 2017 أمام مجلس الأمة -خلال عرض التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية و المالية للبلاد -بأن تسيير احتياطات الصرف يظل "آمنا".

و كان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد دعا الحكومة- في ختام مصادقة مجلس الوزراء على مخطط عمل الحكومة منتصف يونيو الجاري- إلى "تجنب اللجوء إلى الاستدانة الخارجية و مواصلة احتواء مستوى واردات السلع و الخدمات قصد الحفاظ على احتياطات الصرف" مشددا على ضرورة "المحافظة على السيادة الاقتصادية" للبلد.¹

الفرع الرابع: مساهمة الجباية البترولية في تمويل إيرادات الميزانية العامة: تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة, و تتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط و سعر الدولار الأمريكي, و قد عرفت الجباية البترولية زيادة كبيرة و وزنا مهما في مجموع العائدات الجبائية للجزائر خلال السنوات الأخيرة و هذا مانوضحه من خلال الجدول في الملحق رقم (04) و الشكل التالي:

الشكل رقم: (1-23): مساهمة الجباية البترولية في تمويل إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين: بالاعتماد على الجدول رقم (04)

من خلال الشكل أعلاه يظهر الاتجاه التصاعدي للجبائية البترولية حيث ارتفعت من 850 مليار دج عام 2001 إلى 1927 مليار دج عام 2010, أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 308.28% و يعزى هذا الارتفاع في قيمة الجباية البترولية في هذه الفترة إلى الارتفاع المتزايد في أسعار النفط و الذي تخطى عتبة 99 دولار عام 2008, إضافة إلى ارتفاع صادرات البترول نتيجة زيادة الاستكشافات و زيادة الإنتاج في هذه السنوات, غير أن الجباية البترولية عرفت انخفاضا بين سنتي 2010 و 2011 و

¹ متاح على الرابط: www.banque-of-algeria.dz تم الإطلاع 2018-03-03

السبب في ذلك يرجع إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية حيث انخفضت أسعار النفط, زيادة على انعكاسات سلبية على معدلات النمو الاقتصادي و بالتالي الطلب على النفط, و بعد أن استرجعت اقتصاديات العالم عافيتها منذ 2011 أخذت الجباية البترولية في الارتفاع لذلك فقد سجلت 1519.4 و 1615.9 و 1722.94 مليار دج خلال السنوات 2012 و 2013 و 2015 على التوالي.

أما فيما يخص مساهمة الجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة للدولة فمستوياتها متفاوتة و تراوحت بين أقل نسبة 37.41% مسجلة عام 2014 و أعلى نسبة كانت عام 2002 بمساهمة قدرها 62.87% من الإيرادات العامة للدولة حيث بلغت قيمة الجباية البترولية 916.4 مليار دج من مجموع الإيرادات البالغة 1028.84 مليار دج, هذه النسبة التي فاقت 60% تعكس وضعية الجباية العادية التي لا تمثل سوى 37.13% من الإيرادات العامة للدولة و يعكس هذا الوضع:¹

✓ عدم كفاءة الإدارة الضريبية و ارتفاع الميل نحو التهرب الضريبي, و من ضعف التحصيل الضريبي.

✓ كثرة الإعفاءات و التخفيضات الضريبية الغير مبررة التي لم تستطع توسيع الأوعية الضريبية.

✓ ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية, مما يجعل مساهمتها في الإيرادات الضريبية ضعيفة.

كما نلاحظ أنه و على الرغم من ضعف المداخيل النفطية سنة 2014 إلا أن قيمة الإيرادات واصلت في النمو لتبلغ 4405.23 مليار دج سنة 2016 بنسبة مساهمة للمداخيل النفطية بقيمة 38.2%.

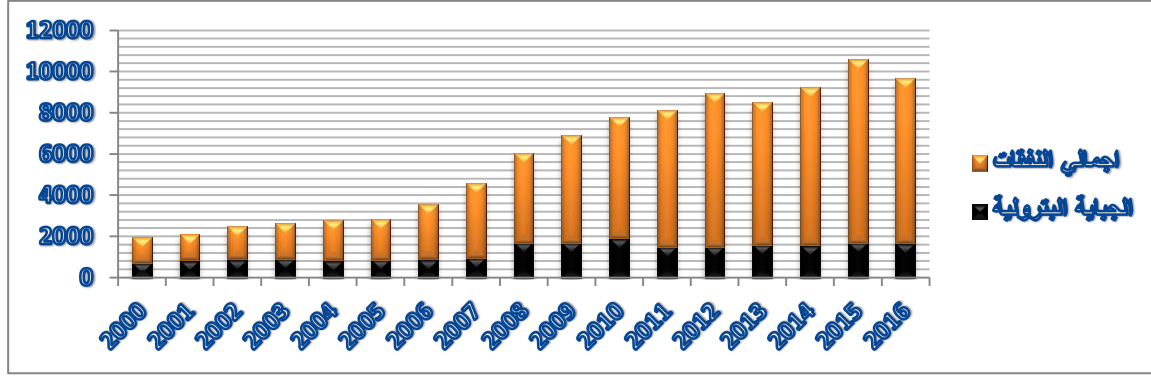
الفرع الخامس: مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة للدولة: إن تحديد حجم النفقات العامة مسألة هامة ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول و هي ظاهرة ازدياد النفقات العامة, و من العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام, قدرة الدولة على تغطية تلك بالحصول على الموارد الضرورية,² تعتبر الجباية البترولية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها, و يمكن قياسها من خلال معامل التبعة البترولية و المعروف بأنه النسبة بين النفقات غير المغطاة بالموارد العادية (الضرائب العادية و الإيرادات الغير ضريبية) و المغطاة بالجباية البترولية إلى مجموع النفقات,³ و الجدول في الملحق رقم (05) يبين تطور النفقات العامة و دور الجباية البترولية في تغطيتها. و كذا الشكل التالي:

الشكل رقم: (1-24): دور الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة للدولة للفترة (2000-2016)

¹ قدي عبد المجيد, مرجع سبق ذكره, ص 04

² قدي عبد المجيد, "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية, دراسة تحليلية و تقييمية", ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الثالثة, الجزائر 2006, ص 185.

³ لخضر عزي, "الجباية البترولية في الجزائر", مداخلة في المنتدى الوطني للسياسة الجبائية في الجزائر, جامعة البليدة 11-12 ماي 2003, ص 297.



المصدر: من إعداد الطالبتين: بالاعتماد على الجدول رقم (1-7)

إن نمو الفوائض البترولية و تكوين احتياطي كبير من العملات الصعبة شجع الجزائر على استخدام جانب هام من هذه الأموال بغية تنشيط الاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية من خلال الزيادة في الإنفاق العمومي بسبب إحصاء المستثمرين الخواص و عدم دخول الشركات مجالات واسعة من الاستثمار بالمستوى المرغوب فيه من جهة، و من جهة أخرى تراكم الفوائض المالية و نمو الجباية البترولية أعاد من جديد أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة مباشرة في إنجاز المشاريع الضخمة باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير البترول، و هذا ما يفسره كل من المخطط الخماسي 2004-2009 و المخطط 2010-2014 حيث بلغت المخصصات المالية: 150 و 286 مليار دولار¹ على التوالي.

المطلب الثاني: تطور التشغيل و البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، مستخرج بلاغ مجلس الوزراء المتعقد بتاريخ 24 مايو 2010.

سنحاول في هذا المطلب عرض أهم المراحل التي مرت بها فئة السكان المشتغلين و التي تعتبر القوة الفعلية للاقتصاد، و التي تتأثر أساسا بمعدل خلق مناصب شغل جديدة. و كذا فئة السكان العاطلين عن العمل، و ذلك إبتداء من التعرف على سياسات أو آليات التشغيل المطبقة من طرف الدولة.

الفرع الأول: سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2016): إن آليات التشغيل التي اعتمدها الحكومة الجزائرية في إطار تنفيذ سياستها في مجال التشغيل متعددة و متنوعة، و مختلفة المناهج و المسالك، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، و منها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاص ببعض الفئات العمالية، مثل حاملي الشهادات الجامعية، و التكوين المهني، و الباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم العالي و التكوين المهني، وحتى من هم دون تأهيل، الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل بصفة عامة، وتشغيل الشباب صفة خاصة، على أساس أن هذه الشريحة تشكل الإشكالية المعقدة لسياسات التشغيل في الجزائر. تركز خطة العمل لإستراتيجية ترقية التشغيل على سبعة (07) محاور رئيسية هي:¹

1. دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل، من خلال:

✓ تنفيذ الإستراتيجية الصناعية،

✓ تنفيذ كافة المخططات التوجيهية لتنمية القطاعات.

✓ دعم تنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

✓ الإسراع في إصلاح نمط تنظيم الأراضي الفلاحية العمومية، و استغلالها.

✓ الإسراع في إصلاح العقار الصناعي.

2. ترقية التكوين التأهيلي (خاصة في موقع العمل) بغرض تيسير الاندماج في عالم الشغل، وذلك في إطار:

✓ تشجيع التكوين في الوسط المهني بالموقع من خلال دعم الدولة للمؤسسات التي تشارك في نشاطات التكوين، لاسيما في التخصصات و التأهيلات التي تعرف عجزا في سوق العمل.

✓ تطبيق اتفاقيات التكوين في الموقع من أجل التشغيل مع مؤسسات إنجاز المشاريع الكبرى المهيكلة، بغرض الاستخلاف التدريجي لليد العاملة الأجنبية باليد العاملة الوطنية، بعد انتهاء المشاريع.

✓ تطبيق اتفاقيات الشراكة بين المؤسسات والمرافق العمومي للتشغيل و منظومة التكوين المهني، مع منح المؤسسات إمكانية استعمال هياكل التكوين المهني مقابل الالتزام بتوظيف الأشخاص المستفيدين من التكوين.

✓ تكييف مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني مع احتياجات سوق العمل.

✓ تشجيع التكوين في الحرف الصغيرة والصناعات التقليدية من خلال دعم الدولة للحرفيين المؤطرين لطالبي العمل.

3. تحسين وعصرية تسيير سوق العمل، عن طريق:

¹ عبد الحميد قومي وحمزة عايب، "سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة

يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص 6-7.

- مواصلة برنامج إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل بفضل إتمام أنجاز المخطط الثلاثي المرتكز على :
 - ✓ برنامج توظيف يستمر إلى نهاية سنة 2008، قصد تحسين نسبة التأطير لنتقل من 749 بطلال لعون واحد حاليا إلى 542 بطلال لعون واحد في سنة 2009.
 - ✓ برنامج تكوين يستهدف أكثر من 1000 إطار وعون.
 - ✓ برنامج تحديث الوكالات الموجودة و شبكة الوكالات بفتح وكالات جديدة.
 - ✓ برنامج عصرة بواسطة وضع شبكة الانترنت.
- وبالنسبة للخدمات:¹

- ✓ تخصيص من 20 % إلى 30 % من وقت الأعوان لنشاط العلاقات مع المؤسسات و 20 % من وقتهم لنشاط النصح والتوجيه لطالبي العمل
 - ✓ مواصلة توسيع نشاط تنصيب العمال إلى القطاع الخاص.
 - إعادة تأهيل مديريات التشغيل الولائية:
 - ✓ تحسين التأطير البشري.
 - ✓ تكوين وإعادة تأهيل الموظفين.
 - ✓ التدعيم بالوسائل المادية لاسيما بتجهيزات الإعلام الآلي.
 - ✓ وضع شبكة اتصال داخلي (intranet).
 - ✓ توسيع فروع التشغيل على مستوى الدوائر والبلديات والأماكن المحرومة (الشباك الوحيد).
 - ✓ تزويدها بالتجهيزات الملائمة والعملية.
4. وضع أجهزة للتنسيق ما بين القطاعات،
- ✓ جنة وطنية للتشغيل يرأسها رئيس الحكومة وتضم وزراء القطاعات المعنية.
 - ✓ جنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل يرأسها الوزير المكلف بالتشغيل ذات امتدادات على مستوى الولايات برئاسة الوالي.

5. متابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها.

- ✓ اللجنة الوطنية للتشغيل (C.N.E) برئاسة رئيس الحكومة.
- ✓ اللجنة القطاعية المشتركة لترقية التشغيل (C.I.P.E) برئاسة الوزير المكلف بالتشغيل.
- ✓ الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل بواسطة هيكلها غير المتمركزة و المرفق العمومي للتشغيل.

¹ أحمد نصير، "التحليل الكمي لأثر برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر-دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، يومي 11-12 نوفمبر 2014، جامعة البويرة، الجزائر، ص 11.

6. ترقية تشغيل الشباب: عودة النمو الاقتصادي إلى جانب ضرورة الانتقال من المعالجة الاجتماعية للبطالة إلى مرافقة طالبي العمل من خلال صيغ متعددة الأشكال تتصل كلها بالقطاع الاقتصادي، جعلت السلطات العمومية تقدم على إصلاح الأجهزة الخاصة بترقية تشغيل الشباب.

السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المنبثقة عن لقاء الحكومة مع الولاية الذي خصص لموضوع الشباب. كما أنها تتكفل بتنفيذ قرارات المجلس الوزاري المشترك المخصص لظاهرة الهجرة السرية.

وفي هذا الصدد، ستمنح الأولوية للتكفل باحتياجات الإدماج المهني للشباب الذين يمثلون أزيد من 70 % من مجموع السكان الباحثين عن العمل.

و تعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على:¹

✓ دعم ترقية التشغيل المأجور.

✓ دعم تنمية المقاولات.

🔗 إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) :

يتكون ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج :

✓ عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) موجهة لخريجي التعليم العالي (الطور القصير المدى والطور الطويل المدى) وكذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

✓ عقود الإدماج المهني (CIP) موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكويننا تمهينيا

✓ عقود تكوين/ إدماج (CFI) موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل.

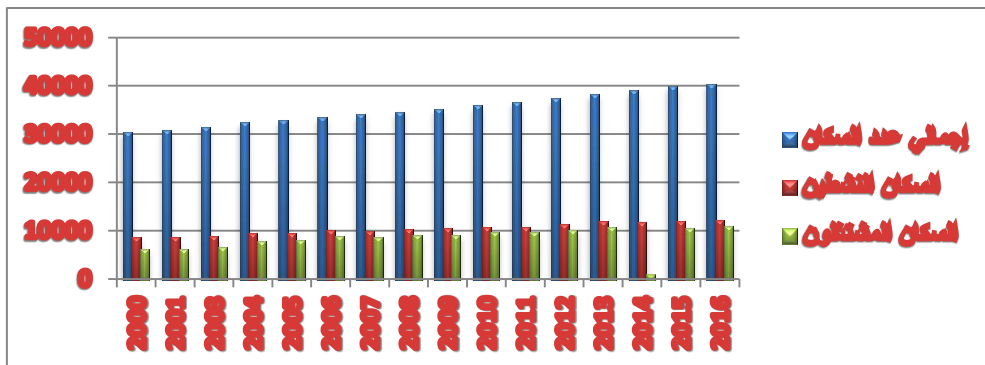
¹ E.S.C.W.A, Survey on Incorporating The Environmental Dimension into Development, plans part2, 1997, P:02.

الفرع الثاني: تطور هيكل سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2000-2016): يعتمد تحليل سوق العمل في الدول النامية على ازدواجية النشاط الاقتصادي، و انقسام اقتصادياتها إلى قطاعين: الرسمي و الغير رسمي، لذا يمكن تقسيم سوق العمل في الجزائر إلى سوقين قبل إجراء أي تحليل لهذا السوق.

1. الاتجاه العام للتشغيل في الجزائر (2000-2016): سنحاول عرض بعض الإحصائيات انطلاقا من بيانات الديوان

الوطني للإحصائيات و كذا بعض الإحصائيات من مصادر ثانوية، لإبراز أهم المراحل التي مرت بها فئة السكان المشتغلين خلال الفترة 2000-2016، و التي تعتبر القوة الإنتاجية الفعلية للاقتصاد، لأنها هي التي تزاوّل النشاط الاقتصادي. و يتأثر حجم السكان المشتغلون أساسا بمعدل خلق مناصب شغل جديدة. و الجدول التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (1-25): تطور حجم العمالة الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول في الملحق رقم (06)، و الشكل أعلاه أنه و ابتداء من سنة 2000 إلى 2016، و خاصة بعد الشروع في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و التنمية الريفية و برامج دعم و تعزيز النمو و البرنامج الخماسي (2010-2014)¹. و ما يلاحظ خلال هذه الفترة هو ارتفاع عدد مناصب الشغل، نظرا للحركية التي ميزت قطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية، و انتقال معدل الشغل من 29.8% سنة 2001 ليصل إلى 39% سنة 2013. قبل أن يعود للانخفاض سنة 2014 إلى 37.5% و 26.9% سنة 2016. كما تجذر الإشارة إلى أن دالة الطلب على العمل تتأثر بحجم السكان و هيكله، حيث ينعكس حجم كثافة السكان في أي مجتمع على زيادة أو نقصان الأيدي العاملة، كما هو موضح في الشكل أعلاه، حيث نلاحظ أنه بارتفاع معدل النمو السكاني و زيادة حجم السكان الذي انتقل من 30416 ألف سنة 2000 إلى 40400 ألف سنة 2016 يمد سوق العمل بالقوى العاملة الجديدة و التي ارتفعت هي الأخرى من 8690.8 ألف سنة 2000 إلى 12.92 ألف. و يختلف تأثير معدل النمو السكاني من دولة إلى أخرى على التغيرات الحاصلة في سوق العمل. فنجد أن حجم اليد العاملة في الدول كثيفة السكان بالنسبة للموارد الاقتصادية أكبر من حده الأمثل الذي يكفل استغلال الموارد المتاحة لديها بأعلى كفاءة ممكنة، فيكون عنصر العمل يتميز بالوفرة و العكس في الدول منخفضة الكثافة السكانية.

¹ نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي الطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 9، 2013، ص 43.

أ. **تطور معدل النمو الديمغرافي:** العوامل الديمغرافية ضرورية في فهم ديناميكية سوق العمل فقد أدى النمو السكاني المرتفع في الستينيات و السبعينيات، حين تجاوز متوسط معدل النمو السكاني 3% سنويا، و معدلات الخصوبة بين 7 إلى 6 أطفال لكل امرأة، إلى فرض ضغوط شديدة على سوق العمل في الثمانينات و التسعينات.

لقد شهدت الجزائر منذ أوائل التسعينات تحولا ديمغرافيا سريعا باتجاه انخفاض معدلات الخصوبة، و هو اتجاه نجم عن التحسن الكبير في صحة المرأة و تعليمها، كما أسهم تأخير تكوين الأسرة الناجم عن عدم وجود سكن بأسعار معقولة، و ارتفاع البطالة في أوساط الشباب، إلى مزيد من الانخفاض في معدلات الخصوبة. و تراجع معدل النمو السكاني من 3.1% سنة 1985 إلى 1.92% في عام 2008. و قد أدى هذا النمو البطيء في عدد السكان إلى تقليص الضغط على سوق العمل، و ساهم في الحد من البطالة، و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم(1-2): تطور المؤشرات الديمغرافية للجزائر للفترة (2000-2016)

معدل النمو السنوي للسكان %					معدل الخصوبة (عدد المواليد لكل امرأة)					البيان
2004	2003	2002	2001	2000	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
1.63	1.58	1.53	1.5	1.4	2.58	2.66	2.4	2.2	2.62	معدل
2009	2008	2007	2006	2005	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
1.96	1.92	1.53	1.78	1.5	2.84	2.81	2.27	2.45	2.4	معدل
2014	2013	2012	2011	2010	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
2.15	2.07	2.16	2.04	2.03	3.03	2.93	3.02	2.87	2.87	المعدل
			2016	2015				2016	2015	السنوات
				2.15				2.78	3.1	معدل

المصدر: البنك العالم (WDI)

✓ الموقع الإحصائي: <http://www.indexmundi.com/facts/algeria/fertility-rate>

يعزى انخفاض معدلات البطالة في الجزائر على مدى السنوات العشر الماضية بالدرجة الأولى، إلى تغير الاتجاهات الديمغرافية، حيث كان هناك تباطؤ في النمو السكاني و تراجع معدلات الخصوبة، و مع ذلك، لا تزال معدلات البطالة لدى النساء و الشباب مرتفعة، بالرغم من أن الجزائر حققت نجاحا كبيرا في الحد من معدلات البطالة، فقد خفضت نسبة البطالة فيها أكثر من النصف بين العامين 2000 و 2012، إلا أن هذا التخفيض أتى على حساب جودة فرص العمل المتاحة.¹

¹ الحسن عاشي، "سوق العمل و المنطقة المغاربية: الهياكل و المؤسسات و السياسات"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ملتقى دولي، الرباط، 2010، ص 7.

ما يلاحظ أيضا من خلال الجدول أن معدلات الخصوبة الكلية منخفضة نسبيا في الجزائر مقارنة مع دول العالم الأخرى، فقد شهد معد الخصوبة الكلي في الجزائر انخفاضا متواصلا، حيث تراجع 2.27 ولادة حية للمرأة الواحدة في سن الإنجاب خلال سنة 2007، بعد أن كان في حدود 2.62 سنة 2000. "هذا الانخفاض المتزايد في هذا المعدل، سببه التطورات الكبيرة التي يشهدها المجتمع على صعيد التحضر، و تحسن المستوى المعيشي و التعليمي و الصحي، و ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل و أنماط الحياة الحديثة التي أدت إلى ارتفاع متوسط العمر عند الزواج، إضافة إلى الإنجازات التي حققت في برامج الأسرة خاصة بعدما زاد الميل لاستخدام وسائل التنظيم الأسري".¹

ب. انخفاض معدلات المشاركة: بالإضافة إلى التحول الديمغرافي و أثره على توفر اليد العاملة، لا تزال معدلات المشاركة في سوق العمل في الجزائر منخفضة بشكل استثنائي فوصلت في عام 2009 نسبة 41.4% فقط و يبلغ المتوسط العالمي للمشاركة في سوق العمل 64%، فيما يبلغ 65% في أمريكا اللاتينية، و 69% في جنوب شرق آسيا، 73% في شرق آسيا، أما عن مشاركة المرأة في قوة العمل فقد شهدت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا مستمرا من 21.4% خلال سنة 1980 إلى 41.7% في نهاية 2008 و مع ذلك و على الرغم من التحسن الكبير في تعليم المرأة في الجزائر، إلا أن حصتها في التشغيل لا تزال منخفضة إلى أقل من 14% في سنة 2009 مقارنة ب 17% قبل عشرة سنوات.²

2. تطور العمالة حسب النوع الاجتماعي: لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز نسبة 28% في عام 2007 (إحصائيات صندوق النقد العربي) و تعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. كما تجدر الإشارة إلى أنه في الدول التي تتوفر فيها للمرأة فرص أكثر للمشاركة في سوق العمل، لا يزال التقسيم التقليدي للعمل سائدا، إذ لا تجد المرأة في الغالب فرصا للعمل إلا في قطاعات معينة مثل الصحة و التعليم و الخدمات الأخرى.³

عرف عدد النساء العاملات في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، و رغم ذلك تبقى النسبة الإجمالية للعاملات ضعيفة مقارنة بفئة الرجال. أنظر الجدول الملحق رقم (08) و الشكل التالي يوضح توزيع العمالة حسب الجنسين في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

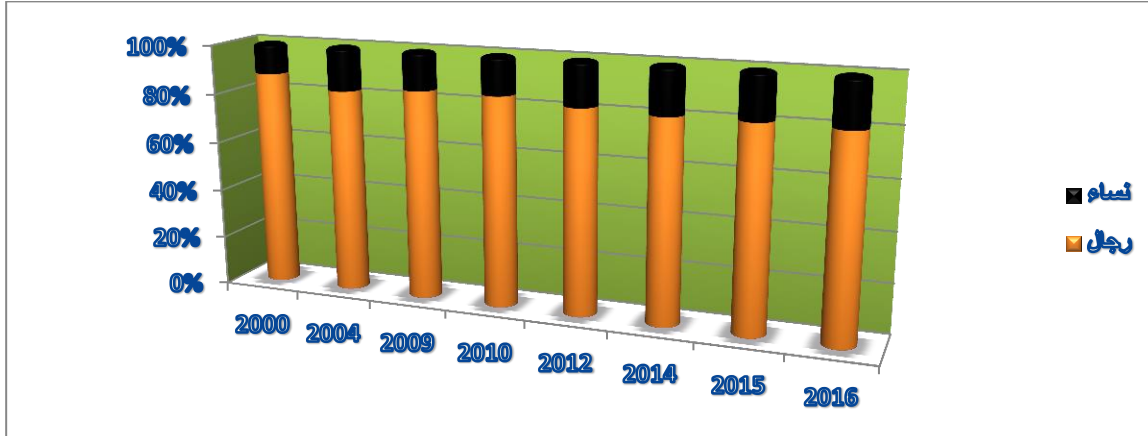
¹ نفس المرجع، ص 8. فيما يخص البيانات الخاصة بمعدلات الخصوبة في الجزائر خلال الفترة 2000-2011 تم الحصول عليها من بيانات البنك العالمي (WDI)، وكذا من الموقع الإحصائي: <http://www.indexmundi.com/facts/algeria/fertility-rate>، تم الاطلاع يوم 27-03-2018

* يعتبر قانون Okun بمثابة الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي و العمالة و هذا القانون هو عبارة عن علاقة عكسية تبادلية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معدل البطالة، و قد توصل Okun في دراسة على الاقتصاد الأمريكي إلى انخفاض البطالة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3%.

² الحسن عاشي، "مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في العالم العربي"، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23، يونيو 2010، ص 8

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2010، ص 36

الشكل رقم: (1-26): توزيع العمالة حسب النوع الاجتماعي في الجزائر للفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبين: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-10)

ففي سنة 2004 مثلا، بلغت النسبة 17.43% تقريبا، يضاف إلى ذلك أكثر من 600 ألف امرأة تمارس عملا لا نظاميا. و من بين أهم خصائص عمل المرأة الجزائرية هو ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع و الأسلاك المهنية مثل التعليم و التربية (49.62% سنة 2000)، الصحة (54%) و في المجال الطبي التخصصي و الصيدلة (73%)، أما القضاء (30.75%)¹.

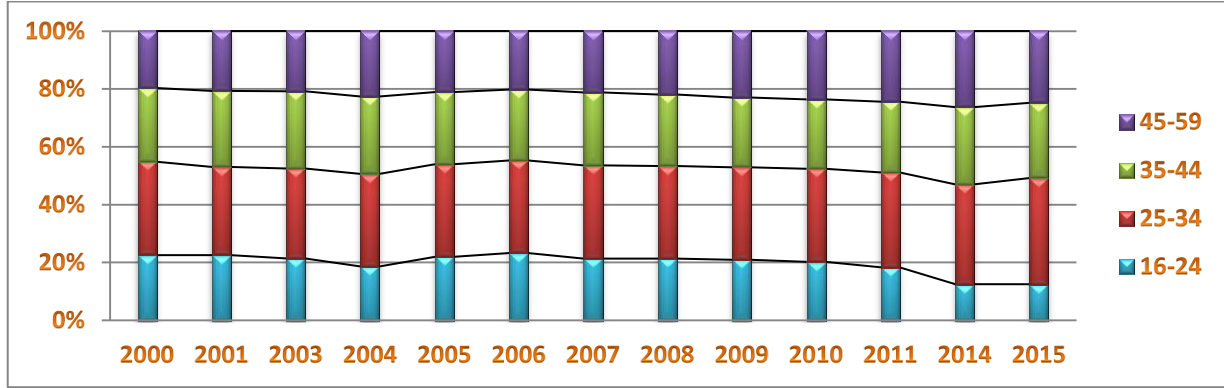
إن نسبة المشتغلات من النساء في الجزائر من إجمالي المشتغلين ضعيفة جدا مقارنة بنسبة المشتغلين الرجال سواء في الحضر أو في الريف. إذ بلغت نسبة النساء سنة 2010 نسبة 15.15% و في 2014 نسبة 18.6% و ظلت محافظة على هذا النمو الضعيف إلى غاية 2016 أين بلغت 18.9%، إن هذا الضعف يفسر معدل مشاركة المرأة. كما أن القطاع الحضري ما زال مهيمنا على الريف في توفير مناصب الشغل و خاصة بالنسبة للنساء، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى أن المرأة في الريف متمسكة بالبيت أكثر من مثيلتها في المدينة، و كذا فهي أقل تعليما منها. إن هذه الهيمنة لها أعراض سلبية من بينها الهجرة الريفية أو ما يعرف بالهجرة الداخلية، سوء التوزيع بين الحضر و الريف، هدر الموارد البشرية و حتى الاقتصادية منها.

3. تطور العمالة حسب الفئات العمرية للفترة (2000-2016): من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن حجم العمالة تنقسم الفئات العمرية بشكل غير عادل، حيث تمثل الفئة (25-34) نسبة 32.5% سنة 2000 و 34.5% سنة 2014 و هي تعتبر الفئة ذات الوزن الأكبر في القوى العاملة، فهي توافق فترة تخرج الطلبة من الجامعة، و فترة تكملة واجب الخدمة الوطنية، في حين أن فئة (16-24) سنة لا تمثل سوى 22.68% سنة 2000 و 12.5% سنة 2014 لترتفع النسبة قليلا سنة 2015 إلى 12.49%، و هي تمثل فئة الداخلين الجدد في سوق العمل خلال فترة التسرب المدرسي و الذين لا يملكون الخبرة المطلوبة من قبل المؤسسات الاقتصادية، أما بالنسبة للفئة الأكثر من 60 سنة

¹ برنامج الأمم المتحدة، استعراض عام للإنجازات المحققة و التحديات المصاحبة في تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة، نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة و العشرين للجمعية العامة، 2000، ص 12.

فلاحظ أنها لا تتجاوز نسبتها 10%، نظرا لعدم قدرة هذه الفئة على العمل لفترة طويلة و عدم توفرها على الشروط الصحية المطلوبة من قبل المؤسسة و هذا مانجم عنه تسريح العمال أو إحالتهم للتقاعد.

الشكل رقم: (1-27): توزيع العمالة حسب الفئة العمرية خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين: بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

4. تباطؤ نمو القوة العاملة: أدت أنماط تطور معدلات المشاركة في سوق العمل بالجزائر منذ العام 2000 إلى عدد أقل من الداخلين إلى سوق العمل، و أسهمت بشكل غير مباشر في انخفاض معدلات البطالة بشكل كبير و قد انخفض الطلب الإضافي على فرص العمل، كما يبلغ نمو القوة العاملة خلال الفترة 2008-2000 نسبة 2.52% بالمقارنة 4.1% في التسعينات. و لا تزال قوة العمل تنمو بمعدل 2.5% إلى 3.5% سنويا، و وفقا لقانون "أوكن" و الذي يبين النمو الاقتصادي و البطالة يتطلب في المدى الطويل 2020-2015 معدل نمو سنوي لا يقل عن 5% لبلوغ معدل للبطالة في حدود 5% و الجدول رقم (1-3) يبين ذلك.

الجدول رقم: (1-3): معدل النمو الاقتصادي لتخفيض البطالة 5%

معدل النمو الاقتصادي الضروري لبلوغ معدل بطالة 5%			معدل البطالة 2020	معدل البطالة 2008	معدل نمو القوة العاملة 2008/2004	متوسط معدل نمو التشغيل 2008/2004	متوسط نمو الناتج المحلي 2008/2004
2020	2015	2010					
3.92	4.50	8.06	11.9	13.8	3.24	3.43	3.30

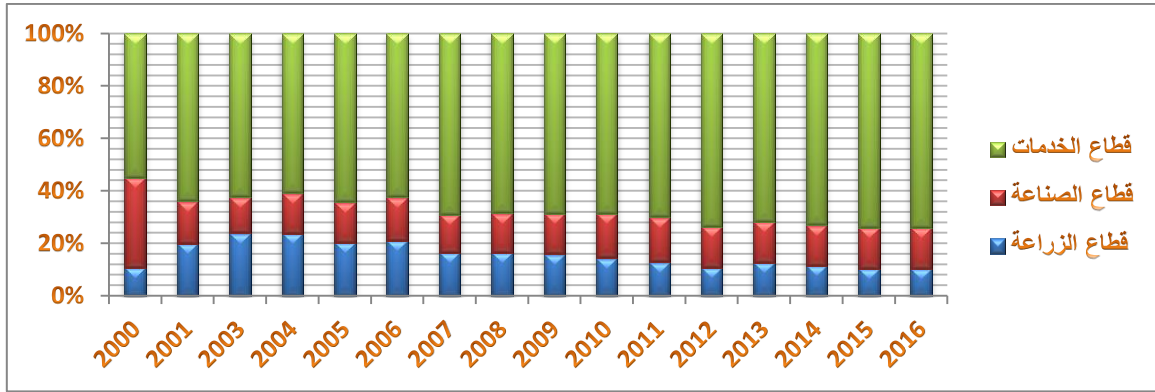
المصدر: بلقاسم العباس، حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،

العدد 98 ديسمبر 2010، ص 22

5. **ضعف مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل:** بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاما على بدء برنامج التعديل الهيكلي فيها، فشلت الجزائر في التخلص من اعتمادها المفرط على قطاع النفط، لقد شكل هذا القطاع نسبة 48% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، و هو يساهم بما يعادل أكثر من 95% من الصادرات، و 75% من إيرادات الميزانية. و مع ذلك فإن قطاع النفط الذي تميز بكثافة رأس المال إلى حد كبير مسؤول عن أقل من 5% من خلق فرص العمل في الاقتصاد.

لقد وفر القطاع الصناعي الذي لا يزال غير قادر على المنافسة قدرا أقل من الوظائف الجديدة في السنوات الأخيرة، حيث تتناقص حصته من مجموع العمالة باطراد حيث بلغت 12.8% سنة 2008 مقارنة بـ 64.2% لقطاع الخدمات و 14% للقطاع الزراعي و هو ما يبين أن قطاع الخدمات هو أول قطاع مولد لمناصب الشغل مما يتطلب توجيه و دعم الاستثمار في هذا القطاع لامتنعاص المزيد من القوى العاملة المتدفقة إلى سوق العمل، و يبين الجدول التالي نسب القوى العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الشكل رقم: (1-28): نمو القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية للفترة (2000-2016)



المصدر: من أعدادا الطالبتين: بالاعتماد على:

2000: المصدر: ons مسح جوان 2000 في معطيات إحصائية رقم 330.

2001: المصدر: ons مسح سبتمبر 2001 في معطيات إحصائية رقم 343.

2003 إلى 2015: المصدر: ons مسح التشغيل في معطيات إحصائية رقم 386, 411, 463, 514, 489, 564, و المجموعة الإحصائية رقم 173.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الزيادة في عدد مناصب العمل التي تم خلقها خلال الفترة 2000-2016 استحوذ على الجزء الأكبر منها قطاع الخدمات حيث بلغت نسبته سنة 2000 مقدار 72.8%¹ في حيث شغل كل من قطاع الفلاحة و الصناعة نسبة 14.2% و 15.56% على التوالي، و يعتبر هذا القطاع حسب بعض الاقتصاديين غير منتج، لأنه لا يدخل مباشرة في عملية الإنتاج. و هو دالة للتقدم و الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي. حيث كلما زادا التطور و الرفاه صاحبه زيادة في الطلب على الخدمات

¹ تم الحصول على بيانات نسبة العمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2016 من بيانات الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

من المواطنين. ما نلاحظه أيضا من الجدول أن هذا القطاع تميز بثبات حصته من العمالة في إجمالي العمالة منذ سنة 2000 إلى 2016 حيث بلغ 61.7% مقابل 61.6% سنة 2015، مع بعض التذبذبات الطفيفة.

في حين فقدت الصناعة، و هي التي كانت إحدى القطاعات المحركة لعجلة التنمية خلال السبعينات، دورها كقطاع موفر للعمالة، فبينما كانت الصناعة تساهم في الفترة 1967 إلى 1978 بما يقارب من 20% من مجمل فرص العمل المتوفرة باستثناء الزراعة منها، و أصبحت حاليا تشغل فقط ما قيمته 13.49% خلال الفترة 2000-2016 من إجمالي اليد العاملة بالرغم من تحسن مساهمة هذا الأخير في الثلاث سنوات الماضية.

يلاحظ أيضا من الجدول أن حجم العمالة في القطاع الفلاحي تبقى ضعيفة مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، و قد عرف هذا الأخير تراجعاً في توظيف العمالة كنسبة إلى إجمالي العمالة، إلا أنه عاد ليرتفع حجم التشغيل في هذا القطاع في الفترة 2000-2009، و يرجع ذلك لاستجابة سوق العمل لبعض الإصلاحات الزراعية التي شهدتها هذه الفترة و التسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين و صغار المستثمرين. "شهد القطاع مرة أخرى تراجع في حجم العمالة بداية من سنة 2010 ليثبت مرة أخرى أن العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية و تساقط الأمطار"¹ و هو ما يشير إلى أن أغلب العمال في هذا القطاع مؤقتين و يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة لأخرى و هذا ما يفسر بأن سياسات الدولة في تطوير و دعم القطاع مازالت لم تحقق الفعالية الكافية للنهوض به. و تمثل نسبة العمالة في هذا القطاع بحوالي 22.78%.

6. الدور المحدود للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام في التشغيل: لا تزال الوظائف الحكومية في الكثير من الدول النامية، رغم كون مرتباتها الأدنى، جذابة مثيرة للاهتمام العام، ينظر إليها على أنها تمنح المنافع و العلاوات، و تعتبر بأنها أكثر أماناً من غيرها من الوظائف، و ينظر إلى الوظائف الحكومية على أنها أكثر مدعاة للاحترام، و هي توفر الرواتب التقاعدية، و تتيح في بعض الحالات الحصول على الرشاوى، و هي أكثر إثارة للاهتمام العام من تلك الوظائف التي تم إنشاؤها في القطاع الخاص، إن كثافة التركيز على التوجه إلى العمل في القطاع العام، خصوصاً من قبل أصحاب الكفاءات العلمية و بالتالي ذوي الرواتب العالية، من شأنها أن تفاقم كلفة فرصة توجيه رأس المال البشري بعيداً نحو وظائف تحفز النمو الاقتصادي.

و على المدى الطويل سوف تؤدي الكلفة المرتبطة بكثافة التركيز على وظائف القطاع العام إلى التسبب بانخفاض عامل إجمالي نمو الإنتاجية، الأمر الذي يؤثر سلباً في الجهود التي تبذل للحد من الفقر.²

و تعد نسبة التشغيل في القطاع العام بالجزائر مرتفعة إذا ما قورنت بدول العالم حيث يقدر متوسط حصة القطاع العام من إجمالي التشغيل بحوالي 11% بالعالم أما متوسطه بالدول العربية فيبلغ 17.5% و يرتبط التشغيل بالقطاع العام بالجزائر بعدة عوامل من

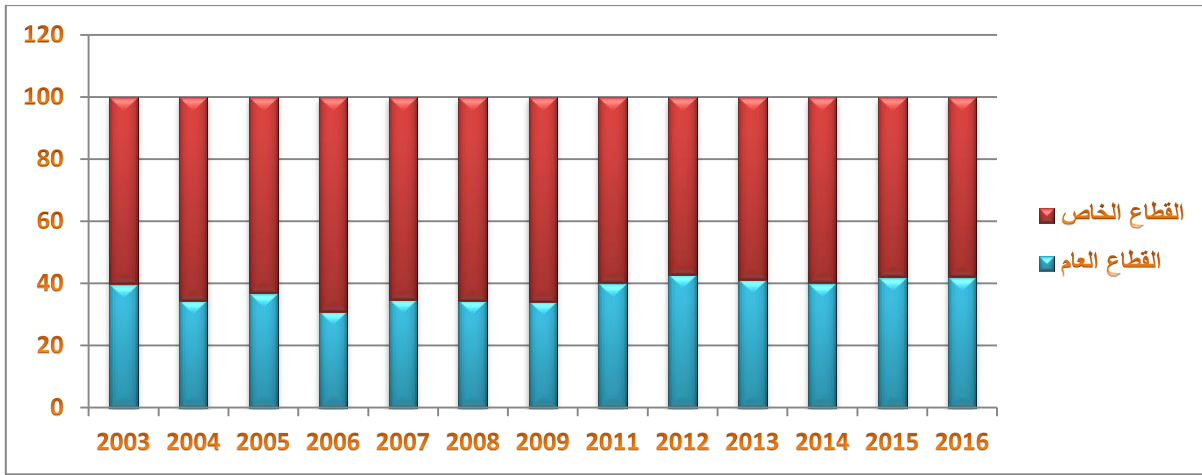
¹ عمر جنينة مديحة بخوش، "دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر، 2001، ص 14.

² جاد شعبان، "خلق فرص عمل في الاقتصادات العربية: الأبحار في المياه الصعبة"، تقرير التنمية الانسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص

أهمها تواضع دور القطاع الخاص نتيجة عدم ملائمة بيئة الأعمال و الميزات التي يوفرها القطاع العام بالمقارنة بالقطاع الخاص من حيث الفارق في الأجور و ضمانات التشغيل الصريحة و الضمنية و الأمن الوظيفي و استخدام وظائف القطاع العام كوسيلة لتقديم الحماية الاجتماعية.¹

إن القطاع الخاص يشغل في متوسط الفترة 2003-2009 ما نسبته 64% من حجم التشغيل مقارنة ب 36% للقطاع العام غير أن مساهمته في التشغيل مازالت متدنية على الرغم من التحفيز التي يحصل عليه، حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من 85% من فرص العمل في الدول المتقدمة و هو ما يطرح التساؤلا هاما حول ضعف التوظيف في القطاع الخاص، الجدول التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم: (1-29): نسبة التوظيف في القطاعين العام و الخاص



المصدر: من إعداد الطالبين: بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

لقد أوضحت معظم الدراسات على أن نجاح القطاع الخاص في التشغيل إنما يتطلب توفير المناخ الاستثماري المناسب في بيئة الأعمال في الجزائر، والتي تتسم الآن بضعف البنية التحتية وتعقيد الإجراءات الإدارية، وانعدام الشفافية، والأنظمة التشريعية غير المستقرة، فتقرير ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2010 الصادر عن البنك الدولي يصنف الجزائر في المرتبة 136 من بين 183 بلدا، وهي تتخلف عن تونس 69 ، والمغرب 128 ومعظم البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

7. ارتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل: ساهمت الإصلاحات الهيكلية التي باشرت الجزائر خلال فترة التسعينات في تنامي معدلات البطالة لتصل إلى مستويات جد مرتفعة لم تشهدها الجزائر من قبل، خاصة بعد انتهاج الحكومة آنذاك جملة من الإجراءات على غرار تسريح العمال و خصخصة المؤسسات..... الخ، و هذا ما انعكس سلبا على سوق الشغل الذي عجز على خلق مناصب عمل في الاقتصاد الرسمي، لتتوجه بعدها نسبة عالية لممارسة أنشطة اقتصادية بعيدا عن الإجراءات الرسمية و القانونية.

¹ صندوق النقد العربي، "تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص 190

لقد شكل القطاع غير الرسمي في الجزائر نسبة 27 % من مجموع العمالة في سنة 2007 ، مرتفعاً من 20 % في سنة 2000 و بما أن جميع عمليات التوظيف الحكومية توصف بأنها رسمية، فإن هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شأن المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل. إن حصة التوظيف في القطاع غير الرسمي بلغت 42.6 % في سنة 2007، مرتفعة من 34.9 % إذا أخذنا في الاعتبار فقط عمليات التوظيف في القطاع الخاص في المناطق الحضرية. وفقاً لذلك فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل على مدى الفترة 2000-2007 تصل إلى 150 ألف وظيفة جديدة كل عام، أي ما يعادل 45 % من فرص العمل المستحدثة في خلال تلك الفترة.

وتظهر الإحصاءات الرسمية أن الانخفاض في معدل البطالة سار جنباً إلى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي، وفيما انخفض معدل البطالة من 30 % إلى 10 % تقريباً على مدى العقد الماضي، ازدهر القطاع غير الرسمي، وارتفعت مساهمته في جميع الوظائف التي وفرتها الاقتصاد من 20 % في عام 2000 إلى أكثر من 27 % في العام 2007.¹

على الرغم من عدم وجود رصيد إحصائي دقيق لهذا القطاع، إلا أن هناك دلائل تشير إلى أن القطاع غير الرسمي ينمو على نطاق واسع. فالمسح للعمالة التي يقوم بها مكتب الإحصاء الجزائري (ONS) يشير إلى أن القطاع غير الرسمي يمثل 45.6 % من إجمالي العمالة في عام 2010، بزيادة قدرها 12 نقطة مئوية منذ عام 2001. في حين أن العمالة غير الرسمية لذا الإناء عرفت انخفاضاً سنة 2005 مقارنة بسنة 2001، ثم عاد ليرتفع خلال النصف الثاني من العقد 2010 لتصل إلى ما يقارب 42.5 % من مجموع العمالة.²

من خلال الدراسات الإحصائية التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء و المتعلقة بالعمالة و الديمغرافيا خلصت إلى تحديد الفئات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي:³

- ✓ الأشخاص المصريحين بالبطالة غير أنهم يمارسون أنشطة تدر دخلاً أصحابها.
- ✓ العاملات بالبيوت.
- ✓ المساعدات العائلية أو الجوارية التي يقدمها الأشخاص.
- ✓ العمال بالمؤسسات غير المؤمنة.

و هناك فئات أخرى تعمل بشكل غير رسمي مثل الفئة المتمدرسة التي تمارس أنشطة معينة لفترة محدودة من الزمن، إضافة إلى المتسربون من المدارس و خريجي التكوين المهني و التعليم العالي الذين يشكلون جزءاً مهماً في التشغيل غير الرسمي نظراً لصعوبة دمجهم في مناصب عمل لائقة بسبب قلة فرص العمل المتاحة.

¹ الحسن عاشي، مرجع سبق ذكره، ص 11

² Mariangels Fortuny and Jalal Al Hussein, Labour Market Policies and Institutions: a Synthesis Report The cases of Algeria, Jordan, Morocco, Syria and Turkey, Employment Sector, Employment Working Paper No. 64. 2010, Employment Policy Department, International Labour Office, Employment Policy Dept. - Geneva: ILO, 2010.

³ الوالي فاطمة، "قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016، ص 177.

8. ضعف إنتاجية العمل: تعتبر الإنتاجية عاملا مهما من عوامل النمو الاقتصادي الرئيسية، وبالتالي يعتبر تحسينها ورفعها مصدراً رئيسياً لتحقيق مكاسب عالية للعاملين في شكل أجور وخدمات وتأمينات وغيرها، لذلك تعتبر العلاقة بين فرص العمل والإنتاجية والأجور مهمة جدا لتقييم التقدم المحرز في توفير العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع.

وتعاني الجزائر من ضعف إنتاجية العمل، وتعزى أهم الأسباب وراء ضعف نمو الإنتاجية إلى الاعتماد الكبير على القطاع العام في التوظيف والإنتاج بما قد يتسبب في ظهور فائض في العمالة أو ما يعرف بالبطالة المقنعة. بالإضافة إلى ركود الديناميكية الاقتصادية للقطاع الخاص ومحدودية دوره في الاقتصاد وعجزه عن سد الثغرة التي خلفها انحسار دور القطاع العام رغم الفرص التي أتيحت له من خلال نظم الحماية التجارية، ومنح الائتمان، وتطبيق سياسات الخصوصية. أما ضعف إنتاجية القطاع الخاص فيرتبط بمجموعة من المعوقات منها عدم مواكبة المؤسسات الخاصة للتطورات التقنية الحديثة في فنون الإنتاج والإدارة، ونقص تأهيل وتدريب العاملين إضافة إلى إختلالات الاقتصاد الكلي و بيئة الأعمال غير الجاذبة التي تلعب دورا كبيرا في ضعف الإنتاجية.

9. جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل: يمثل مؤشر توظيف العمالة والاستغناء عنها أحد المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004 و يقيس هذا المؤشر الفرعي مدى مرونة أو جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل حول العالم من 183 دولة يغطيها المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال للعام 2010 ويشمل هذا المؤشر بدوره على مؤشرات فرعية أكثر تفصيلا تتمثل في مؤشرات صعوبة التوظيف عمالة جديدة جمود ساعات العمل اليومية وتكلفة الاستغناء عن العمالة أو تسريحها.¹

لا تزال الجزائر تتوفر على توظيف أقل مرونة بالمقارنة مع معظم البلدان الناشئة، حيث تؤدي القيود المفرطة في الصرامة بشكل التوظيف وتضخيم العمالة الزائدة عن الحاجة، إلى زيادة تكاليف العمل وتقليل الفرص المتاحة أمام الشركات للإنفاق على الإبداع والابتكار والتكيف مع التكنولوجيات الجديدة وبالتالي انخفاض الإنتاجية وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة والقطاع غير الرسمي .

10. نمو اقتصادي بلا وظائف: من المعروف اقتصاديا أن أسواق العمل تتأثر سلبا أو إيجابا بالأداء الاقتصادي الكلي وخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي (أو ما يعرف بما اشرنا إليه سابقا بقانون Okun) وأن هذا الأثر يتم من آيتين الأولى فهي معدل نمو الناتج و مدى استقراره واستدامته وما ينتج عن ذلك من توسع فرص العمل في الاقتصاد القومي والثانية تتمثل في تكوين النمو أي إذا ما كان نمو ناتج من قطاعات يستخدم فنونا إنتاجية كثيفة العمل أم لا وما يترتب على ذلك من قدرة هذا النمو من زيادة معدل التشغيل ومن هنا تأتي أهمية قياس محتوى التشغيل في النمو أو ما يطلق عليه كثافة التشغيل في النمو وذلك للتعرف على ما إذا كان نمو الاقتصاد القومي هو نمو يخلق فرص العمل الكافية واللائقة أم انه نمو بلا وظائف ومن ثم يعمق مشكلة البطالة والعمل غير الرسمي.² انظر الجدول الملحق رقم (08).

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "نشرة ضمان الاستثمار"، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر - ديسمبر 2008، ص 12-13

² نجلاء الأهواني و نبال النغريل، "كثافة التشغيل في نمو لاقتصاد المصري مع التركيز على الصناعات التحويلية"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 130، مارس 2008، ص 4

من خلال الجدول السابق يتضح أن النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر غير منتج للوظائف وإنما هو كثيف رأس المال كما أن تطور معدل النمو الاقتصادي والبطالة لا يسيران في نفس الاتجاه ويؤكد هذا على ضعف العلاقة الطردية بين النمو و البطالة .ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكلية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات قطاع المحروقات والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة البطالة .ونلاحظ من الجدول كذلك أن ارتفاع سعر البرميل من النفط يسير جنبا إلى جنب مع انخفاض معدل البطالة. حيث أن ارتفاع التشغيل في الجزائر هو بفعل زيادة الإنفاق الحكومي الممثل في سياسات الإنعاش وسياسات دعم النمو المطبق خلال الفترة 2000-2009 المولدين نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية لذلك يمكن القول أن الاعتقاد السائد بتلقائية انخفاض نسبة البطالة بفعل النمو المحقق هو أمر غير مثبت في الاقتصاد الجزائري.

11. الوظائف غير اللائقة: تعتمد سياسات سوق العمل في الجزائر على توفير فرص العمل من خلال برامج الأشغال العامة وإعانات الأجور وتستهدف هذه البرامج كلا من الشباب ذوي المؤهلات الضعيفة الباحثين عن وظائف، و شرائح أخرى من السكان البالغين الذين يعانون من الإقصاء الاجتماعي , ومع ذلك فإن هذه السياسات تنطوي على ثلاثة عيوب رئيسة هي : التكلفة العالية، والتغطية المنخفضة، والتأثير المحدود, كما أن معظم الوظائف التي أنشئت في إطار برامج الأشغال العامة مؤقتة، وفي مهن متدنية الأجر، وينظر إليها على أنها خطط مساعدة اجتماعية ولا تعالج القضايا البنيوية للبطالة حيث تشير الإحصائيات أن 32.9% أي ما يقارب 3203000 من مناصب الشغل غير دائمة وهشة يمكن أن تتضاعف حجم البطالة في أي وقت .لذلك ينبغي إعادة النظر في هذه السياسات لتحسين كفاءتها وتوسيعها لتشمل أكثر الشرائح هشاشة من العاطلين عن العمل، وجعلها أكثر فعالية في الحد من البطالة.

بالإضافة إلى هذا تركز سياسة التشغيل في الجزائر على كم الوظائف وليس على نوعيتها لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار نوعية تلك الوظائف وخصوصا الوظائف اللائقة المولدة للقيمة المضافة وذات الإنتاجية العالية وذلك لإتاحة المزيد من الاستدامة في سوق العمل, هذه الإنتاجية العالية مرتبطة بكفاءة النظم التعليمية، وتبني القطاع الخاص الممارسات المكثفة المعتمدة على التكنولوجيا، وإصلاحات الإدارة العامة، وآليات شبكة السلامة، وإنشاء مصادر للدخل من غير الأجور مثل ضمان العاطلين عن العمل.¹

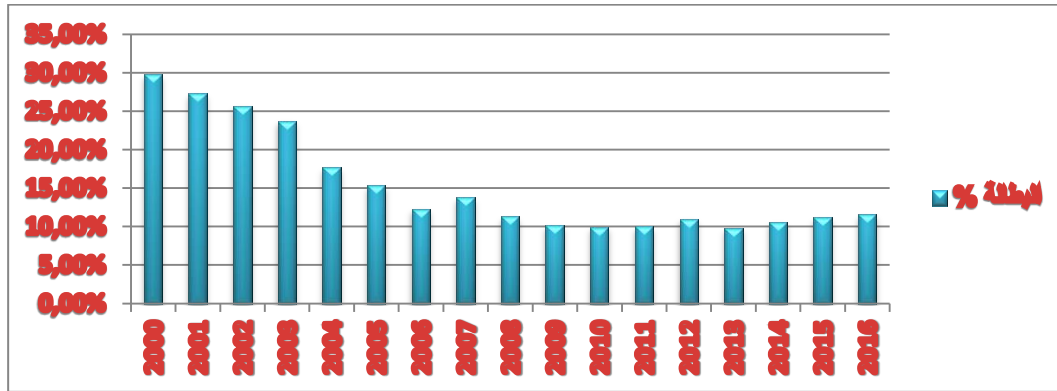
¹ الحسن عاشي, مرجع سبق ذكره, ص 11

الفرع الثالث: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016): يعاني الاقتصاد الجزائري عبر عقود من الزمن, من مشكلة البطالة, شأنه في ذلك شأن البلدان النامية و العربية على وجه الخصوص. و لم تخف أساليب و برامج التشغيل و التوظيف الاجتماعي التي اتبعت منذ عقدي السبعينات و الثمانينات, و إلى يومنا هذا من تفاقم هذه المشكلة.

1. الاتجاه العام للبطالة: تشير بيانات منظمة العمل العربية إلى ارتفاع ملحوظ في أعداد العاطلين عن العمل في الدول العربية. و وصفت في تقريرها الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بأنه الأسوأ بين جميع مناطق العالم, حيث أن حجم البطالة في طريقه إلى تجاوز الخطوط الحمراء. و في هذا السياق ذكرت **جنيفر بلانكي** كبيرة الاقتصاديين في المنتدى الاقتصادي العالمي, أن البطالة تشكل قبلة موقوتة في العالم العربي, و أن العالم العربي لن يتمكن من مواجهة التزايد المستمر لمعدلات البطالة بدون تغييرات جذرية في اقتصادياته.¹

معدلات البطالة في الجزائر رغم انخفاضها التدريجي, إلا أنها تبقى مرتفعة بدول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا, كما أن البطالة في صفوف الشباب في الجزائر تبقى من أعلى المستويات أيضا مقارنة بالمتوسط لمجموعة الدول نفسها. فمن معدل 24.3% عام 1994 ارتفعت لتصل إلى 29.5% عام 2000, ثم لتراجع و تصل إلى أنى مستوى لها سنة 2013 حيث قدر معدل البطالة بـ 9.83%. و هذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم: (1-30): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين: بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

إن تتبع المنحنى لتطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 يبين أن سوق العمل في الجزائر في هذه المرحلة عرفت انخفاضا محسوسا في معدلات البطالة حيث انتقلت من 29.80% سنة 2000 إلى 11% سنة 2012 لتصل إلى 10.6% و هو مؤشر إيجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية, كما سمحت كذلك ببرامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال

¹ مجلة التدريب و التقنية (2005), "خبراء يحذرون من مخاطر البطالة العربية", العدد 78, جادى الآخرة, الرياض: المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني, ص 10.

مخططى برنامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين¹، و بالرغم من هذا التراجع في معدلات البطالة في الجزائر إلى حوالي 16.54% في متوسط الفترة 2001-2010، إلا أن الجزائر كدولة تحتفظ بأعلى معدلات البطالة بالمقارنة مع مختلف دول العالم الأخرى، و مع المتوسط العالمي البالغ 5.7%²، كما أن انخفاض معدلات البطالة الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة كان لافتا، خاصة في ضوء تزايد مساهمة القطاع الخاص في التشغيل و ساهم في تحسين أوضاع أسواق العمل الأثر الإيجابي الذي ظهر حينها و خلال تلك الفترة من جراء تراجع معدلات الخصوبة و معدلات نمو عدد السكان في سن العمل. إلا أن هذا التراجع قابلته زيادة في معدل المشاركة في قوة العمل. كما ساهم ارتفاع معدل مشاركة النساء في القوى العاملة إلى ارتفاع معدل نمو العمل النسائية³، و تميزت هذه الفترة أيضا 2000-2010 بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل و خاصة معدلات البطالة التي تراجعت من 29.50% سنة 2001 إلى 10% سنة 2010. إلا أن معدلات البطالة في الجزائر تبقى عند مستويات مرتفعة و خاصة بين فئة الشباب و حاملي الشهادات الجامعية⁴، و بلغ معدل البطالة سنة 2013 نسبة 9.80% و هي أقل نسبة بلغت معدلات البطالة خلال فترة الدراسة، قبل أن تعود للارتفاع من جديد لكن بنسبة نمو ضعيفة، و هذا بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الدولة خلال هذه الفترة و التي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات و انخفاض أسعار النفط و التي أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق العمل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل⁵. حيث بلغت سنة 2014 نسبة 10.60% ثم 11.60% سنة 2016.

2. تطور معدل البطالة حسب النوع: بالرغم من أن النساء يشكلن نصف المجتمع في الجزائر (49.53% سنة 2010) فإنهم لا يشكلون سوى 18.9% سنة 2016 من القوى العاملة في الجزائر في حين يشكل الذكور 81.8% من القوى العاملة و يعود هذا إلى أن الإناث لها وظيفة اجتماعية تتمثل في تدبير المنزل و تربية الأولاد كما أن المجتمع لا يزال ينظر بتحفظ لعمل المرأة. و إذا كانت الإناث تشكل حوالي 18.9% من القوى العاملة فإن البطالة كانت في صفوفها في حدود 17.85% كمتوسط خلال الفترة 2003-2008 و يعود و يرتفع مرة أخرى ليصل إلى 25.97% سنة 2010

¹ كرم بودخدخ، "أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 222

² منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثاني حول "التشغيل و البطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)"، المحور الرابع حول اتاحية العمل في الدول العربية، الجزيرة، جمهورية مصر العربية، 2010، ص 196.

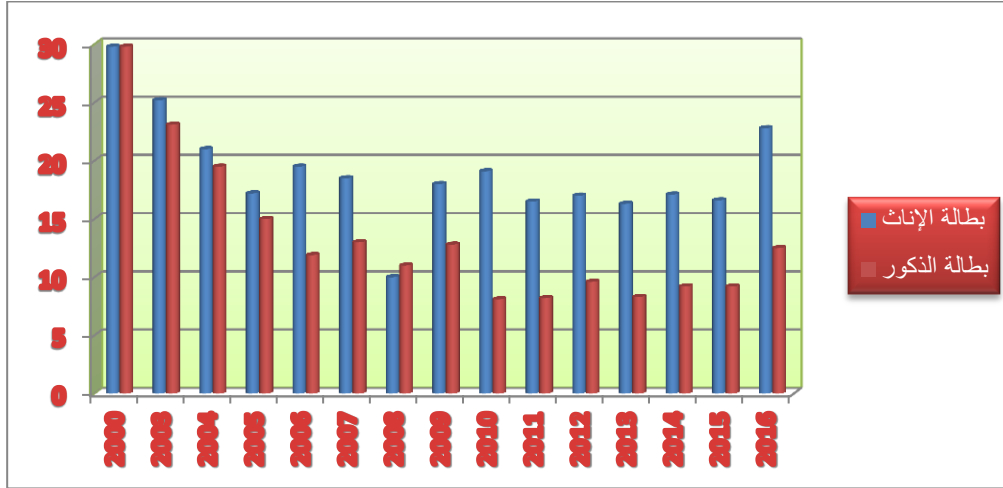
³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2009، ص 38.

⁴ شقيب عيسى، "النمذجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، جامعة الشلف، العدد 6، 2011، ص 68-69.

⁵ محمد قرب، "عرض حول التوجيه و الإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر"، ندوة دور الارشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب بطرابلس 2005، منظمة العمل العربية 2005، ص 65

بالمقابل نجد أن نسبة البطالة لدى الذكور انخفضت لتصل إلى حدود 8.1% في نفس السنة. و يمكن متابعة تطور حجم البطالة و معدلاتها في الجزائر وفقا لمعيار النوع، أي فيما بين الذكور و الإناث من خلال متابعة الشكل البياني التالي.¹

الشكل رقم: (1-31): توزيع العاطلين عن العمل وفقا لمعيار النوع الاجتماعي (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين: بالاعتماد على معطيات (ONS) من 2000-2004، و (WDI) من 2005-2016

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن معدلات البطالة لدى الإناث، بلغت أرقاما قياسية خطيرة خاصة سنة 2000 أين وصلت إلى حدود 29.7%، و بالرغم من انخفاضها بداية من سنة 2003 إلى ما يقارب 25.1% و نسبة 17.2% سنة 2005، إلا أنها عادت لترتفع مرة أخرى بداية من سنة 2006 لتبلغ 19.5%، و بقيت معدلات البطالة في تذبذب بين الانخفاض و الارتفاع خلال فترة الدراسة، و يرجع هذا التذبذب إلى عدة أسباب نوجز أهمها فيما يلي:²

- ✓ التوسع في تعليم الإناث، فضلا عن تغير بعض العادات و التقاليد الاجتماعية بشأن عمل المرأة و خاصة في الريف، مما أدى إلى زيادة عدد الإناث الداخلات إلى سوق العمل، و من ثم زيادة عرض العمل من طرفهن.
- ✓ تحيز المرأة نحو العمل في بعض القطاعات الاقتصادية كالتعليم و الصحة، الخ. مما جعل هذه القطاعات متخممة بالعمل النسوي و من ثم تقل معدلات الطلب عليهن، مما ينعكس في صورة بطالة إضافية لهن، و بالتالي يسهم في زيادة حجم البطالة و معدلها فيما بين الإناث مقارنة بنظيرتها فيما بين الذكور.
- ✓ تراجع الحكومة تدريجيا في تعيين الخرجين، مما أدى إلى انخفاض فرص العمل المتاحة أمام الإناث، و ذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن القطاع العام يمثل المستخدم الرئيسي لهن في مجال العمل.

¹ تم الحصول على معدلات البطالة حسب النوع الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 من بيانات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، و كذا من البنك الدولي (WDI).

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر: "مشاركة المرأة العربية في سوق العمل"، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

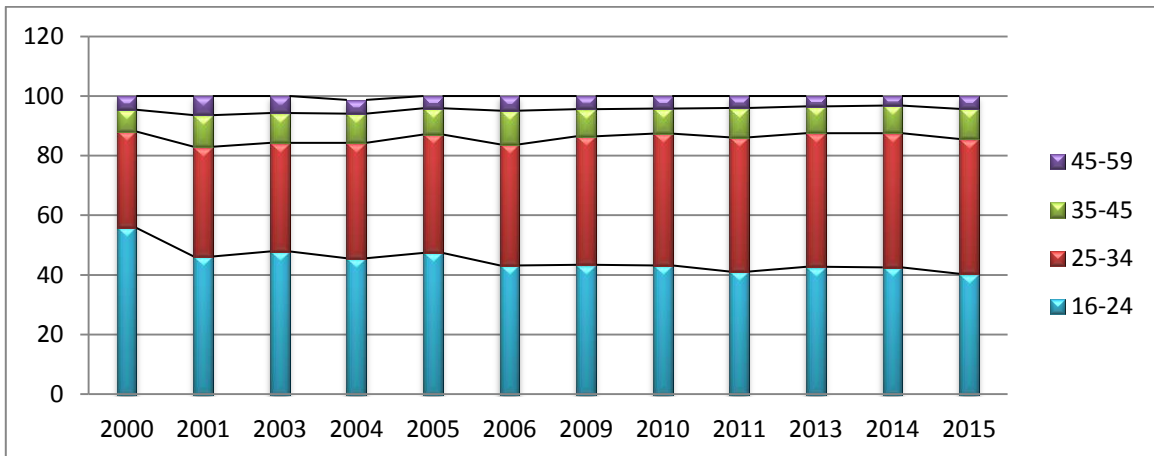
3. توزيع معدلات البطالة حسب الفئات العمرية للفترة (2000-2016): يتوقف تحقيق الاستقرار الاجتماعي على توفير

فرص العمل، و خاصة للداخلين الجدد إلى سوق العمل، و قد قطعت الجزائر شوطا طويلا بالفعل في هذا المجال. فبعد عشر سنوات انخفضت بطالة الشباب إلى حوالي 21.5% و هو مستوى لا يزال مرتفعا إلى حد غير مقبول، حيث أن أعدادا أكبر بكثير من البالغين صغار السن ستندمج قريبا إلى فئة الباحثين عن عمل. و من ثم فإن إصلاح سوق العمل هو مطلب ضروري للاستمرار في خلق فرص العمل.

"يطرح تضخم فئة الشباب فرصا كبيرة خاصة في الدول الناشئة، في حين تمثل تحدي كبير للتنمية في الجزائر. فهي فرصة يمكن حصاد ثمارها إذا ما تم تدريبها و إدماجها في النشاط الاقتصادي، فالشباب عادة ما يتمتعون بالإقبال على المخاطرة و الابتكار و الإبداع و هي مميزات أساسية للاقتصاد المعاصر لزيادة الإنتاجية و الدخل. كما أن تضخم فئة الشباب إذا تم إدماجها في النشاط الاقتصادي ستخفف من (عبء الإعالة)، أي نسبة السكان الذين ليسوا في سن العمل (أقل من 15 و أكبر من 65 سنة) إلى الذين هم في سن العمل".¹

"إلا أن تضخم فئة الشباب هو أيضا تحد كبير، إذ تكون نتائج الفشل في استغلال ما يطلق عليه المتخصصون (الهبة الديمغرافية) نتائج خطيرة اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا، لأن قطف ثمار هذه الفرصة لا يأتي من تلقاء نفسه إنما يتوقف على مدى استجابة السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في كل دولة، و في الوقت المناسب".² فالواقع الحالي في الجزائر لا يضمن تحقيق ذلك، فالإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن البطالة لدى فئة الشباب تفوق في المتوسط خلال العشرة الأخيرة 21.5%، و هي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي لنفس الفترة البالغة 14%. و قد ضربت هذه الأزمة خاصة النساء ضمن فئة الشباب (31.4% سنة 2001)، و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم: (1-32): توزيع معدلات البطالة حسب الفئة العمرية في الجزائر للفترة (2000-2016)



المصدر: من اعداد الطالبتين: بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

¹ منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² نفس المرجع، ص 9-10.

من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة أن نسبة البطالة في المجتمع الجزائري منتشرة بنسبة كبيرة لدى أوساط فئة الشباب الأقل من 35 سنة، حيث تقدر هذه النسبة بـ 55.8% سنة 2000 عند الفئة 16-24 سنة و 43.2% و 40.4% سنتي 2010 و 2015 على التوالي، بينما تشكل 32.3% لدى الفئة 25-34 سنة لتزفع هذه النسبة خلال فترة الدراسة إلى 39.7% و 44.8 سنة 2005 و 2010 على التوالي لتصل سنة 2015 إلى 45.2%، بينما الفئة 35-59 سنة هي آخر فئة من حيث عدد البطالين بنسبة 0.76%.

4. تطور معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي: على الرغم من الانخفاض في المعدل الإجمالي للبطالة إلا أن معدلها في صفوف الشباب والمتعلمين مرتفعاً، لا بل زاد هذا المعدل في بعض الحالات ويعكس هذا نوعية فرص العمل التي تم خلقها في الاقتصاد والتي أفادت في الأغلب للعمال الأقل تعليماً فمثلاً ارتفع معدل البطالة في صفوف الجامعيين من 12.08 % سنة 2005 إلى أكثر من 23.78 % سنة 2009 .

إن ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين تعليماً عالياً يشوه صورة الجامعة، ويعكس عدم قدرتها على تلبية متطلبات الاقتصاد من حيث العمالة، وفي حين لا يمكن تجاهل التفسير القائم في جانب الطلب على العمالة، والذي يركز على عدم قدرة الاقتصاد على خلق وظائف تحتاج إلى مهارات عالية، لذا فإن ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط المتعلمين تعكس إشكالية جودة التعليم وموائمة لمتطلبات أسواق العمل في الجزائر.

الجدول رقم: (1-4): توزيع معدل البطالة حسب المستوى التعليمي

البيان	2008	2010	2011	2013	2014	2015	2016
بدون مستوى	2.13%	1.9%	2.5%	2.7%	2.7%	3.6%	8.3%
الابتدائي	13.9%	7.6%	6.3%	6.7%	7.0%	7.7%	/
المتوسط	42.9%	10.7%	12.6%	11.1%	12.0%	13.4%	10.6%
الثانوي	21.1%	8.9%	8.6%	9.7%	9.7%	10.1%	9.5%
الجامعي	19.82%	20.3%	15.2%	14%	13.0%	14.1%	13.2%
المجموع	11.3%	9.96%	10.0%	9.8%	10.6%	11.2%	10.5%

المصدر: من إعداد الطالبين: بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

هذه النسب و الأرقام تمثل تطورا جديدا، ففي عام 2008، لأول مرة تتجاوز نسبة بطالة الشباب حاملي الشهادات الجامعية، نسبة البطالة لدى الفئات من دون تحصيل علمي و المضاف إليها الفئة ذات التعليم الابتدائي. هذه الوضعية العميقة تمثل حالة من عدم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد و ذلك لثلاثة أسباب نوجزها فيما يلي:¹

¹ European Commission, (2010), Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean

- ✓ التعليم العالي أصبح يشكل هدرا للموارد التي تم استثمارها في تراكم رأس المال البشري، دون أن تساهم هذه الأخيرة في تكوين النمو الاقتصادي.
 - ✓ بطالة الشباب المؤهل تؤثر سلبا على حافز لدى الشباب للاستثمار في رأس المال البشري. و بالتالي فهم على دراية على أنهم لا يمكنهم تقدير قيمة الاستثمار، و بالتالي يفضلون تخصيص الوقت المتاح لهم في العمل سواء ضمن القطاع الرسمي أو غير الرسمي، الأمر الذي سيحد من تراكم رأس المال البشري. في حين أن هذا الأخير يشكل عاملا أساسيا في تكوين النمو الاقتصادي
 - ✓ بطالة الخريجين حاملي الشهادات، تخلق صدمة اجتماعية لدى الفئة الشابة المقبلة على مواصلة التعليم، فهي تولد التوقعات المتشائمة لديهم.
- تعتبر البطالة بين فئة المتعلمين من أهم التحديات التي تواجهها السلطات في الجزائر، حيث تختلف حالة الجزائر عن الافتراضات السائدة و التي ترى أن زيادة التعليم من شأنه أن يقلل احتمال الوقوع في البطالة فتكون حينها نسبة المتعلمين بين المتعطلين قليلة. "و تشير بطالة المتعلمين إلى وجود خلل هيكلي في علاقة أنظمة التعليم و سوق العمل حيث ينتج عدم التوافق بين المهارات و الكفاءات التي تطرحها أنظمة التعليم و التدريب".¹ كما يدل ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين على أن سياسات التنمية و النمو الاقتصادي في الجزائر متحيزة لغير المتعلمين.

الفرع الرابع: أجهزة و برامج التشغيل المنتهجة من طرف الدولة للقضاء على البطالة: إن ارتفاع معدلات البطالة منذ منتصف التسعينات أدى بالدولة إلى التدخل عن طريق إنشاء هيئات لدعم التشغيل، انظر الملحق رقم (09)، هذه الهيئات تتمثل في الآتي:

1. **جهاز الإدماج المهني للشباب (DIPJ):** تأسس منذ مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية، و الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية، و كان هدف الجهاز إزالة و تصحيح النقائص و التركيز على المبادرة و الشراكة المحلية، كما يهدف إلى جعل الشباب يكتسبون خبرة مهنية داخل وحدة إنتاجية أو إدارة لفترة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 97 شهرا.² يوجه الجهاز إلى ثلاث (03) فئات من طالبي العمل المبتدئين وهي:

- ✓ **الفئة الأولى:** الشباب خريجي التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، وهي الفئة التي سوف تمثل عينة دراستنا في جانبه التطبيقي.
- ✓ **الفئة الثانية:** الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين أو الذين تابعوا تربصا تمهينيا.
- ✓ **الفئة الثالثة:** الشباب بدون تكوين أو تأهيل.

Countries: Determinants and Effects? National Background Papers Maghreb, (Morocco, Algeria, Tunisia), Volume 2, Occasional Papers No. 60, The European University Institute. Chapter II – National Background Paper Labour Markets Performance and Migration Flows in ALGERIA (Rafik Bouklia-Hassane & Fatiha Talahite), PP 132

¹ حسين الطالافحة، "حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية"، سلسلة الخبراء، العدد 45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012، ص 12.

² مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 275.

حيث يترتب على إدماج هذه الفئات إبرام عقود إدماج بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل و بين المستخدم و بين المستفيدين تتخذ هذه العقود الشكل الآتي:¹

✓ عقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة للفتة الأولى (CID).

✓ عقد إدماج مهني بالنسبة للفتة الثانية (CIP).

✓ عقد تكوين- إدماج بالنسبة للفتة الثالثة (CFI).

2. صندوق دعم تشغيل الشباب (FAEJ): تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1989 ، الهدف منه تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية أو إنشاء أو ما يسمى بالتعاونيات، حيث يساهم فيها الشباب ب 30% و الباقي تساهم به البنوك.²

3. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال و تتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية:

✓ دفع تأمين من البطالة و مراقبة المنظمين إلى الصندوق لمدة قدرها 70 شهرا.

✓ الدعم و المساعدة من أجل الرجوع إلى العمل.

✓ المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين.³

و نذكر أكبر قسم من المسجلين في نظام التأمين عن البطالين مدرج ضمن الفترة الممتدة بين 1996 و 1999 المتزامنة مع تنفيذ اجراءات التعديل الهيكلي، منذ ذلك الحين بدأ تعداد البطالين المدججين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعرف تراجع محسوسا مع تبوأ 4257 مسجلا سنة 2000، و 298 ما بين شهري جانفي وأوت 2005. أما سنة 2012 ارتفعت عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق حيث بلغت 74130 مشروع و قدرت مناصب الشغل بـ 144457 منصب بمبلغ التمويل قدره 1992 مليار دج و هذا الارتفاع يرجع الى التسهيلات التي وضعتها الدولة في يد الشباب من أجل الاستفادة من هذه المشاريع.⁴

4. وكالة التنمية الاجتماعية (ADS): أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمرسوم تنفيذي رقم 223/96 الصادر بتاريخ 29 جوان 1996، مهمتها محاربة الفقر، البطالة و التهميش الاجتماعي، كما أوكلت لها مهمة تسيير و متابعة العقود ما قبل التشغيل (CPE)، العمل المؤقت (ESIL)، و الأعمال ذات المنفعة العامة، كما تعمل على إدماج طالبي العمل وفقا لما

¹ اسماء بودريالة، "مسياسة التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر" _دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني خلال الفترة 2008_2012، ص:15

² علوي عمار، "دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة- دراسة تقييمية بولاية سطيف"، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يوم 15-16 نوفمبر 2011، ص 5.

³ ترير علي، "استراتيجية التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة البطالة"، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 9.

⁴ بوشخي عائشة و اويحي نصيرة، "تقييم اداء سياسة التشغيل في الجزائر"، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، ص 7

يتوفر من مناصب عمل، و حسب وزارة العمل تم إدماج حوالي 35344 خريج جامعة في إطار هذه الوكالة إلى غاية سنة 2000.¹

5. الوظائف المأجورة بمبادرة محلية: في سنة 1990 تبنت الحكومة جهازا يهدف إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل لمدة سنة واحدة تقتصر هذه الوظائف على الأشغال غير المنتجة و القليلة التأهيل، سمح هذا الإجراء بتوظيف حوالي 2500 شاب في سنة 2004، إلا أن هذه الوظائف المنشأة مؤقتة تتركز في مجملها في القطاع الخدمي.²

6. الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO): أنشئ هذا الجهاز سنة 1997، على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء و التعمير، الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج هي تنمية و تطوير المجتمعات السكانية الأقل نموا بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة مع تطور و صيانة الهياكل العمومية و ذلك بتطبيق الأشغال ذات المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية من صيانة الملحقات من طرف البلدية و الولاية ، وقد سمح هذا الجهاز بإنشاء 175.131 حوالي منصب شغل.³

تم تطبيق الإشغال ذات المنفعة العامة و ذات استعمال مكثف لليد العاملة على مرحلتين:⁴

✓ المرحلة الأولى (1997-2000): تم تمويل هذه البرامج من خلال قرض خارجي قيمته 50 مليون دولار من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أنشأ هذا الجهاز في هذه المرحلة 140000 منصب شغل و 3846 ورشة، أي حوالي 36 شخص لكل ورشة، وتم إنشاء 42000 منصب شغل دائم.

✓ المرحلة الثانية (2001-2004): استفادت وكالة التنمية الاجتماعية خلال هذه المرحلة من غلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار جزائري لإنشاء حوالي 22000 منصب شغل ثابت سنويا باعتبارها الوكالة المسيرة لهذا البرنامج.

7. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): لقد اعتمدت الحكومة جهازا جديدا لتأطير سياسة دعم التشغيل في 2 جويلية 1996 ، و المتعلق بدعم تشغيل الشباب مع تحديد أشكال هذا الدعم، و تكلفت بتأطير و تطبيق هذا الجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويهتم هذا الجهاز بثلاث نقاط أساسية:⁵

✓ إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق.

✓ تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي و المالي فيما يخص تقييم الأخطار و اتخاذ الآراء لتمويل المشاريع.

✓ إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة و الاستشارة.

8. عقود ما قبل التشغيل (CPE): يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية و الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة ، و يهدف إلى زيادة العروض و تشجيع و تسهيل إدماج المتحصلين على

¹ Cnes, rapport national sur le développement humain ,pnud,2006,pp55-65

² علوي عمار، مرجع سبق ذكره، ص 5.

³ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 282.

⁴ بن فايزة نوال، "إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 _حالة الوكالة الوطنية للتشغيل_"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص 77.

⁵ غريزي سليمة، "دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص 111.

شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل.¹

9. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات و الهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع و دراستها و من ثم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، تهدف إلى تشجيع و تطوير الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها و تطبيق المزايا الجبائية المرتبطة بالاستثمار و الذي ينعكس إيجاباً في إحداث مناصب العمل.² حيث وردت هذه الوكالة في المادة 07 من قانون الاستثمار. و عدد المشاريع الممولة من طرف ANDI و عدد الاجراء تزيد من 2005 الى 2008 في كل قطاعات النشاط، حيث كان عدد المشاريع 2253 سنة 2005 ليصل الى 16925 سنة 2008، اما عدد الاجراء كان 63451 سنة 2005 ليصل الى 196754 سنة 2008 و ايضا زادت قيمة تمويل المشاريع من 511 مليار دج سنة 2005 الى 2402 مليار دج سنة 2008.

10. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 14/1 المؤرخ في 2004/1/22 و هي آلية جديدة تهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة و دعمها و متابعتها، يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفيين و النساء الماكثات بالبيت و تتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 و 400000 دج.³ ومن المساعدات والخدمات التي يوفرها الجهاز:

✓ سلفه بدون فائدة لا تتعدى 30.000 دج موجهة لشراء المواد الأولية.

✓ قرض بنكي صغير للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50000 دج أي 05 مليون سنتيم و 400.000 دج أي 40 مليون سنتيم بفوائد مخفضة بنسبة 80 % إلى 90 %.

11. الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM): هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 90/259 المؤرخ في 1990/9/8 المعدل و المكمل للأمر رقم 71/42 المؤرخ في 1971/6/17، و بذلك فان الوكالة تعتبر من بين أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، و تتكون من المديرية العامة، 11 مديرية جهوية و حوالي 165 وكالة محلية، تكمن مهامها الأساسية في تنظيم سوق الشغل و تسيير العرض و الطلب.⁴

12. تجربة صندوق الزكاة: تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري في سنة 2003، حيث كان ينشط عن طريق اللجان (المركزية و الولائية القاعدية)، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب مرسوم تنفيذي و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على

¹ غالم عبد الله، "اجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر"، ملتقى استراتيجي الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 5.

² دحماني محمد أدريوش، "اشكالية التشغيل في الجزائر"، محاولة تحليل، اطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 225.

³ علوي عمار، مرجع سبق ذكره، ص 6.

⁴ بن طحين محمد عبد الرحمن، "دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008"، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2010، ص 73.

جمع موارد الزكاة و توزيعها و تحديد طرق صرفها ، من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين و يسدد في أجل لا يتعدى أربع سنوات.¹

وعلى المستوى الحصيلة الوطنية لإجمالي الأموال المجمعة، فمنذ 2003، الملاحظ أن هنالك تزايد في إجمالي زكاة الأموال المحصلة، بلغ سنة 2009 حدود 61.4 مليار دج، في حين أنه لم يتجاوز عتبة 12 مليار دج سنة 2003، مروراً بأكثر من 36.7 مليار دج العام 2005 وقاربة 48 مليار دج سنة 2007،² مما أسهم صندوق الزكاة الجزائري في إنشاء أنشطة متعددة في العديد من المجالات تم من خلالها توظيف شخصين في المدى المتوسط لكل مشروع على الأقل، وتم توزيع حوالي 4726 قرضا حسنا منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2009.

¹ دارني سميرة، "صندوق الزكاة بين الواقع و الآفاق"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010، ص 114.

² موقع (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف/ الجزائر): متاح على الرابط: <http://www.marwakf-dz.org> تم الإطلاع: 2018-04-02.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل القيام بدراسة نظرية لأبرز التطورات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016 و التي كانت لها انعكاسات واضحة على الإيرادات النفطية و التي شهدت تذبذبا كبيرا مما انعكس على التدفقات المالية الواردة لهذه الاقتصاديات و خاصة الاقتصاد الجزائري, و من جهة أخرى فقد انعكس هذا التطور في الإيرادات النفطية على قدرة السلطات المالية في الإنفاق العام, و كذا على أداء النشاط الاقتصادي و هو الأمر الذي أدى بالدولة إلى إتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية و التي تمثلت في زيادة الإنفاق العام بما نجم عنه تكبدها انخفاض كبير في فائض ميزانيتها العامة, تخوفا من عواقب هذا التذبذب و التي من شأنها تحويل التباطؤ الاقتصادي فيها إلى كساد.

كما تعرضنا إلى جانب آخر في الاقتصاد الجزائري و هو جانب التشغيل و أهم محدداته و معدلات البطالة خلال نفس الفترة 2000-2016 و ذلك من أجل الكشف عن التفاعلات الديناميكية بين حجم التشغيل و المتغيرات المفسرة له. من جهة و محاولة إيجاد طبيعة العلاقة بين هذا الأخير و الجانب النفطي من جهة أخرى, و قد أسفرت هذه الدراسة أن أهم محددات التشغيل في الجزائر تمثلت في معدل النمو الاقتصادي و الإنفاق العام و سعر البترول, و أن الإنفاق العام كان بمثابة المحدد الرئيسي لحجم التشغيل و الذي يتأثر مباشرة بحجم العوائد النفطية للدولة.

تمهيد

لم يعد حاليا علم الاقتصاد مسرحا لاستعراض النظريات الاقتصادية المختلفة التي تبني أحكامها على الاستنباط و المنطق, حيث أصبحت المهمة الأساسية للاقتصادي هي محاولة النفاذ إلى البيئة الاقتصادية لتفهم متغيراتها, و يمكن انجاز ذلك عن طريق استخدام أساليب الاقتصاد القياسي و التي قد تؤدي إلى التوصل إلى نظريات جديدة أو إلى ضرورة تعديل النظريات القائمة.

و بعد أن قمنا خلال الفصل السابق بدراسة نظرية حول تقلبات أسعار النفط الخام و التشغيل, و المشاكل الاقتصادية التي وقعت في ظل الأزمات النفطية, التي اختلفت تأثيراتها سواء كانت بالإيجاب أو السلب على الاقتصاد الجزائري, من جهة و التي قد تؤثر على التشغيل من جهة أخرى, فأدى ذلك إلى تغير السياسة الاقتصادية من خلال محاولة فصل العلاقة التي كانت تربط الاقتصاد الوطني بحركة أسواق النفط العالمية, و كذا العلاقة التي تربط تقلب أسعار النفط بالتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1980-2016).

من خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة قياسية و تحليلية لكل هذه المعطيات النظرية معتمدين في ذلك على مجموعة معطيات إحصائية, نرى أنه من الواجب دراستها و هذا لارتباط بعضها ببعض, و سنحاول معرفة فيما إذا كانت هذه الدراسة الإحصائية تتوافق مع النظرية الاقتصادية, من خلال البحث عن مدى استجابة حجم التشغيل للتغيرات في أسعار النفط في الجزائر.

سنتناول في هذا الجزء التطبيقي الدراسة القياسية للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط و تطورات حجم التشغيل في الجزائر و ذلك بالاعتماد على البيانات السنوية خلال الفترة 1980-2016. و سوف نعتمد على أسلوب التكامل المشترك لإثبات أو إنكار وجود علاقة على المدى الطويل, حيث أنه و من المتفق عليه و بشكل عام, أن النماذج التي يتم تقديرها من خلال الطرق القياسية التقليدية تعاني مما يسمى الانحدار الزائف, و البيانات مأخوذة من البنك العالمي, صندوق النقد الدولي, بنك الجزائر و منظمة الأوبك.

لذلك سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الجانب القياسي النظري

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على قطاع التشغيل في الجزائر

المبحث الأول: الجانب القياسي النظري

القياس الاقتصادي من بين أهم فروع علم الاقتصاد التي يرجع إليها الباحث الاقتصادي لشرح مختلف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى محاولة التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية في المستقبل، باستعمال الطرق الإحصائية، لمعرفة الاقتصاد القياسي من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الاقتصاد القياسي

يعد الاقتصاد القياسي التحليلي أحد فروع علم الاقتصاد المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، و الاقتصاد القياسي شأنه شأن سائر العلوم الاجتماعية يحفل بالعديد من التعريفات، ربما يقترب عددها من عدد المهتمين بهذا العلم، فقد تعددت مداخل و زوايا تعريفه و إنشئ عن ذلك عدم وجود ما يمكن أن نعتبره تعريف جامع مانع لهذا الفرع المتميز من الدراسات الاقتصادية الحديثة. كما أن له علاقة وثيقة بالرياضيات و الطرق الإحصائية، و هناك كثير من الالتباس بينه و بين الاقتصاد الرياضي و الإحصاء الاقتصادي، و سنحاول توضيح مفهوم الاقتصاد القياسي و منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

الفرع الأول: مفهوم القياس الاقتصادي: هناك توجه ملحوظ فرضه التطور العلمي و التكنولوجي الذي تشهده جميع ميادين البحث العلمي نحو ما يعرف بالتحليل الرياضي الإحصائي، بعد أن كانت تكتفي فقط بالتحليل الوصفي و الإنشائي.

إشتق مصطلح الاقتصاد القياسي من كلمتين من أصل يوناني، Economic أي إقتصادي و Metrics تعني قياس، أي (القياس الإقتصادي) و مهمته قياس العلاقات الاقتصادية، و يحدده (سامويلسون Samuelson) بأنه فرع من علم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعينا بتطور النظرية الاقتصادية و الطرائق الإحصائية¹، كما يمكن تعريفه كما يلي: (الاقتصاد القياسي هو توليفة معينة تجمع بين كل من النظرية الاقتصادية و الاقتصاد الرياضي و الإحصاء، إلا أنه يمثل فرعاً مستقلاً بذاته عن كل الفروع السابقة)².

"و بذلك يمكن القول بأن الاقتصاد القياسي هو تكامل للنظرية الاقتصادية مع الرياضيات و الأساليب الإحصائية بهدف إختبار الفروض عن الظواهر الاقتصادية، و تقدير معاملات العلاقات الاقتصادية، و التنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر الاقتصادية"³.

و يمكن أن نميز بين الاقتصاد القياسي النظري و الاقتصاد القياسي التطبيقي:⁴

✓ **الاقتصاد القياسي النظري:** و الذي يهتم بدراسة و تطوير الطرق و الأساليب الإحصائية الخاصة بقياس العلاقات

الاقتصادية التي يتضمنها النموذج الإقتصادي القياسي، و من بين هذه الطرق نذكر على سبيل المثال طريقة المربعات الصغرى، كما أنه

¹ وليد إسماعيل السيفو و آخرون، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، دار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 22.

² نعمة الله نجيب إبراهيم، "مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص 02.

³ حسين علي بخت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 18.

⁴ موري سمية، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية -دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2010/2009، ص 189-188.

يناقش الافتراضات التي تقوم عليها هذه الطرق، و خصائصها الإحصائية و مشاكلها القياسية، هذا بالإضافة إلى وسائل علاج هذه المشاكل.

✓ الإقتصاد القياسي التطبيقي: و الذي يختص بتطبيق الطرق القياسية النظرية في مجال معين من مجالات النظرية الإقتصادية

مثل: الطلب، العرض، الإنتاج و الإستهلاك و غيرها، و لعلنا المهدف من ذلك هو قياس العلاقات الإقتصادية في الواقع و إختبار مدى التوافق بين النظرية و الواقع، بالإضافة إلى التنبؤات الخاصة بتطور الظاهرة الإقتصادية في المستقبل.

و ما يمكن الإشارة إليه أن إحتواء الإقتصاد القياسي على هذين الفرعين لا يعني أن هناك فصلا تاما بينهما، فالإقتصاد القياسي التطبيقي يستخدم طرق القياس التي يتضمنها الإقتصاد القياسي النظري، و هذا في كثير من الأحيان يساعد على الوصول إلى طرق قياس جديدة للتغلب على بعض المشاكل التي تواجه طرق قياس الإقتصاد القياسي النظري.

الفرع الثاني: أهداف القياس الإقتصادي: يسعى الإقتصاد القياسي بمختلف مناهجه إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية ألا و هي:¹

✓ بناء النماذج القياسية الإقتصادية، أي بناء نموذج القياس الإقتصادي من النموذج عن طريق إختيار الشكل الدالي، و تخصيص الهيكل العشوائي للمتغيرات و هكذا، و تمثل هذه المرحلة مشكلة تصور الصياغة الرياضية في منهجية القياس الإقتصادي.

✓ تقدير و إختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة، و تمثل هذه العملية المرحلة الإحصائية للمقياس الإقتصادي.

✓ إستعمال النماذج المقدرة بغرض التنبؤ، التحليل الإقتصادي، أو إتخاذ القرارات المناسبة.

الفرع الثالث: نظرية القياس الإقتصادي: تتميز مهمة نظرية الإقتصاد القياسي أساسا في قياس العلاقات و تكييفها مع مميزات الظواهر الإقتصادية التي يمكن إخضاعها إلى التجربة المخبرية و ذلك بتطبيق أدوات إحصائية طورت لملائمتها، بهدف تحليل بين المتغيرات الإقتصادية في إطار دراسة علمية دقيقة.²

الفرع الرابع: منهج البحث في الإقتصاد القياسي: يمر أي بحث قياسي إقتصادي بأربع مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:³

1. **تعيين النموذج:** يقصد به صياغة العلاقة الإقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يتمكن من قياس معالمها

بإستخدام الطرق القياسية مرورا بالمراحل التالية:

✓ تحديد متغيرات النموذج.

✓ صياغة الشكل الرياضي للنموذج.

✓ تحديد توقعات النظرية مسبقا.

¹ صالح تومي، "مدخل لنظرية القياس الإقتصادي"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 05.

² بن أحمد أحمد، "النمذجة القياسية للإستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 1988-2007"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008، ص 59.

³ حنان بقاط، "نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الأقتصادية منذ 1994"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2007، ص 80-84.

2. **تقدير معاملات النموذج:** بعد تعيين النموذج تأتي مرحلة تقدير المعاملات و تتم عملية التقدير باستعمال الطرق

الإحصائية منها طريقة المربعات الصغرى (Moindres Carrés Ordinaires), و طريقة المعقولة العظمى

(Maximum de Vraisemblance) و تتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

✓ تجميع البيانات التي تستخدم لتقدير معاملات النموذج.

✓ إختبار شرط التعرف الخاص بالدالة.

✓ التعامل مع مشاكل التجميع الخاصة بمتغيرات بعض الدوال.

✓ إختبار درجة الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة).

✓ إختيار الأسلوب المناسب لعملية القياس.

3. **تقييم المعلمات المقدرة ثم التنبؤ:** فبعد إنتهاء مرحلة تقدير القيم الرقمية لمعطيات النموذج, يتم اللجوء إلى بعض المعايير

التي يتم وفقها معرفة إذا ما كانت هذه المعطيات لها مدلولية من الناحية الاقتصادية أم لا, و امكانية الاعتماد عليها في عملية التنبؤ.

أ. **تقييم معلمات النموذج:** يتم كما سبق ذكره تقييم معلمات النموذج وفق معايير اقتصادية, احصائية و قياسية هي:

✓ **المعايير الاقتصادية:** و هي تتعلق بإشارة المعلمات المقدرة و حجمها, حيث أن النظرية الاقتصادية تضع شروطا حول

حجم و اشارة هذه المعلمات, فإذا كانت هذه المعلمات لا توفى شروط النظرية الاقتصادية, فإنه بالامكان أن يكون ذلك مبررا كافيا لرفض هذه المعلمات.

✓ **المعايير الاحصائية:** من هذه المعايير اختبار ستيودنت (Student) و فيشر (fisher), و التي تهدف إلى اختبار مدى

وجود ثقة احصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج.

✓ **المعايير القياسية:** تعتبر من أهم المعايير المعتمد عليها, و التي تهدف إلى التأكد من أن الفرضية التي تقوم عليها المعايير

الاحصائية منطقية مع الواقع, فإذا تحققت هذه الفرضيات فالمعلمات ستكتسب صفات مهمة, هي عدم التحيز و

الاتساق, و إذا لم تتحقق هذه الفرضيات فالمعلمات ستفقد بعض الصفات السابقة, و يؤدي ذلك إلى عدم صلاحية

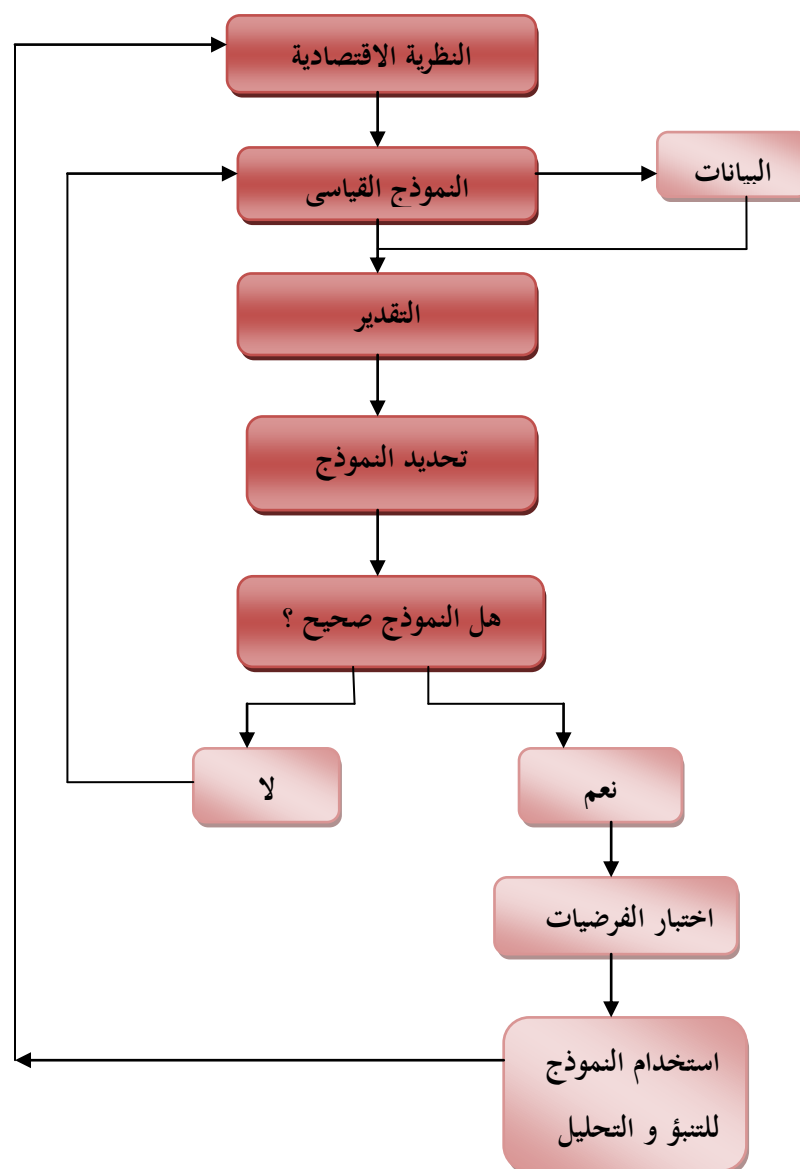
المعايير الاحصائية, في قياس مدى ثقة المعلمات المقدرة, و التي من بينها اختبارات الارتباط الذاتي و اختبار التعدد الخطي.

ب. **قدرة النموذج على التنبؤ:** إن التنبؤ هو تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة للمستقبل بماء على معطيات الماضي,

و يفترض أن سلوك الظواهر الاقتصادية في المستقبل القريب ما هو إلا امتداد لسلوكها في الماضي, لكنه قد يتأثر بحدوث

تغيرات فجائية من الممكن أن تؤدي إلى عدم دقته حول مستقبل بعض الظواهر الاقتصادية.

الشكل رقم: (1-2): الخطوات التي يتم اتباعها في التحليل القياسي لنموذج اقتصادي



المصدر: من اعداد الطالبة: بالاعتماد على المصدر: د. نورة عبد الرحمن اليوسف, "محاضرات في الاقتصاد القياسي, كلية العلوم الادارية, جامعة الملك سعود, ص 10.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه يلخص كل المراحل التي تمر بها عملية تقدير نموذج قياسي, حيث تبدأ من تحديد النظرية الاقتصادية المراد التحقق منها ثم نحدد النموذج المناسب لهذه النظرية من بين النماذج المعروفة في القياس الاقتصادي و نحدد البيانات ثم نقوم بالتقدير حسب الطريقة الصحيحة لنحصل على معادلة التي تمثل لنا النموذج المدروس للتأكد من صحته لإختبار فرضيات النظرية الاقتصادية المطبقة, لنحصل في الأخير على نموذج خالي من الأخطاء و يكون صالح للتنبؤ و تحليل الظاهرة المراد دراستها.

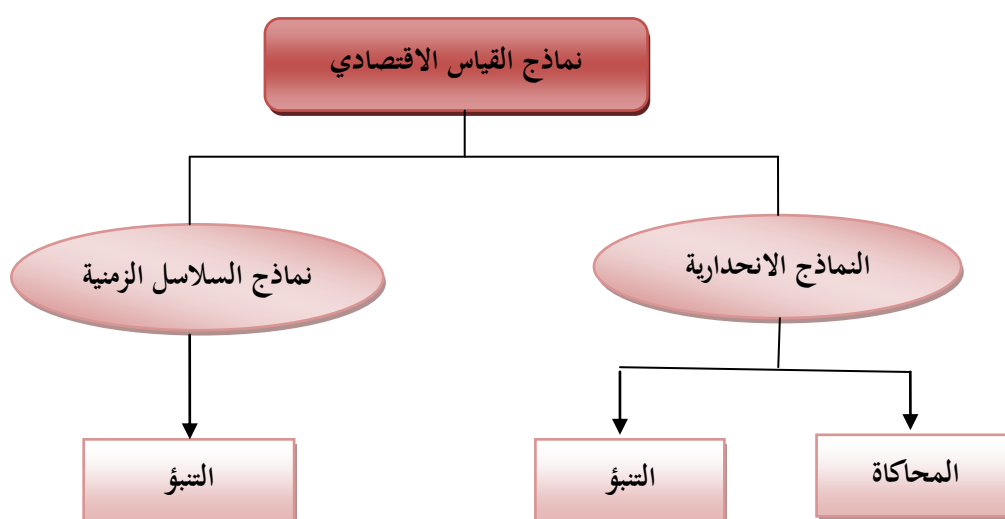
الفرع الخامس: أنواع نماذج القياس الإقتصادي: بعد تطرقنا خلال الجزء السابق إلى كيفية تعيين النموذج و تقدير المعلمات, لابد من التنويه إلى أن فرع الاقتصاد القياسي هو فرع من فروع علم الاقتصاد, و الذي يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية تقديرا و كميا, تمهيدا لاستخدامها.

"النموذج القياسي (econometric model) و هو عبارة على معادلة أو مجموعة من المعادلات و التعاريف و الفروض سواء كانت خطية أو غير خطية, و هو يحتوي على متغير أو أكثر من المتغيرات العشوائية".¹

فعملية بناء نموذج قياسي لهدف يداغوجي أو لأغراض أخرى تتم بالاستعانة بعلوم أخرى, هي علم الاقتصاد و الذي يفيد في وضع الهيكل النظري للنموذج. علم الرياضيات و دوره يتمثل في صياغة النظرية الاقتصادية في قالب رياضي (معادلة أو مجموعة معادلات, سواء كانت سلوكية أو توازنية).

فنماذج القياس الاقتصادي يمكن أن تنقسم إلى قسمين هي النماذج الانحدارية و نماذج السلاسل الزمنية.

الشكل رقم (2-2): أنواع نماذج القياس الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المصدر: مولود حشمان, "نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى", الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2002, ص 06.

فنماذج القياس الاقتصادي تساعد في معرفة سلوك بعض المتغيرات في الماضي, و يتم التنبؤ بسلوكها في المستقبل بالإضافة إلى أنها تساعد في تحليل السياسة الاقتصادية للبلد في اتخاذ بعض القرارات سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

1. النماذج الانحدارية: **Regression Models** : إن هذه النماذج تشرح متغير تابع بواسطة متغير أو مجموعة من

المتغيرات المستقلة في أبسط أشكالها, و أبسط مثال توضيحي¹ لذلك هو النموذج الكينزي للاستهلاك, و الذي يكتب

على الشكل التالي:

¹ محمد لطفي فرحات, "مبادئ الاقتصاد القياسي", ليبيا, الدار الجماهيرية, بنغازي, 1986, ص 11.

$$C_t = f(Y_t, U_t) \dots \dots \dots (1-2)$$

فالنظرية الاقتصادية تعجز عن تحديد شكل الدالة $f(\cdot)$ وكذلك عدد متغيراتها، فالتغلب على هذا الاشكال يكون بواسطة رسم بياني مزدوج بين المتغير التابع و المستقل، و بافتراض أن العلاقة التي تربط الدخل بالاستهلاك هي دالة خطية تكتب بالعلاقة التالية:

$$C_t = \alpha + \beta Y_t + U_t \dots \dots \dots (2-2)$$

مع أن Y_t هي المتغير المستقل (المؤثر) و C_t هو المتغير التابع (المتأثر)، و يتحدد المتغير الآخر بمعرفة المتغير الأول (المستقل)، أما α فهي الاستهلاك التلقائي و β هو الميل الحدي للاستهلاك.

إن هذا النموذج يعتبر من بين نماذج الانحدار البسيطة، و التي علاقتها العامة تكتب على الشكل التالي:

$$Y = \alpha + \beta X + \mu \dots \dots \dots (03)$$

مع أن Y هو المتغير التابع و X هو المتغير المستقل و μ هو خطأ في تغير y .

أما نماذج الانحدار المتعدد² تكتب على الشكل الموالي:

$$Y_t = \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \dots \beta_k X_{ki} + \mu \dots \dots \dots (4-2)$$

فالمغيرات المستقلة أو المفسرة هي X_{ji} و المتغير التابع هو Y_i ، إذن y مشروح من طرف k متغير مستقل.

2. نماذج السلاسل الزمنية: Time séries models: يختلف هذا النوع عن النماذج الانحدارية من حيث الهدف و البنية،

حيث تعد من أهم أساليب الاستدلال حول المستقبل بناء على أحداث الماضي و الحاضر، فهي عبارة عن مجموعة من

القياسات -المشاهدات الكمية- المأخوذة عن متغير أو مجموعة من المتغيرات مترتبة وفقا لزمّن حدوثها.

فالسلاسل الزمنية تبين التغير الذي يحدث في قيم متغير ما بدلالة الزمن سواء كان هذا المتغير منتظما أو غير منتظم. تتكون السلسلة

الزمنية من عناصر جوهرية، تفيد في تحديد سلوكها في الماضي و في المستقبل، و تتمثل في³ مركبة الاتجاه العام (T_t)، المركبة الفصلية

(S_t) و المركبة الدورية (C_t) و المركبة العشوائية (μ_t).

¹ فوض جمال، "نظرية الاقتصاد القياسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 51.

² مولود حشمان، "نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 07.

George Bresson ,Alain Pirotte " **Econométrie des séries temporelles** " Presses universitaires de France , Paris 1995

فمن خلال هذه المركبات يمكن أن نميز الأشكال التالية للسلسلة الزمنية:

✓ الشكل التجميعي Additif و الذي يكتب وفق العلاقة التالية:

$$X_t = T_t + S_t + C_t + \mu_t \dots (5-2)$$

✓ الشكل الجدائي Multiplicatif و الذي يكتب وفق العلاقة التالية:

$$X_t = T'_t S'_t C'_t \mu'_t \dots (6-2)$$

أما تحديد هذه الأشكال، فيتم باختبار Bays- Ballot و هذا انطلاقاً من قيم الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل سنة، لتبسيط هذا الاختبار نقوم بتقدير معلمات المعادلة $\sigma_i = \beta_0 + \beta_1 \bar{X} + \mu$ بطريقة المربعات الصغرى العادية، ثم نقوم بتحديد المعامل β_1 . فإذا كان هذا الأخير معنوي غير مختلف عن الصفر ($\beta_1 = 0$) فهنا نقبل الشكل التجميعي، و العكس إذا كان ($\beta_1 \neq 0$) فهنا نقبل الشكل الجدائي.

المطلب الثاني: ديناميكية نماذج الانحدار الذاتي و التكامل المشترك

بعدما قمنا خلال المطلب الأول بدراسة منهجية البحث في الاقتصاد القياسي و إبراز أنواع هذه النماذج فاهتمامنا خلال هذا المطلب منصب حول دراسة نماذج السلاسل الزمنية، و التي نخصص فيها الدراسة على نماذج الانحدار الذاتي.

إن نماذج الانحدار الذاتي تساعد في تحليل آثار السياسة الاقتصادية من خلال محاكاة الصدمات العشوائية، لكن شيء مهم يسبق تلك العملية و هو تحليل العلاقة الحقيقية الموجودة بين المتغيرات، و يكون ذلك عن وجود شعاع تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. لهذا سنقوم بدراسة ديناميكية هذا النموذج مع التركيز أكثر على علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات و نموذج تصحيح الخطأ.

الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

1. الخصائص الإحصائية لصفة استقرار السلسلة الزمنية: نقول عن سلسلة أنها ذات معنى واسع للإستقرار (wide

sense stationarity)، أو ذات تباين مشترك مستقر إذا كانت أوساطها، تبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن إذا:¹

✓ تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن: $E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$

✓ ثبات التباين عبر الزمن:

$$var(y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = var(y_{t+k}) = E[y_{t+k} - E(y_{t+k})]^2 = \sigma^2$$

✓ أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين، و ليس على القيمة الفعلية للزمن

الذي يحسب عند التباين، أي على الفرق بين الفترة t_1, t_2 و ليس على t_2 أو t_1 .

¹ سعيد هنتات، "دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2006، ص 137-138.

$$\text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \text{cov}(Y_{t+k}, Y_{t+k+s})$$

2. إختبار الإستقرار: تتصف معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بخاصية عدم الاستقرار، وذلك لأن معظمها يتغير و ينمو مع الزمن، مما يؤدي إلى عدم استقرار متوسط و تباين هذه السلاسل و ارتباطها بالزمن، لذلك فإن استخدامها بهذا الشكل يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف. لذلك فإن من الضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (Dikey-Fuller, 1979, 1981) (ADF) و اختبار (Phillips and Perron, 1988) "pp".

أ. إختبار ديكي - فولر Dickey- Fuller (DF) test

أصبح إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية لإختبار الاستقرار le test de stationnarité من أجل المسلمات في الدراسات التطبيقية لما لموضوع استقرار المتغيرات من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل. و لفحص خواص السلاسل الزمنية و التأكد من مدى استقرارها و تحديد رتبة تكاملها فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (Le test de Racine Unitaire).

و من أشهر اختبارات جذر الوحدة اختبار ديكي فولر الموسع (A.D.F, 1981):¹

اقترح العالمان ديكي و فولر ثلاثة نماذج لتمثيل أو توصيف السلسلة الزمنية موضوع البحث (X_t)

✓ النموذج الأول: هو نموذج بدون ثابت (sans constante) و بدون اتجاه عام (sans tendance)

$$\nabla X_t = \phi X_{t-1} + \sum_{j=1}^p \gamma_j \Delta X_{t-j} + n_t \dots \dots \dots (7-2)$$

حيث ($\nabla X_t = X_t - X_{t-1}$) مستوى الفرق الأول للمتغير X_t , n_t : حد الخطأ العشوائي

✓ النموذج الثاني: هو نموذج مع ثابت (μ) (avec constante) و بدون اتجاه عام (sans tendance)

$$\nabla X_t = \phi X_{t-1} + \mu + \sum_{j=1}^p \gamma_j \Delta X_{t-j} + n_t \dots \dots \dots (8-2)$$

✓ النموذج الثالث: هو نموذج مع ثابت (λ) (avec constante) و مع اتجاه عام (t) (sans tendance)

$$\nabla X_t = \phi X_{t-1} + \lambda + \delta_t + \sum_{j=1}^p \gamma_j \Delta X_{t-j} + n_t \dots \dots \dots (8-2)$$

¹ د. شفيق عريش و آخرون، "اختبارات السببية و التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد (33)، العدد (05)، 2011، ص 83-84.

من النماذج الثلاثة السابقة قمنا بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطل $\left[\sum_{j=1}^p \gamma_j \Delta X_{t-j} \right]$ للتخلص من الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، و لتحديد عدد الفجوات الزمنية p يتم عادة استخدام معايير مثل: (Akaike, Schwarz).

نطبق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (MCO) لتقدير معاملات النماذج الثلاثة السابقة و نقارن قيمة احصائية (t) المقدرة للمعلمة مع القيمة الجدولية ل (D&F) و المطور بواسطة Mackinnon.

و في كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات من الشكل:

يوجد جذر وحدة (فرضية عدم الاستقرار) $H_0: (\phi = 1)$

لا يوجد جذر وحدة (فرضية الاستقرار) $H_0: (\phi \neq 1)$

ب. اختبار فيليبس و بيرون (1988) Phillips and Perron test¹:

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد (1988) Philips and Perron نفس التوزيعات المحدودة لإختباري DF و ADF. و يجري هذا الاختبار في أربعة مراحل:

✓ تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لإختبار Dickey-Fuller، مع حساب الإحصائية المرافقة.

✓ تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\epsilon}_t^2$ ، حيث $\hat{\epsilon}_t$ تمثل البواقي.

✓ تقدير المعامل المصحح S_1^2 ، المسمى التباين طويل المدى، و المستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة،

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\epsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\epsilon}_t \hat{\epsilon}_{t-i} \quad \text{حيث: (9-2).....}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات l Newey-West، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T ،

$$l \approx 4 \left(\frac{T}{100} \right)^{2/9} \quad \text{على النحو التالي:}$$

✓ حساب إحصائية فيليبس و بيرون: $t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$ ، و الذي يساوي -1 في

الحالة التقاربية (asymptotic) عندما تكون $\hat{\epsilon}_t$ تشويشا أبيض. هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك

كينون Mackinnon.

الفرع الثاني: التحليل الهيكلي لإختبارات التكامل المشترك:

¹ شبيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 212.

يمكن أن يقال أن التكامل المشترك يشير إلى طريقة الحصول على توازن أو علاقة طويلة المدى بين متغيرات غير مستقرة أو أنها تعني وجود طريقة تعديل تمنع الزيادة في خطأ علاقة المدى الطويل.

و قدم تحليل التكامل المشترك cointegration من طرف Granger سنة 1983 و من طرف Granger و Engel سنة 1987, و قد اعتبره الاقتصاديون مفهوما جديدا له أهمية كبيرة في مجال القياس الاقتصادي و تحليل السلاسل الزمنية.¹

يسمح تحليل التكامل المشترك بتحديد جيد للعلاقة الحقيقية بين المتغيرات, و هذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج ثم إزالته.

و تلخص فكرة التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين X_t, Y_t في أنه إذا كانت السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة (d) أي:²

$$X_t \sim I(d)$$

$$Y_t \sim I(d)$$

$$Y_t = a_0 + a_1 X_t + U_t$$

و إذا وجدت علاقة بين هذين المتغيرين مثل:

و هذه العلاقة متكاملة من الدرجة (b) حيث $(b < d)$ ففي هذه الحالة يوجد تكامل مشترك بين X_t و Y_t من الدرجة (b,d) و

$$X_t, Y_t \sim CI(d, b)$$

تكتب:

و تسمى الدالة $Y_t = a_0 + a_1 X_t + U_t$ بدالة الانحدار التكامل المشترك, و يمكن أن تعمم الفكرة إلى أكثر من متغيرين و في هذه الحالة فإن شرط تساوي السلاسل في التكامل قد لا ينطبق و إنما يشترط أن تكون درجة تكامل المتغير التابع لا تتجاوز درجة تكامل أي من المتغيرات المستقلة.

و توجد العديد من الاختبارات للكشف عن علاقة التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من أهمها:

1. إختبار أنجل-غرانجر 1987, Engel & Granger: حيث إقترح كل من أنجل و جرانجر سنة 1987 طريقة

لإختبار علاقة التكامل المتزامن ترتكز على مرحلتين أساسيتين و هما:

✓ المرحلة الأولى: تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية, بحيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك,

ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة ε_t و هي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى.

✓ المرحلة الثانية: فيتم اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي:³

$$\Delta \varepsilon_t = a + \delta \varepsilon_{t-1} + \Delta \varepsilon_{t-1} \quad \varepsilon_t, \dots \dots \dots IN(0)$$

¹ H Bourbounais : Economtrie , France « Dunod » Paris 1998. P 277

² د. كنعان عبد الطيف و آخرون, "دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك", المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, العدد 33, 2012, ص 154.

³ الطيب مزوري و آخرون, "دراسة قياسية حول أثر اندماج الدول النفطية في النظام التجاري المتعدد الأطراف-حالة دولة السعودية", مجلة أداء المؤسسات الجزائرية, العدد 08, 2015, ص 160.

فإذا كانت إحصائية: τ لمعلمة ε_{t-1} معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $\Delta \varepsilon_t \rightarrow I(1)$, بوجود جذر وحدة في البواقي و نقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو $\Delta \varepsilon_t \rightarrow I(0)$ و بالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة, و أن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة و غير مضللة. أما إذا كانت سلسلة البواقي غير ساكنة في المستوى, فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين و أن العلاقة مضللة و لا يمكن الركون إليها.

2. نموذج تصحيح الخطأ ECM: يمكننا نموذج تصحيح الخطأ ECM من فحص و تحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل. و قد أوضح Engel & Granger كيف يمكن إدخال طريقة (Granger, 1969) التقليدية لإختبار السببية في نموذج تصحيح الخطأ ECM. فإذا كانت المتغيرات في نموذج VAR متكاملة تكاملاً مشتركاً فإنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ المشتق من VAR من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية و تقدير سرعة تكيف أي إختلال في الأجل لقصير للوصول إلى التوازن طويل الأجل بين المتغيرات لتقدير نموذج ECM يتم إدخال مقدرات سلسلة بواقي العلاقة طويلة الأمد كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة

$$[\hat{Z}_{t-1} = Y_{t-1} - \hat{\alpha} - \hat{\beta}_{t-1}] \text{ في نموذج VAR وفق المعادلة التالية:}^1$$

$$Y_t = \gamma \hat{Z}_{t-1} + \sum_{i=0}^p \alpha_i \Delta X_{t-1} + \sum_{j=1}^p b_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (11-2)$$

حيث γ معلمة سرعة التعديل للتوازن, و تحديداً تقيس نسبة إختلال التوازن في الفترة السابقة ($t-1$) التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة الزمنية t .

يتم إختبار الفرض التالي: $\gamma < 0 \Leftarrow$ وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات قيد الدراسة.

3. إختبار جوهانسن-جيسلس: لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك, اقترح (Johansen) اختباراً يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة يتم حسابها بإتباع الخطوتين التاليتين:²

✓ الخطوة الأولى: حساب البواقي $\hat{u}_t$ و $\hat{v}_t$ من خلال النموذجين التاليين:

$$\nabla Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{A}_2 \nabla Y_{t-2} + \dots \dots + \hat{A}_p \nabla Y_{t-p} + u \quad \text{الانحدار الأول:}$$

$$Y_{t-1} = \hat{A}'_0 + \hat{A}'_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{A}'_2 \nabla Y_{t-2} + \dots \dots + \hat{A}'_p \nabla Y_{t-p} + u \quad \text{الانحدار الثاني:}$$

¹ د. شفيق عربش و آخرون, مرجع سبق ذكره, 85.

² Régis Bourbonnais, *Économétrie*, Paris, édition 9, 2015, pp, 311-310

$$Y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \vdots \\ y_{k,t} \end{bmatrix} \text{ مع:}$$

u_t و v_t هي مصفوفات البواقي ذات بعد (k, n) حيث k هو عدد المتغيرات و n عدد المشاهدات.

✓ الخطوة الثانية: حساب مصفوفات التباين-التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية، نقوم بحساب أربع مصفوفات

ذات بعد (k, k) انطلاقاً من بواقي التقدير $\hat{u}_t$ و $\hat{v}_t$

$$\hat{\Sigma}_{uu} = (1/n) \sum_{t=1}^T u_t u_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vv} = (1/n) \sum_{t=1}^T v_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{uv} = (1/n) \sum_{t=1}^T u_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vu} = (1/n) \sum_{t=1}^T v_t u_t'$$

و يتم الحصول على k قيمة ذاتية للمصفوفة M ذات بعد (k, k) التي يمكن حسابها كما يلي:

$$M = \hat{\Sigma}_{vv}^{-1} \hat{\Sigma}_{vu} \hat{\Sigma}_{uu}^{-1} \hat{\Sigma}_{uv}$$

و لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، اقترح (Johansen and Juselius) اجراء اختبارين. الأول اختبار الأثر (Trac)

لإختبار فرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد $r=q$ ، و تحسب إحصائية نسبة الإمكانية لهذا الإختبار من العلاقة التالية:¹

$$\lambda_{trac} = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \hat{\lambda}_i) \dots \dots \dots (12-2)$$

حيث $\lambda_p, \dots, \lambda_{r+1}$ هي أصغر قيم المتجهات الذاتية $p-r$. و تنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل يساوي على الأكثر r . أي عدد المتجهات يقل أو يساوي r . الاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية القصوى (λ_{max}) و التي تحسب إحصائيته بالعلاقة التالية:

$$\lambda_{max} = (r, r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1}) \dots \dots \dots (13-2)$$

و يجري اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود $r+1$ من متجهات التكامل المشترك.

¹ Mamdouh ALKHATIB ALKSWANI, Cointegration, Error Correction, and the Demand for Money in Syrian, Economic Dept, Saudi Arabia, p9

الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM): يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM في حالة وجود (k) متغير في النموذج المدروس، إذ تكون لدينا حالتين بالنسبة للاختبارات:

1. حالة وجود شعاع للتكامل المتزامن وحيد: حيث نستعمل طريقة Engle و granger لتقدير نموذج تصحيح الخطأ، و يكون ذلك وفق المرحلتين التاليتين:

✓ المرحلة الأولى: يتم من خلالها تقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية و حساب البواقي:

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 x_{1t} - \dots - \hat{B}_k x_{kt} \dots \dots \dots (14-2)$$

✓ المرحلة الثانية: يتم فيها تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية.

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta_{n1t} + \alpha_2 \Delta_{n2t} + \dots \alpha_k \Delta_{nkt} + * 1 \alpha_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (15-2)$$

2. حالة وجود عدة أشعة للتكامل المتزامن: نلجأ إلى تقدير النموذج الشعاعي (VECM) لتصحيح الخطأ Modèle

vectoriel a correction d'erreur, ففي حالة وجود متغيرين فإن النموذج تصحيح الأخطاء يعطى بالعلاقة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta_{xt} + \alpha_2 e_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (16-2)$$

ما يمكننا من إيجاد علاقة بين تغيرات (y_t) و تغيرات (x_t) و عليه و بالرغم من وجود هذه العلاقة في المدى الطويل أي:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{B}x_t + e_t \dots \dots \dots (17-2)$$

و بالتالي احتمال وجود علاقة للنموذج الديناميكي في المدى القصير كالتالي:

$$\Delta y_t = c + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t, \lambda \leq 0$$

$$\Delta x_t = \hat{c} + \hat{\lambda} e_{t-1} + \hat{\varepsilon}_t, \lambda \leq 0$$

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على قطاع التشغيل في الجزائر

قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة سنحاول في هذا المبحث استعراض و تشخيص بيانات الدراسة و كذا الأدوات المستعملة في تحديد و تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

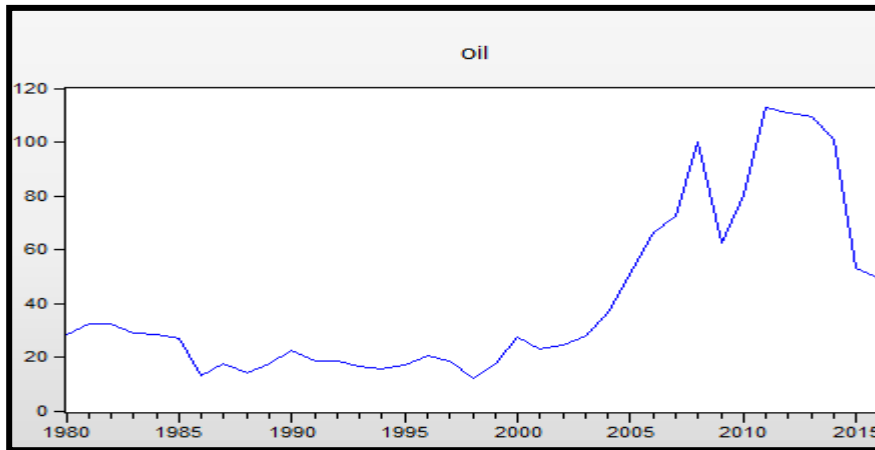
المطلب الأول: خلفية و متغيرات الدراسة

نعمد في تكوين النموذج المفسر لعلاقة أسعار النفط بحجم التشغيل على بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية و التي تلعب دورا أساسيا في توضيح و تجسيد معالم موضوع الدراسة, دون الخوض في بعض المحددات التي يصعب قياسها و لا تتوفر عنها إحصائيات كافية, ناهيك عن تعدد هذه المؤشرات و تنوعها بالشكل الذي يصعب عملية الحصر, لذلك و نتيجة لهذه الأسباب حاولنا بناء نموذج معتمد على الدراسات السابقة للموضوع و النظريات الاقتصادية بإدخال المتغيرات التي تساعدنا في اختبار العلاقة محل الدراسة خلال الفترة (1980-2016), حيث قمنا بإختيار كل من (الناتج المحلي الاجمالي و الانفقا الحكومي و معدلات التضخم) وفق النظرية الكلاسيكية و (الاستثمار) وفق النظرية الكثرية.

الفرع الأول: دراسة وصفية لبيانات الدراسة: في هذا الجزء سنحاول إعطاء تفسيرات لحركاتها بالانخفاض أو الإرتفاع و هذا بناءا على معطيات الملحق رقم (10) و الأشكال البيانية المخرجة من برنامج Eviews9.

أولا: تطور أسعار النفط خلال الفترة (1980-2016): إن النفط يعتبر الركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول المصدرة للنفط خاصة الجزائر, فهي تكتلك امكانيات معتبرة من النفط و بذلك تعطيها مكانة متميزة من بين الدول المصدرة للنفط, و تعتمد الجزائر على نسبة تفوق 90% من اقتصادها (دخلها الوطني) على الإيرادات النفطية. و سنرمز له بالرمز: pet. و من خلال الشكل التالي يمكن توضيح تطور معدلات نمو أسعار النفط:

الشكل رقم: (2-3): تطور أسعار النفط للفترة (1980-2016)

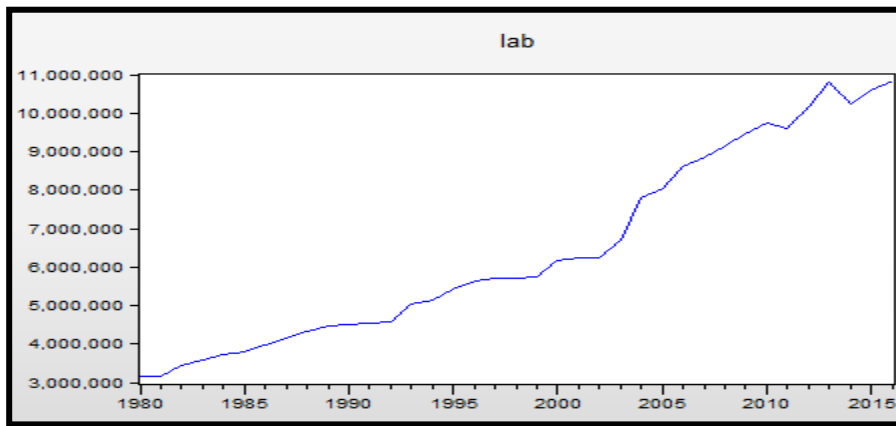


المصدر: إعداد الطالبة بعد معالجة معطيات من الملحق رقم (10) بالإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9

من خلال الشكل أعلاه و بناء على الملحق رقم (10) نلاحظ عموما هناك تذبذبات على مر سنوات الدراسة حيث كان انخفاض خلال الفترة 1980-1986 حيث بلغ سعر النفط حده الأدنى 13 دولار للبرميل, ثم شهد تقلبات بنسب طفيفة بالارتفاع و الانخفاض إلى غاية 2008, حيث بلغ سعر البرميل 99.33 دولار, و انخفض إلى 62.33 دولار سنة 2009, ليعود و يرتفع في سنة 2010 ليبلغ 112.92 دولار للبرميل سنة 2011 و هي أعلى قيمة يبلغها خلال فترة الدراسة, قبل ان يعود للانخفاض سنة 2014 إلى ما قيمته 99 دولار للبرميل و هو انخفاض حاد مقارنة بسنة 2011.

ثانيا: تطور حجم العمالة في الجزائر للفترة (1980-2016): لقد عرف حجم العمالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد. و سنرمز له بالرمز: lab. و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم: (2-4): تطور العمالة الكلية للفترة (1980-2016)



المصدر: إعداد الطالبة بعد معالجة معطيات من الملحق رقم (10) بالإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9

من خلال الشكل نلاحظ أن حجم العمالة خلال الفترة 1980-2016 مرتفع نسبيا, حيث أنه من الملاحظ من خلال تتبعنا لمنحنى تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة أن القوى العاملة قد شهدت ارتفاعا متفاوتا الدرجة خلال هذه المدة, و يكن توضيح أهم المراحل التي مر بها هذا التطور.

1. مرحلة المخطط الخماسي الأول (1980-1984): سجلت هذه المرحلة ارتفاع معقول في مداخل الجزائر النفطية, و

قد تم ضمن هذا المخطط انشاء أكثر من 718000 منصب شغل جديد, بنسبة 621900 وظيفة في القطاع العام أي بمعدل 86% من المناصب المنشأة, حيث استحوذت الادرة العمومية على 33% من هذه المناصب ليأتي بعدها قطاع الاشغال العمومية بنسبة 29.5%, ثم الصناعة ب 13.56%¹, بينما عرف القطاع الفلاحي استقرار في عملية التشغيل.²

¹ ناصر دادي عدون, عبد الرحمان العايب, مرجع سبق ذكره, ص 184.

² Conseil National Economique et Social, Rapport forum international sur l'emploi des jeunes, recueil sur le chômage et l'emploi des jeunes : Alger , 11-13 Mars 1996, P 24

2. مرحلة المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): على عكس المخطط الأول شهدت هذه الفترة تدهور في مجال

التشغيل، وذلك بسبب الضائقة المالية التي شهدتها البلاد في هذه الفترة، والتي ظهرت بوادرها ابتداء من سنة 1985 عند تسجيل الانخفاض العالمي في أسعار النفط التي زادت حدتها لتبلغ ذروتها سنة 1986 أكثر من الثلث.¹

في ظل هذه الوضعية لم يتجاوز عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها خلال هذه الفترة 380000 منصب شغل، بدل 946000 منصب المخطط له، ما يعادل 76000 وظيفة سنويا، و هو حجم تشغيل منخفض مقارنة بالفترة 1980-1984، هذا الانخفاض شمل كل القطاعات باستثناء قطاع الادارة العمومية الذي بلغت نسبة استحواده على المناصب 52% من مجموع المناصب المستحدثة، و مازاد تأزما للوضع هو ظهور بوادر النقاش حول فائض العمالة في المؤسسات نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة، ليلعب عدد العمال المسرحين خلال الفترة 1984-1987 حوالي 88000 عامل²، حيث حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري (ONS) نجد أن مخزون العاطلين عن العمل قد ارتفع ليتجاوز عتبة المليون شخص سنة 1987 بنسبة 21.4%، بعدما كانت في حدود 9.7% سنة 1985، ليلعب بعدها عدد العاطلين عن العمل 1115000 نسمة سنة 1990 بمعدل بطالة قدره 19.8%.

3. حجم العمالة خلال مرحلة الانعاش الاقتصادي (2001-2016): هذا الوضع السيء، بدأ في التغير بداية من العام

2001، إذ انه و بعد سنوات متتالية كرس ركود الاقتصاد الوطني، عاد هذا الاخير ليعرف ازدهارا منقطع النظير طيلة السنوات الاحقة لسنة 2001، اذ سمح التحسن الكبير الذي شهدته اسعار النفط في الاسواق العالمية، (حيث بلغ سعر البرميل 28.59 دولار)، بإرتفاع حجم الاستثمارات ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2000-2004)³، حيث كان الهدف العملي الذي تضمنه هذا البرنامج هو اعادة تنشيط الطلب، و دعم النشاطات التي تنتج أو توفر القيمة المضافة و مناصب الشغل. في حين يمكن اعتبار هدف انشاء 713150 منصب شغل الذي تم تسطيره خلال هذا البرنامج كدليل على الاهتمام الكبير الذي اولته السلطات الجزائرية لحل مشكل البطالة خلال هذه الفترة.⁴ و بالفعل فقد كان هذا البرنامج الوقع الايجابي على مستوى التشغيل، حيث وصلت مناصب الشغل المحدثة خلال هذه الفترة إلى حدود 850000 منصب شغل تقريبا، ليمثل انخفاض معدل البطالة الحصيلة النهائية لهذا البرنامج بإنتقاله من 28.90% عام 2000، 17.70% عام 2004، و مع حلول العام 2005 و في اطار دعم البرنامج السابق و كذا من اجل حشد الموارد المالية المتاحة في ظل تواصل ارتفاع اسعار النفط لخدمة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، إلى 54.87 دولار للبرميل، تم اعلان عن برنامج تكميلي خماسي ضخيم يمتد على مدار خمس سنوات المقبلة (2005-2009)، ضمن مشروع يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي، و قد منح اهمية كبيرة لتحسين اوضاع سوق العمل، حيث نص على انشاء 2 مليون

¹ - بجات مليكة، "إشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص: 214.

² - بلقاسم حسن بملول، "تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص: 312.

³ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2004، السداسي الثاني"، الجزائر، 2004، ص 120

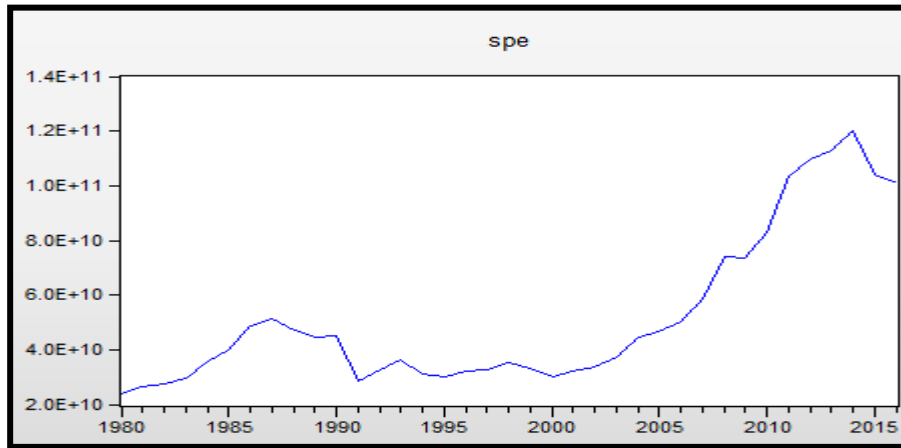
⁴ بجات مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 174

منصب شغل¹، لتأتي نتائج البرنامج ايجابية على التشغيل و البطالة. حيث ان معدلات البطالة استمرت في التراجع و الانخفاض خلال فترة تنفيذه، حيث انها انتقلت من 15.3% سنة 2005 إلى 10.20% سنة 2009، بمخزون عاطلين قدره 1072000، قبل ان تصل إلى 10% خلال عام 2010.

كما تم تسطير برنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014²، و على أساس الميزانية الثقيلة التي خصصت لهذا البرنامج، فإن الأهداف اتخذت طابعا استراتيجيا بالموازاة مع الكم المالي الممول له، حيث خصص 40% من موارد البرنامج لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، قصد استحداث 3 ملايين منصب شغل في غضون 2014، منها 1.5 مليون منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل. حيث " تم استحداث بين سنة 2010 إلى غاية جوان 2012 أكثر من مليون منصب شغل بالقطاعات الاقتصادية والوظيف العمومي، في حين تم استحداث 1.94 مليون منصب شغل في إطار أجهزة الإدماج المهني، كما ساهمت الشبكة الاجتماعية المستحدثة في إطار التضامن الوطني في خلق 1033535 منصب شغل، وقد تم في هذا السياق إنشاء 279 ألف مؤسسة صغيرة من قبل الشباب"³.

ثالثا: تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2016-1980): إن الزيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي، و بالتالي امتصاص البطالة داخل الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم: (2-5): تطور الإنفاق الحكومي للفترة (2016-1980)



المصدر: إعداد الطالبة بعد معالجة معطيات من الملحق رقم (10) بالإعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews9

يمثل المنحنى أعلاه الإجمالي الإنفاق الوطني خلال الفترة (2016-1980) حيث نلاحظ من خلال إتباعنا لحركة الإنفاق في المنحنى أن الإنفاق الحكومي قد عرف ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 5.49E+10 دج إلى 1.03E+11 دج سنة 1986

¹ صالح تومي، و مليكة بيجات، "مشكلة البطالة في الجزائر: دراسة استطلاعية عن بعدها و اسبابها" مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد 14، 2006، 37-9

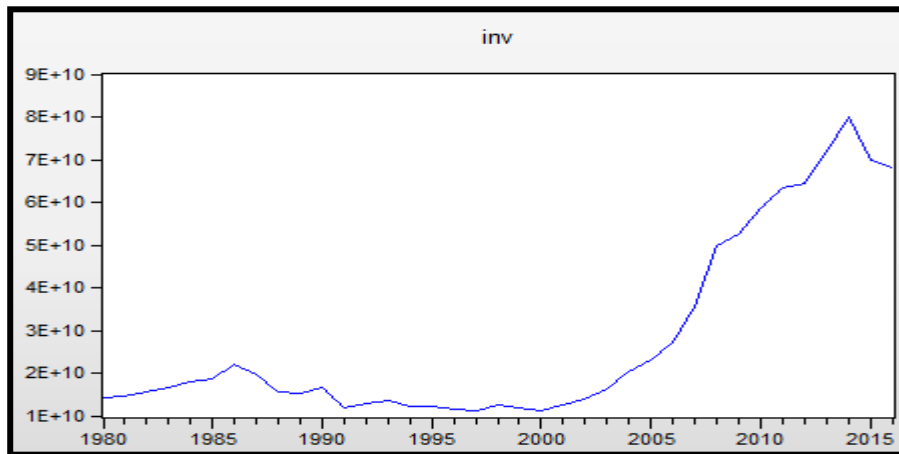
² برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، "بيان إجتماع مجلس الوزراء"، 24-05-2010.

³ - كرمية توفيق، "برامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وآثارها على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2011-2014"، الملتقى الوطني الثالث حول سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، المنعقد في 11-12 نوفمبر 2014، جامعة أكلي محند، ص: 15.

لينخفض بعدها إلى مستويات متدنية و تغيره بمعدلات مضطربة خلال الفترة 1987-2000 و هذا يعود للإضطراب الذي عرفتة سوق النفط خلال تلك الفترة. ليبدأ في التزايد ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2016 و بمعدلات جيدة جدا و يعود سبب هذا التوسع للحكومة في الإنفاق إلى الوضع الجيد الذي كانت تعيشه الجزائر ابتداء من سنة 2000 بسبب ارتفاع أسعار النفط و تراكم العوائد النفطية الناتجة عنها.

رابعا: تطور الإستثمار المحلي خلال الفترة (1980-2016): تتكون سلسلة الاستثمار من 37 مشاهدة من 1980-2016, حيث نلاحظ ثبات الاستثمار تقريبا خلال الفترة الممتدة 1980 إلى 2000 , إذ كان هناك ارتفاع متواضع و بنسب طفيفة جدا لحجم الاستثمار, لنلاحظ إرتفاعها ابتداء من 1995 أين بلغت $2.13E+12$ دج و تواصل الارتفاع إلى مستويات جيدة و هذا بفضل البرامج و السياسات التي إنتهجتها الحكومة وقتها, رغم الأزمة المالية العالمية لسنة 2007. لتواصل في الارتفاع إلى غاية 2008-2012 حيث تدهورت قيمتها متأثرة بإنخفاض أسعار النفط في الأسواق البترولية. و يمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل التالي:

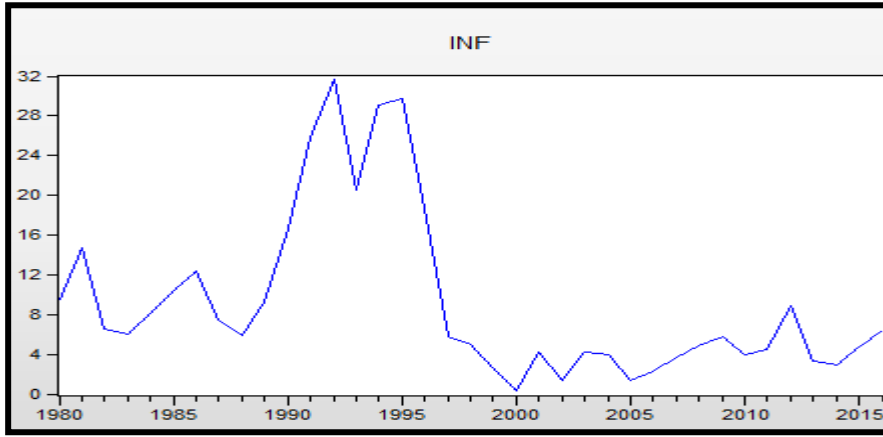
الشكل رقم: (2-6): تطور حجم الاستثمار في الفترة (1980-2016)



المصدر: إعداد الطالبة بعد معالجة معطيات من الملحق رقم (10) بالإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9

خامسا: تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1980-2016): يعكس التضخم فقدان العملة لقوتها الشرائية في ظل إرتفاع المستوى العام للأسعار، و بالتالي فزيادة ضخ الكتلة النقدية في الدائرة الاقتصادية دون أي إستجابة للجهاز الإنتاجي قد يحدث خلل، و الشكل الموالي يمثل تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم: (2-7): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)



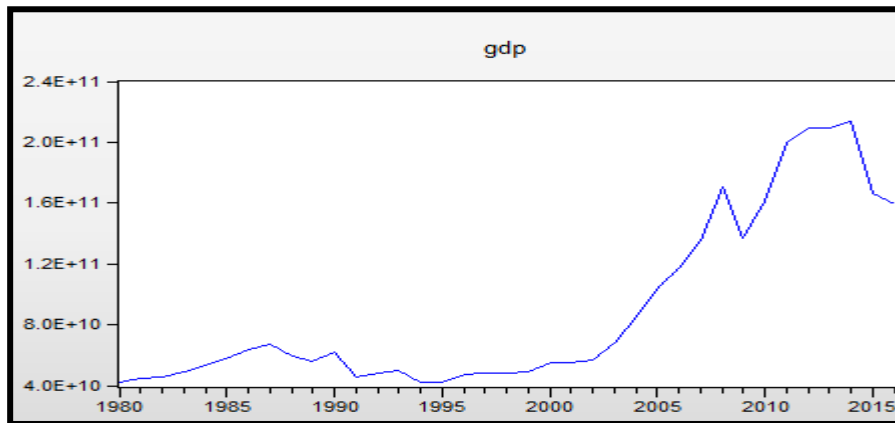
المصدر: إعداد الطالبة بعد معالجة معطيات من الملحق رقم (10) بالإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن معدلات التضخم قد عرفت تذبذب في قيمتها خلال الفترة 1888-1980 حيث تراوحت معدلاته بين 5 و 9% و كان السبب في هذا التذبذب الإنخفاض الذي عرفته أسعار النفط خلال تلك الفترة الذي عرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمات كبيرة بسبب إنخفاض في قيمة العوائد النفطية، مما أثر هذا على إرتفاع و انخفاض معدلات البطالة خلال فترات متقاربة، لتعرف بعدها و خلال الفترة 1988-1992 أعلى مستوياتها حيث و في سنة 1992 قدرت بأكثر من 31.1%¹ و لعل سبب هذا الإرتفاع راجع إلى عامل رفع دعم الحكومة عن الأسعار، و تحريرها، حيث عمدت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، كما نلاحظ أن معدلات التضخم أخذت في الإنخفاض ابتداء من 1995 كانت تبلغ 29.04% لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2000 بمقدار 0.33% و يمكن تفسير هذا الإنخفاض إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي طبقته الحكومة خلال تلك الفترة، غير أنه و في سنة 2001 رجعت الضغوطات التضخمية بنسبة 4.22% و هذا راجع لإرتفاع القدرة الشرائية الناتجة عن إرتفاع أجور الوظيف العمومي، و برنامج الإنعاش الإقتصادي، و ارتفاع تكاليف الانتاج و الاستيراد، كما ارتفع معدل التضخم بصورة كبيرة سنة 2012 ليصل 8.89% و هذا بسبب اعتماد الدولة سياسة انفاقية توسعية، ثم إنخفض هذا المعدل بعدها إلى أن بلغ سنة 2015 و 2016 نسبة 4.78 و 6.39% و هذا بسبب مباشرة الدولة اعتمادها نظام الحصص في الاستيراد.

¹ تم الحصول على المعطيات من البنك الدولي.

سادسا: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1980-2016): يعكس الناتج المحلي تطور الجهاز الإنتاجي المحلي في الجزائر من خلال قيمة السلع و الخدمات التي تم إنتاجها محليا بواسطة مختلف وسائل الإنتاج خلال الفترة الزمنية (1980-2016), و الشكل التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

الشكل رقم: (2-8): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2016)



المصدر: إعداد الطالبة بعد معالجة معطيات من الملحق رقم (10) بالإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9

نلاحظ من خلال تتبعنا للمنحنى في الشكل أعلاه نلاحظ أننا نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي كان في مستويات متدنية جدا خلال الفترة من 1980 إلى غاية 2000 حيث بلغت قيمته خلال تلك الفترة 42345277342.0195 دولار سنة 1980 و 48640574566.6476 دولار سنة 1999 و هذا يعود إلى انخفاض و تذبذب أسعار النفط خلال هذه الفترة كون الاقتصاد الجزائري يقوم على العوائد المتأتية من الصادرات النفطية, لتبدأ بالارتفاع ابتداء من سنة 2000 حيث بلغ 54790245600.5846 دولار و يعود هذا التطور و الارتفاع إلى التحسن الذي شهدته أسعار النفط إلى غاية 2008 أين انخفض متأثرا بالأزمة المالية العالمية و التدهور الذي عرّف الاقتصاد بسببها حيث قدرت قيمته وقتها بـ 171000691877.714 دولار ليعود للارتفاع من سنة 2009 إلى غاية 2014 أين انحارت قيمته متأثرا بالأزمة النفطية و تدني أسعار النفط ليلغ 213810022462.428 دولار و سنة 2015 و 165874330876.321 قيمة 2016 و 159049096745.249 دولار على التوالي.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة و توصيف النموذج: قصد بناء نموذج للحصول على النتائج المراد الوصول إليها لابد من تحديد المتغيرات المكونة للنموذج و تبيان المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة, حيث أن أي نموذج يتضمن المتغيرات التالية:

1. المتغيرات المستقلة: هي تلك المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة المدروسة دون أن تتأثر بها, حيث تتحدد قيمتها من خارج النموذج و بالتالي تكون معروفة مسبقا.

✓ **المتغيرات التابعة:** تتحدد قيمتها من خلال علاقة النموذج.

✓ **متغيرات الخطأ:** هي عبارة عن مجاهيل تربط المتغيرات من خلال نسب محددة في الدالة.

✓ **المتغير التابع:** حجم التشغيل و نرمز له بالرمز lab

✓ **المتغير المفسر المستقل:** أسعار النفط و نرمز له بالرمز oil

- الانفاق الحكومي و نرمز له بالرمز spe

- الاستثمار المحلي و نرمز له بالرمز inv

- معدلات التضخم و نرمز له بالرمز inf

- الناتج المحلي الإجمالي gdp

يستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع Y_i و عدد من المتغيرات المستقلة $X_1, X_2, \dots, X_K$ و حد عشوائي U_i , و يعبر عن هذه العلاقة, بالنسبة لـ n من المشاهدات و k من المتغيرات المستقلة, بالشكل الآتي:

$$Y_i = B_0 + B_1X_{i1} + B_2X_{i2} + \dots + B_kX_{ik} + U_i \dots \dots \dots (18-2)$$

بعد تحديد المتغير التابع و المتغيرات المستقلة للنموذج سنقوم بإقتراح نموذج قياسي إحداري, لدراسة مدى تداخل متغيرات المستقلة (oil,spe,inv,inf,gdp) مع المتغير التابع (lab) و تحديد العلاقة بينهما, حيث يتحدد الشكل الرياضي لنموذج الانحدار من معادلة واحدة و تكون كما يلي:

$$LAB = f(oil, spe, inv, inf, gdp)$$

حيث أن:

Lab: يمثل حجم التشغيل.

Inv: يشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا) تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق وقنوات تصريف المياه, الخ), ومشتريات الآلات والمكينات والمعدات, وإنشاء الطرق, والسكك الحديدية, وما شابه, بما في ذلك المدارس, والمكاتب, والمستشفيات, والمساكن الخاصة, والمباني التجارية والصناعية. وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993, فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال. والبيانات بالقيمة الحالية للعملة المحلية.

spe: تمثل نفقات الاستهلاك النهائي (إجمالي الاستهلاك سابقاً) هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقاً) ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقاً). والبيانات بالسعر الثابت للعملة المحلية.

oil: يمثل أسعار النفط.

Inf: يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً.

gdp: إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشتريين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. والأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة. بالنسبة لبضع دول لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي السعر الذي يطبق فعلاً على معاملات الصرف الأجنبي الفعلية، فإنه يتم استخدام عامل تحويل بديل.

و يمكن صياغة النموذج كما يلي:

$$lab_t = \beta_0 + \beta_1 oil_t + \beta_2 spe_t + \beta_3 inv_t + \beta_4 inf_t + \beta_5 gdp_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

(t) : تمثل قيمة المتغير في السنة t.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ تمثل معاملات النموذج و تمثل مرونة تغير معدلات حجم التوظيف بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة.

تم إدراج حد الخطأ ε_t , حتى ينوب عن بعض المتغيرات التي يصعب قياسها و المحتمل أن تؤثر على حجم التشغيل. اما بالنسبة لقيم متغيرات الدراسة فقد تم أخذها بالدولار.

المطلب الثاني: عرض و تحليل نتائج الدراسة القياسية

ان الهدف الرئيسي لإستخدام السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة المدروسة و لقد قمنا بمحاولة تحليل أثر المتغيرات المستقلة على حجم التشغيل, حيث استخدمنا حجم العمالة و سعر النفط و رأس المال الثابت, المعدل التضخم, الناتج المحلي, من أجل دراسة هذه العلاقة.

الفرع الأول: تحليل نتائج الاستقرارية: غالبا ما تتميز السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بالاستقرارية, و ذلك لان معظمها يتغير و ينمو مع الزمن يجعل من متوسطها و تباينها غير مستقرين و مرتبطين بالزمن, لذلك من الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و معرفة درجة تكاملها. و يهدف اختبار الاستقرارية في دراستنا هذه إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من حجم التشغيل و أسعار النفط و الإنفاق و الإستثمار و التضخم و الناتج الإجمالي خلال الفترة (1980-2016), للتأكد من مدى استقراريتهما و تحديد رتبة التكامل لكل متغير على حدى. مما يتطلب استخدام اختبارات جذر الوحدة, و رغم تعدد هذه الأخيرة إلا أننا و من أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بدراستنا التطبيقية استعملنا اختبار (Phillips "pp" و prrron) و ذلك نظرا لإستقرارية السلاسل عند مستوى واحد (عند الفرق الأول) كحد أقصى في حين واجهنا مشكل عدم استقرار بعضها عند تطبيق اختبار ADF إلا بعد الفرق الثاني بإستعمال برنامج Eviews9 حيث نختبر النماذج التالية:

✓ نماذج لسلسلة اسعار النفط *oil*:

$$\Delta oil_t = \delta oil_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta oil_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (19-2)$$

$$\Delta oil_t = \delta oil_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta oil_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (20-2)$$

$$\Delta oil_t = \delta oil_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta oil_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (21-2)$$

✓ نماذج لسلسلة حجم التشغيل *lab*:

$$\Delta lab_t = \delta lab_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta lab_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (22-2)$$

$$\Delta lab_t = \delta lab_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta lab_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (23-2)$$

$$\Delta lab_t = \delta lab_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta lab_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (24-2)$$

✓ نماذج لسلسلة الانفاق *spe*:

$$\Delta spe_t = \delta spe_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta spe_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (25-2)$$

$$\Delta spe_t = \delta spe_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta spe_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (26-2)$$

$$\Delta spe_t = \delta spe_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta spe_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (27-2)$$

✓ نماذج لسلسلة الإستثمار inv :

$$\Delta inv_t = \delta inv_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta inv_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (28-2)$$

$$\Delta inv_t = \delta inv_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta inv_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots (29-2)$$

$$\Delta inv_t = \delta inv_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta inv_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots (30-2)$$

✓ نماذج لسلسلة التضخم inf :

$$\Delta inf_t = \delta inf_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta inf_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (31-2)$$

$$\Delta inf_t = \delta inf_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta inf_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots (32-2)$$

$$\Delta inf_t = \delta inf_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta inf_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots (33-2)$$

✓ نماذج لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي gdp :

$$\Delta gdp_t = \delta gdp_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta gdp_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (34-2)$$

$$\Delta gdp_t = \delta gdp_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta gdp_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots (35-2)$$

$$\Delta gdp_t = \delta gdp_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta gdp_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots (36-2)$$

نستعمل اختبار الجذر الأحادي المؤسس تحت فرضية التناوب (alternative) $|\phi_1| < 1$ على تقدير النماذج الثلاثة السابقة لكل سلسلة بإستعمال طريقة (OLS).

من خلال الجدول الموالي نلاحظ عدم استقرار سلاسل الدراسة في المستوى الأصلي Level حيث قمنا بإستخدام اختبار pp عند مستوى معنوية 5%, فالقيم الاحتمال الحرج لسلاسل الزمنية أكبر من 0.05 ما يجعلنا نقبل الفرضية العدمية بوجود جذر أحادي في السلاسل محل الدراسة .

و من أجل ذلك أجرينا الفروق الأولى للسلاسل بإستعمال اختبار pp, حيث نلاحظ من القيم الواردة في الجدول أن السلاسل الزمنية مستقرة و بالتالي نرفض الفرضية العدمية (H_0) و نقبل الفرضية البديلة (H_1) بعدم وجود جذور وحدوية في السلاسل محل الدراسة أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة (1) $I(1)$ (أنظر الملحق رقم 11).

تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة يجعلنا نضع إحتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الدراسة أي وجود علاقة بينها في المدى الطويل.

الجدول رقم: (2-1): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) للسلاسل الزمنية (وفق اختبار PP).

المتغيرات	النموذج	عند المستوى		بعد الفرق الأول	
		القيم المحسوبة	القيم الاحتمالية	القيم المحسوبة	القيم الاحتمالية
lab	وجود ثابت	0.8501	0.9936	-6.1603	0.0000 ***
	وجود ثابت و اتجاه عام	-1.7250	0.7193	-6.2690	0.0002 ***
	لا يوجد ثابت ولا اتجاه عام	4.9768	1.0000	-4.1927	0.0001 ***
oil	وجود ثابت	-1.4335	0.5551	-5.7725	0.0000 ***
	وجود ثابت و اتجاه عام	-1.9755	0.5945	-5.6830	0.0002 ***
	لا يوجد ثابت ولا اتجاه عام	-0.6246	0.4397	-5.8546	0.0000 ***
spe	وجود ثابت	-0.3721	0.9035	-4.7331	0.0005 ***
	وجود ثابت و اتجاه عام	-1.3428	0.8605	-4.6869	0.0033 ***
	لا يوجد ثابت ولا اتجاه عام	1.1411	0.9313	-4.5265	0.0000 ***
inv	وجود ثابت	0.2657	0.9731	-4.2736	0.0019 ***
	وجود ثابت و اتجاه عام	-1.0735	0.9197	-4.3830	0.0071 ***
	لا يوجد ثابت ولا اتجاه عام	1.1411	0.9313	-3.9894	0.0002 ***
inf	وجود ثابت	-1.9293	0.3157	-5.4538	0.0001 ***
	وجود ثابت و اتجاه عام	-2.1842	0.4836	-5.3638	0.0006 ***
	لا يوجد ثابت ولا اتجاه عام	-1.3340	0.1654	-5.5228	0.0000 ***
gdp	وجود ثابت	-0.6767	0.8400	-5.3480	0.0001 ***
	وجود ثابت و اتجاه عام	-1.6805	0.7393	-5.2791	0.0007 ***
	لا يوجد ثابت ولا اتجاه عام	0.5850	0.8381	-5.2481	0.0000 ***

المصدر: إعداد الطالبة بعد معالجة معطيات من الملحق رقم (10) بالإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9

الفرع الثاني : إختبار التكامل المشترك: بناء على ما أظهره اختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة على أنها متكاملة من نفس الدرجة، مما يدل على إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها. وعليه تستدعي هذه النتيجة إلى تطبيق إختبار التكامل المشترك لجوهنسون (Johansen).

1. تحديد درجة الإبطاء: يستدعي أولا قبل القيام بإختبار التكامل المشترك على المتغيرات إلى تحديد درجة التأخير المناسبة له، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير ، والجدول الموالي يوضح مختلف قيم المعايير المذكورة الموافقة لمختلف تقديرات الاختبار للمتغيرات في شكل مستويات وذلك من أجل درجات تأخير تتراوح من 01 إلى 03.

الجدول رقم: (2-2): نتائج تحديد درجة الإبطاء الموافقة لنموذج (var)

المعيار	التأخير	P=01	P=02	P= 03
AIC		182.26	181.82	181.51
Csh		184.15	185.32	186.63
HQ		182.91	183.01	183.25

المصدر: إعداد الطالبة بعد معالجة معطيات من الملحق رقم (10) بالإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9

تبين نتائج الجدول حسب معايير المفاضلة أن درجة الإبطاء المثلى هي $lag = 1$, و بالاعتماد على ذلك تم الحصول على نتائج إختبار التكامل المشترك على النحو التالي:

الجدول رقم: (2-3): نتائج إختبار التكامل المشترك (Johansen cointegration)

فرضية العدم	قيم الدراسة Eigenvalue	الأثر Trace	القيم الحرجة Critical Value 5%	الإحتمال Prob
$r = 0$	0.791429	116.0603	95.75366	0.0010
$r = 1$	0.496161	61.19864	69.81889	0.2004
$r = 2$	0.377503	37.20619	47.85613	0.3379
$r = 3$	0.285165	20.61564	29.79707	0.3820
$r = 4$	0.216686	8.866031	15.49471	0.3779
$r = 5$	0.009052	3.841466	3.841466	0.5727

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الإحصائي Eviews9

من خلال الجدول نلاحظ أنه في إطار الفرضية الأولى $r = 0$ نلاحظ أن λ_{trace} أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5%, في حين أنه في إطار الفرضيات الأخرى نلاحظ أن λ_{trace} أقل من القيم الحرجة و بالتالي نقبل فرضية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة, أي أن هناك متجه وحيد للتكامل المشترك بين حجم التشغيل و المتغيرات الأخرى محل الدراسة.

الفرع الثالث : تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM): بعد أن قمنا بالكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات, سنقوم من خلال هذا الاختبار بفحص العلاقة في المدى الطويل و القصير.

1. صياغة معادلة النموذج: و يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمعادلة حجم التشغيل, حيث تدرس هذه المعادلة مستوى الأثر للمتغيرات المستقلة, و متجه العلاقات من و إلى المتغير التابع و الذي هو حجم التشغيل و مدى إرتباط هذا الأخير بهذه المتغيرات المستقلة, و أيها أكثر و أسرع إستجابة لها (انظر الملحق رقم 13).

و يمكن توضيح و تلخيص نتائج الدراسة كما يلي:

$D(DLAB) = -0.306593VECM - 0.333024*(DLAB)(-1) - 13270.69*(DOIL)(-1) +$				
	(-2.59)	(-2.26)	(-1.53)	
	(T-t)			
$1.76*(DSPE)(-1) - 5.78*(DINV)(-1) + 10598.09*(DINF)(-1) + 7.42*(DGDP)(-1) - 13172.55$				
	(-2.94)	(1.42)	(0.65)	(-2.26)
	(1.21)			
$R^2 = 58\%$		$N = 34$	$F = 5.27$	

من خلال النموذج الكلي لحجم التشغيل نلاحظ أن:

✓ التحليل الإحصائي:

- بلغت قيمة معامل التصحيح $\alpha = -0.306$ و هو سالب الإشارة و أقل من الواحد الصحيح يتوافق هذا مع النظرية الاقتصادية, و يتم التصحيح $\frac{1}{0.306} = 3.26$ سنة مرة, أي يتم التصحيح مرة كل 3 سنوات و 3 أشهر.
- لمعامل التصحيح α دلالة إحصائية لأن $t_{\text{cal}} = -2.59 < t_{\text{tab}} = 1.69$, يدل هذا على وجود سببية في المدى الطويل من المتغيرات المفسرة نحو التشغيل lab.
- مقدرة التغير في أسعار النفط المبطأة $(DOIL)(-1)$ في المدى القصير ليس لها معنوية إحصائية ذلك أن:

$$t_{\text{cal}} = -1.53 < t_{\text{tab}} = 1.69$$

○ مقدرة التغير في الانفاق الحكومي (1)-(DSPE) في المدى القصير ليس لها معنوية إحصائية ذلك أن:

$$t_{cal} = 1.21 < t_{tab} = 1.69$$

○ مقدرة مؤشر الإستثمار (1)-(INV) لها معنوية إحصائية في المدى القصير و هذا لأن:

$$t_{tab} = 1.69 < t_{cal} = -2.94$$

○ مقدرة التغير في معدلات التضخم (1)-(DINF) في المدى القصير ليس لها معنوية إحصائية ذلك أن:

$$t_{cal} = 1.42 < t_{tab} = 1.69$$

○ مقدرة التغير في الناتج المحلي الإجمالي (1)-(DGDP) في المدى القصير ليس لها معنوية إحصائية ذلك أن:

$$t_{cal} = 0.65 < t_{tab} = 1.69$$

○ أما معلمة الحد الثابت فهي معنوية و لها دلالة إحصائية ذلك أن: $t_{cal} = -2.26 < t_{tab} = 1.69$

○ بلغت قيمة فيشر $F_{cal} = 5.27 > F_{tab} = 2.56$, تدل على عنوية النموذج ككل, أي وجود سببية في المدى

القصير من من المتغيرات المستقلة المفسرة نحو المتغير التابع التشغيل (lab).

○ وصلت نسبة تفسير النموذج المتغيرات المستقلة للمتغيرات المستقلة في الحجم التشغيل إلى حوالي 58.66%.

✓ التحليل الإقتصادي:

○ نلاحظ أن حجم التشغيل (DLAB) أكثر إستجابة للتغيرات التي تحدث على مستوى كل من متغيرة الإنفاق الحكومي

(DSPE) و معدلات التضخم (DINF) و الناتج المحلي الإجمالي (DGDP) المبطة بدرجة واحدة (1-), و ذلك

نظرا لمتغيرها المعنوية و الموجبة, و التي بلغت (1.76) (10598.90) (7.42) على التوالي, إذ أنه في حين إرتفاع

الانفاق بوحدة واحدة يؤدي إلى إرتفاع التشغيل بـ 1.76 وحدة و إرتفاع معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي هو الآخر إلى

زيادة حجم التشغيل بـ 10598.90 وحدة و زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مناصب الشغل بـ

7.42 وحدة, و هذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية الكلاسيكية و التي تقوم على أن زيادة مستوى الانتاج الجاري تؤدي

بالضرورة إلى زيادة مساوية في الدخل القومي, و من ثم فإن الزيادة في الدخل ستخلق من خلال آليات السوق التنافسية,

مستويات مطابقة تماما من الانفاق الكلي, و الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع في الأسعار انخفاض الأجور الحقيقية و بالتالي

تختفي البطالة بفعل مرونة الأجور و الأسعار. و قد وجد هذا التحليل تعبيراً له من خلال قانون "ساي" نسبة إلى

الاقتصادي "جون باتيستساي", حيث يذهب هذا القانون إلى "أن العرض الكلي من الغنتاج يخلق دائماً مقدارا مساويا له

من الطلب الكلي, و بأن من شأن المنافسة الحرة, و غير المقيدة, أن تعمل على تحقيق العمالة الكاملة لكافة موارد الإنتاج,

و من بينها العمل".

2. اختبار صلاحية النموذج: إن كون النموذج vecm غير مستقرة يجعل بعض النتائج المتحصل عليها من جراء استخدامه

غير صحيحة, لذلك لابد من التأكد من صلاحية النموذج المقدر.

✓ اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (serial correlation test): حيث أظهرت نتائج الاختبار للكشف عن وجود

ارتباط ذاتي بين البواقي في الجدول الموالي:

الجدول رقم: (2-4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VEC Residual Serial Correlation LM T...		
Null Hypothesis: no serial correlation ...		
Date: 05/14/18 Time: 11:26		
Sample: 1980 2016		
Included observations: 34		
Lags	LM-Stat	Prob
1	38.76395	0.3461
2	38.62696	0.3518
3	46.42200	0.1144
4	46.07978	0.1212
5	39.36366	0.3218

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الاحصائي Eviews9

من خلال الجدول (2-10) نلاحظ أن قيمة الاحتمال الحرج (prob), أكبر من القيمة 0.05 مما يفرض علينا قبول الفرضية H_0 (غياب الارتباط الذاتي لأخطاء النموذج), و هذا يدل على خلو معادلة النموذج من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

✓ اختبار عدم التجانس (Heteroskedasticity test): حيث نقوم من خلال هذا الاختبار للكشف عن وجود تجانس

بين البواقي أو عدمه و كانت نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم: (2-5): نتائج اختبار التجانس بين البواقي

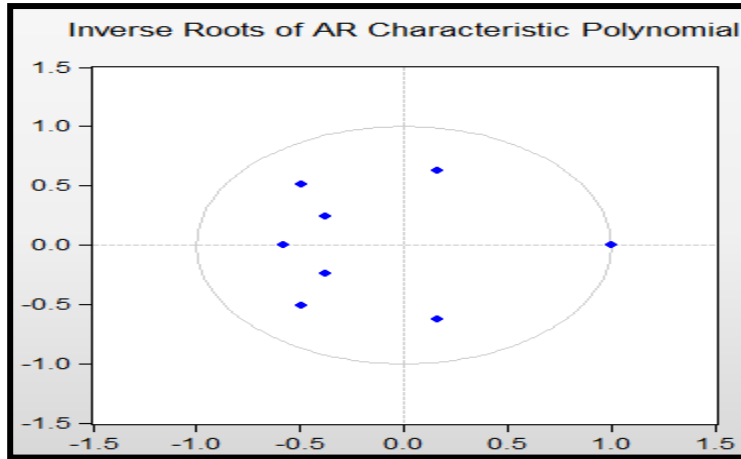
VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)		
Date: 05/14/18 Time: 11:48		
Sample: 1980 2016		
Included observations: 34		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
306.0152	294	0.3028

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الاحصائي Eviews9

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال الحرج (prob) أكبر من 0.05, أي أنه غير معنوي و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية (سلسلة البواقي لها تباين متجانس).

✓ إختبار إستقرارية النموذج: للتأكد من إستقرارية النموذج نقوم باستخدام إختبار (L'inverse de racine associées a'la partie, AR) فكانت نتائج استعمال هذا الإختبار على النموذج vecm ممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم: (2-10): نتائج إختبار استقرارية النموذج vecm



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الاحصائي Eviews9

من خلال الشكل (2-10) أعلاه, يبدو أن كل الجذور العكسية "inverse roots" لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي قيمة تقل عن الواحد الصحيح, بحيث نلاحظ أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة, و بالتالي فإن النموذج VECM المقدر يحقق شروط الاستقرار.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل حاولنا اختبار العلاقة بين كل من (أسعار النفط، الإنفاق الحكومي، الإستثمار المحلي، معدلات التضخم، الناتج المحلي الإجمالي) كمتغيرات مستقلة و التشغيل في الجزائر كمتغير تابع، حيث قمنا بإستعراض أساليب التحليل المتبعة لإختبار هذه العلاقة، إذ قمنا بإستعمال طريقة المربعات الصغرى لدراسة معنوية المتغيرات محل الدراسة، ثم عمدنا لإستخدام الأسلوب القياسي بمختلف مراحله إنطلاقاً من إختبارات الإستقرارية ثم تحديد العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات بإستعمال اختبار جوهنسن لوجود التكامل المشترك من عدمه ثم قمنا ببناء نموذج الخطأ VECM .

فقد كشفت هذه الدراسة التطبيقية عن وجود درجة عالية من التشابك و التداخل بين مختلف المتغيرات محل الدراسة، أما ماتم الوصول إليه في هذه الدراسة هو أن علاقة سعر النفط بحجم التشغيل هي علاقة غير مباشرة، فالرابط بينهما هو الانفاق الحكومي و الاستثمار وكذا معدلات التضخم و الناتج المحلي الإجمالي، لنخلص في الأخير إلى التأثير الكبير لتقلبات سعر النفط على المتغيرات الأخرى، حيث اختلف هذا التأثير عليها في المدى الطويل، حيث وجدنا أن حجم التشغيل أكثر تأثراً بالانفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي، وكذا معدلات التضخم، في حين أن هذه المتغيرات تتأثر بدورها بحجم العوائد النفطية وليدة صادرات النفط.

و قد حاولت هذه الدراسة التعبير عن طبيعة الاقتصاد الجزائري و إرتباطه الوثيق بسعر النفط و الذي يتحكم في مجمل المؤشرات الإقتصاد الوطني من خلال مداخله المالية، إلا أن ما يجب الإشارة له أنه قد تحدث أحيانا إنخفاضات في سعر النفط إلا انها تنعكس بالإيجاب على المؤشرات الإقتصادية و تحسنها كون استعمال هذه المداخل المالية يخضع للسياسة العامة للدولة.

خاتمة عامة

يهدف هذا البحث إلى تحليل و دراسة الآثار التي يمكن أن تخلفها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على قطاع التشغيل في الجزائر بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM.

و ذلك إنطلاقا من معرفة مسبقة بوضعية و هيكل الاقتصاد الجزائري بشكل عام و قطاع التشغيل بشكل خاص -الذي يحتل فيه قطاع النفط مكانة أساسية، بصفته القطاع المهيمن على التجارة الخارجية الجزائرية من جانب الصادرات و التي لم تقل أبدا عن 95%، و باعتباره المصدر الأساسي للعملة الصعبة، الدخل الوطني و إيرادات الميزانية- و أسوة بمختلف الدراسات و الأبحاث التي انكبت على دراسة و تحليل العلاقة بين حركات أسعار النفط و الأداء الاقتصادي الكلي بالنسبة لمختلف الاقتصاديات العالمية (سواء تعلق الأمر بالمتقدمة منها أ النامية، المستوردة منها لهذه السلعة أو المصدرة لها) أين تم إثبات الارتباط الوثيق بين النفط و النشاط الاقتصادي، و تم تعريف العديد من العلاقات -المباشرة و غير المباشرة، و في المديين القصير و الطويل- بين تطورات أسعار النفط و المتغيرات الاقتصادية الأساسية.

و قد حاولت هذه الدراسة الإحاطة و الإلمام -قدر الإمكان- بمختلف جوانب و حيثيات الموضوع، بالرغم من صعوبة هذا المسعى في ظل تعدد و تداخل الجوانب و المواضيع المتصلة به، حيث قسم هذا البحث إلى فصلين متناسقين. فقد حاول الفصل الأول عرض مختلف المسارات و التطورات التي عرفت أسعار النفط تماشيا مع تطور أوضاع السوق النفطية العالمية، و تغير موازين القوى داخل هذه السوق خلال الفترة الزمنية المدروسة، و كذا تحليل الأسباب وراء هذه التطورات و الآثار الاقتصادية الناجمة عن التغيرات و الصدمات المتعلقة بهذه الأسعار على اقتصاديات الدول المصدرة بحكم أنها أكثر الدول تعرضا لها -من خلال عرض مختلف الأدبيات التطبيقية- و على الاقتصاد الجزائري بشكل خاص، كما القينا لمحة عامة على الاقتصاد الجزائري و بالأخص قطاع التشغيل و ابرز التطورات التي حصلت فيه خلال نفس الفترة، محاولة لربط القطاعين مع بعضهما نظريا.

أما الفصل الثاني فقد تطرق لأهم المبادئ و الأسس النظرية التي تقوم عليها عملية التحليل و النمذجة باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM، مستعرض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسلاسل الزمنية، و مختلف أدوات التقدير و الاختبار في إطار منهجية التقنية الأخيرة، إضافة إلى أهم أدوات التحليل التي تنفرد بها هذه التقنية، متمثلة في اختبارات المعنوية للمعاملات المتعلقة بالمتغيرات المدرجة في الدراسة و كذا إختبار استقرارية سلاسلها، حيث تشكل هذه الأدوات نظاما متكاملا يساعد الباحث على إكتشاف و تقصي شبكة العلاقات السائدة بين نظام متغيرات الدراسة.

كما حاول هذا الفصل أيضا، الخروج بنتيجة و جواب صريح للسؤال الجوهرى لهذه الدراسة، أين قمنا بمعالجة البيانات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية المستهدفة -الخاصة بالاقتصاد الجزائري- باستخدام الأساليب و الأدوات التي تم تفصيلها سابقا، و التي أفضت إلى بناء نموذج ديناميكي في إطار منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM، قمنا من خلاله باختبار إمكانية وجود علاقة قياسية تنجّه من المتغيرات المستقلة (أسعار النفط، الإنفاق الحكومي، الإستثمار المحلي، معدلات التضخم، الناتج المحلي الإجمالي) نحو التشغيل، و كذا محاكاة آثار مختلف الصدمات و التقلبات المتأتبة من كل متغيرة من المتغيرات التي تم دمجها في النموذج،

-و على وجه الخصوص- الصدمات المتولدة عن متغيرة أسعار النفط، بالإضافة إلى محاولة تحديد نسبة مساهمة صدمات هذه الأسعار في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات المعنية بالدراسة وخاصة منها التشغيل.

✓ اختبار الفرضيات:

1. بالنسبة للفرضية الأولى فقد تم تأكيدها من خلال الاطلاع على تفسير الفكر الاقتصادي للبطالة فلكل اتجاه تفسيره الخاص و يكمن الاختلاف بينهما من ناحية الأسباب ففي وجهة نظر الكلاسيك الدولة هي المتسبب الرئيسي في البطالة من خلال سياسة الإنفاق التي تسطرها إذ أنها تقوم على مسلمة أن لكل زيادة في الدخل تخلق مستويات مطابقة في التشغيل، و في الفكر الكنتري فإن الأمر عفوي يحدث نتيجة فعالية العرض الإجمالي و الميل للاستهلاك و حجم الاستثمار.
2. فيما يخص الفرضية الثانية و التي تنص على أنه من بين محددات أسعار النفط عاملي الطلب و العرض و عوامل أخرى فقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية فمن خلال استعراض أهم محددات أسعار النفط نلاحظ أنه تتدخل في عملية تحديد هذا السعر كل من عاملي العرض و الطلب بالإضافة إلى عدة عوامل اقتصادية و سياسية و عسكرية، إلى جانب الاضطرابات الجيوسياسية كما أن من أسباب تقلبات هذه الأسعار هي الصراعات و النزاعات بين الدول و الأقاليم و كذا الكوارث الطبيعية.
3. و بالنسبة للفرضية الثانية فقد أثبت صحة هذه الفرضية فمن خلال التطرق لمساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة فقد لاحظنا أن ارتفاع الأسعار خلال الفترة من 2000 إلى 2008 ساهم في التأثير الإيجابي على مختلف مؤشرات و كذا زيادة واضحة في حجم الإنفاق تمثلت في البرامج التنموية التي تم اقرارها من قبل الدولة خلال تلك الفترة، و التي عملت على تحقيق الاستقرار في حين أن انخفاضها خلال سنة 2014 ساهم في بروز اختلال على مستوى المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية .
4. أما بالنسبة للفرضية التي تنص على تطور معدلات البطالة خلال الفترة المدروسة و كذا حجم العمالة فقد تم تأكيدها و عرضها من خلال تطور هيكل سوق العمل في الجزائر و أهم المتغيرات التي طرأت عليه خلال فترة الدراسة، حيث انه ابتداء من سنة 2000 أخذت معدلات البطالة بالانخفاض بمعدلات قياسية و ذلك بسبب برامج تنمية التي انتهجتها الدولة لإرجاع التوازن في السوق العمل.
5. أما بالنسبة للفرضية الأخيرة فقد أثبتت مصداقيتها فعلى صعيد التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات المختارة من خلال تطبيقنا لاختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM عليها أظهرت نتائج الدراسة على صعيد علاقات المتبادلة و المتشابهة بين هذه المتغيرات تأثير أسعار النفط على متغيرة التشغيل بعلاقة موجبة، كذلك أظهرت النتائج مجموعة من العلاقات، أهمها تلك العلاقات التي أثبت وجودها متغيرات الدراسة المعنية و كذلك التي تعبر على متغيرة (الإنفاق الحكومي و الاستثمار و التضخم و الناتج المحلي الإجمالي) حيث ظهر من خلال متغيرة الإنفاق الحكومي و الذي يرتبط بشكل مباشر و كبير بأسعار النفط و منه فهو يربط أسعار النفط بحجم التشغيل كذلك هو الأمر بالنسبة للاستثمار و

التضخم و النمو الممثل في الناتج المحلي الإجمالي، فهذه المتغيرات بمثابة همزة وصل، أي أنه لا يوجد علاقة مباشرة بين أسعار النفط و حجم التشغيل في الجزائر.

✓ نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية :

- ❖ تتخذ البطالة وفق المنظور الاقتصادي مذهبين أو تحليلين، حيث أن البطالة وفق الكلاسيك هي عبارة عن ردة فعل عفوية ناتجة عن اختلال الموازين بين الانتاج الكلي و الطلب الكلي، في حين أن الفكر الكينزي يرى عكس ذلك فحجم الاستخدام في رأيه يعتمد على فعالية العرض الإجمالي، و الميل للاستهلاك و الاستثمار، حيث أن هذين الأخيرين هما من يحددان حجم الاستخدام (التشغيل).
- ❖ يتم تحديد السعر النفطي وفق عدة إعتبارات من أهمها جانبي العرض و الطلب و كذا عوامل أخرى مثل الموقع الجغرافي و البدائل المتاحة و الأوضاع الاقتصادية العالمية.
- ❖ تخضع عملية التسعير للنفط لعدة إجراءات و إعتبارات حيث وجدنا أن لكل من الدول المنتجة و المستهلكة دور و قانون خاص في التسعير الذي تقرره لهذه السلعة و هذا تماشيا مع مصالحها و أهدافها الاقتصادية.
- ❖ منذ ظهور السلعة النفطية في عالم التجارة، أصبحت مسعى و هدف الجميع كونها رمز للقوة الاقتصادية، مما جعله عرضة للعديد تقلبات، كون السبب الرئيسي ورائها هو الصراعات و الاضطرابات السياسية و الأمنية في الدول المنتجة و كذا الكوارث الطبيعية مثل إعصار افيان في المكسيك و الفيضانات، إذ أصبحت صفة عدم الاستقرار تلامزة عبر الزمن، و ذلك لكونه من السلع الثمينة و هذا ما اكسبه لقب الذهب الأسود، نظرا لقيمتة الثمينة.
- ❖ أكثر المتضررين من جراء تقلب السعر النفطي هي الدول المصدرة كونها تعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة في تنمية اقتصادياتها.
- ❖ تساهم الإيرادات المالية المتأتية من قطاع النفط بنسبة كبيرة في اقتصاد الجزائر من خلال توفيره لمصادر التمويل اللازمة و التي تستخدم من قبل الدولة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث نلاحظ تساهم بنسبة 98% من إجمالي الصادرات و 60% من إيرادات الميزانية العامة، كذا 30% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ الانخفاض التدريجي لمعدلات البطالة لتصل إلى أدنى مستوياتها، قد تزامن مع التطور الكبير في قطاع التشغيل و الذي تأثر بدوره بفترة الانتعاش التي كان يعيشها الاقتصاد بسبب ارتفاع أسعار النفط و زيادة القدرة المالية للإنفاق و توسع في حجم المشاريع الإستثمارية.
- ❖ يعتمد الاقتصاد الوطني على قطاع النفطي المحرك وحيد كإنعاش الاقتصاد الوطني، و بالتالي انحصار المصادر المالية في هذا القطاع ستشعل اقتصاد أزمة اقتصادية و سياسية و اجتماعية و من بينها مستقبل قطاع التشغيل.
- ❖ تندرج ميزانية التشغيل ضمن نفقات الدولة العامة، و التي بدورها يتم تمويلها من العوائد النفطية، و بالتالي فإن السبب الرئيسي في عملية التشغيل هو القطاع النفطي، حتى و إن كان بطريقة غير مباشرة و خفية بعض الشيء.

- ❖ تعدد المخططات التنموية في الجزائر يدل على حرص السلطات على الخروج من الركود و التخلف الاقتصادي و الهروب من وحش البطالة الذي لازم الدولة لسنوات طويلة من خلال توسعها في الإنفاق و زيادة حجم الاستثمار مما أدى لخلق منصب شغل جديدة.
- ❖ حسب الدراسة التطبيقية، هناك علاقة وثيقة تربط بين حجم التشغيل و الانفاق الحكومي و الناتج المحلي و كذا معدلات التضخم، و هذا ما يتوافق مع النظرية الكلاسيكية، و التي تقوم على أن الزيادة في مستوى الانتاج الجاري يؤدي بالضرورة إلى زيادة مستوى الدخل القومي و من ثم الزيادة في الدخل ستخلق من خلال آليات السوق التنافسية، مستويات مطابقة تماما من الانفاق الكلي، و الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع في الأسعار و انخفاض الأجور الحقيقية و بالتالي تختفي البطالة بفعل مرونة الأجور و الأسعار.
- ❖ تلعب الإستثمارات التي تتبناها الدولة في إطار الدعم الإقتصادي دورا هاما في انتشال البطالين من كابوس البطالة حيث تقوم هذه المشاريع على المساهمة في توفير عدد لا بأس به من مناصب الشغل، و هذ ما يتوافق مع النظرية الكنزية و التي تقوم على أن حجم الاستخدام (التشغيل) يعتمد على فعالية العرض الإجمالي، و الميل للاستهلاك و مقدار الاستثمار.
- ❖ كما أن كل العناصر التي تم ذكرها سابقا ترتبط مباشرة بالناتج المحلي الإجمالي و الذي هو وفق النظرية الإقتصادية أساس نمو الاقتصاد ككل، إذا فأي خلل أو إنتعاش في هذا الأخير سيؤثر مباشرة على نظام سير القطاعات الأخرى، و نظرا لكون الاقتصاد الجزائري لا يكاد ينفصل عن العوائد النفطية، فإن الناتج لا يخلو من تهديدات تقلبات أسعار النفط و التي بدورها تلعب دور الممول الرئيسي له.
- ❖ يعتبر قطاع النفط، القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي الكلي الجزائري، إذ أنه و رغم الجهود المبذولة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بغرض التخفيف من تبعية الاقتصاد الجزائري لهذا القطاع، ظلت العلاقة بين أسعار النفط و النشاط الاقتصادي قائمة و قوية إلى يومنا هذا و الذي بقيت نسبته لا تقل عن 95%، حيث رافق تطورات و حركات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حركات و تقلبات في مختلف المتغيرات و المؤشرات الاقتصادية الجزائرية، مقابلة لتغيرات إيرادات الصادرات النفطية.

✓ التوصيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن تقديم بعض الاقتراحات تتمثل في:

- ❖ تشكل الإيرادات النفطية في الجزائر شريان النمو الإقتصادي في ظل انخفاض إسهام القطاعين الصناعي و الزراعي في تمويل النمو الاقتصادي.
- ❖ يعكس هيكل الموازنة العامة في الجزائر الخصائص التي تميز الاقتصاد الجزائري، إذ تعد الإيرادات البترولية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة بمساهمة تفوق 60%، و بما أن السياسات الاقتصادية المعدة من طرف الحكومة الجزائرية غالبا ما يتم تجسيدها من خلال الموازنة العامة، فيمكن القول أن اعداد و تنفيذ هذه السياسات، و التي تمثلت في البرامج التنموية خلال الفترة من 2000 إلى 2014، يخضعان بشكل كبير للإيرادات النفطية، المتأثرة مباشرة بتقلبات أسعار النفط.

- ❖ التنوع في إستخدام العوائد النفطية و ذلك عن طريق البحث عن خطة وطنية إستراتيجية تعتمد فيها السلطات العمومية الجزائرية على خبرات أجنبية في هذا المجال, و هذا من أجل تدارك نصيب الأجيال القادمة من هذه الثروة النابضة.
- ❖ ضرورة إخضاع العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات من مبادئ الحوكمة مما يعزز الشفافية باستخدامها بالشكل الذي يضمن الفاعلية في توظيفها في مشاريع استهلاكية فقط.
- ❖ ترشيد استخدام الأموال المتوفرة و الابتعاد عن الإنفاق الغير المبرر لضمان مواجهة أي طارئ قد يحدث و يؤدي تقليص هذه الأموال.
- ❖ تأهيل المؤسسات الجزائرية للقيام بالدور الموكل إليها في خلق الثروة و بذلك تساهم كشرىك و ذلك لتحقيق التنمية من خلال ترشيد الإنفاق و زيادة حجم الاستثمار و حجم المشاريع الاستثمارية التي من شأنها توفير او توليد مناصب شغل جديدة للأفراد .
- ❖ استغلال الظروف الراهنة الذي ارتفعت فيه أسعار النفط من أجل خلق مشاريع استثمارية, قد تكون خليفة النفط, باعتبارها من الثروات الزائلة.
- ❖ التركيز على القطاع الصناعي, و تشجيع المؤسسات الاقتصادية الوطنية, و الوقوف معها أمام المؤسسات الأجنبية.
- ❖ تشجيع القطاع الخاص, لأنه قد يمد الاقتصاد بمناصب شغل جديدة, لكن هذا التشجيع يكون في حدود المصلحة الاقتصادية العامة للبلاد.
- ❖ إن الاعتماد المفرط على النفط يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية لا محالة, فقد أصبح ينعت من طرف المتخصصين بـ(اقتصاد البرميل), فانحصرت بذلك التمويلات و الاستثمارات الأجنبية و المحلية في قطاع المحروقات, و اهملت تطوير مؤسساتها الانتاجية لتفعيل دورها في احداث تنمية اقتصادية شاملة و مستدامة.

1. أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان 2007م.
2. اسماء بودريالة، "سياسة التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر" _دراسة حالة جهاز المساعدة على الادماج المهني خلال الفترة 2008_2012.
3. بسام الحجار، عبد الله رزق، "الاقتصاد الكلي"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى 2010م.
4. بلقاسم حسن بملول، "تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
5. حسين علي بخت، سحر فتح الله، "الإقتصاد القياسي"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.
6. رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، دار النشر و الطبع، 1997، الكويت.
7. سامي العوادي، "التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و استراتيجيات الحد من الفقر"، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو، 19-23 سبتمبر 2005.
8. شيوخ محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
9. صابر أحمد عبد الباقي، "القطاع غير الرسمي"، كلية الآداب جامعة المنيا، 2003.
10. صالح تومي، "مدخل لنظرية القياس الإقتصادي"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
11. ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2005.
12. ضياء مجيد الموسوي، "سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
13. عبد الرحمن يسري أحمد، "تطور الفكر الاقتصادي"، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003.
14. عبده عيسى، يحي أحمد إسماعيل، "العمل في الإسلام"، القاهرة، مصر، دار المعارف، 1983.
15. علاء الخطيب، "الهبوط الحاد في اسعار النفط"، أحاديث الثلاثاء: كتابات لمثقفين عراقيين، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت.
16. علي عبد الوهاب نجا، "مشكلة البطالة و اثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية"، الدار الجامعية الاسكندرية، 2005، مصر.
17. فروض جمال، "نظرية الاقتصاد القياسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
18. قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية و تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر 2006.
19. كامل بكري و آخرون، "الموارد و اقتصادياتها"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر.

20. محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية عنابة الجزائر، الطبعة 1983م.
 21. محمد لطفي فرحات، "مبادئ الاقتصاد القياسي"، ليبيا، الدار الجماهيرية، بنغازي، 1986.
 22. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العساوي، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2007م.
 23. مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)"، دار الجامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2009.
 24. مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرار، "تجارب دولية في معالجة قضية البطالة"، مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية، 2004.
 25. مولود حشمان، "نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
 26. نادر مريان، ممدوح السلامة، خميس رداد، "دليل مؤشرات سوق العمل"، مركز المنار، دائرة المطبوعات و النشر، ماي 2006، المملكة الأردنية الهاشمية.
 27. ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 .
 28. نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي الطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 9، 2013.
 29. نجلاء الأهواني و نihal النعربل، "كثافة التشغيل في نمو لاقتصاد المصري مع التركيز على الصناعات التحويلية"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 130، مارس 2008.
 30. نزار سعد العيسى، ابراهيم سليمان قطف، "الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات"، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى 2006م.
 31. نعمة الله نجيب إبراهيم، "مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.
 32. وليد إسماعيل السيفو و آخرون، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، دار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.
- المجلات :
33. براهيم بلقلة، "تطورات أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)"، دراسة تحليلية، مجلة الباحث-عدد 2013/12، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر.

34. حسين الطلافحة، "حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية"، سلسلة الخبراء، العدد 45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012.
 35. حسين عبد الله، "ازمة النفط الحالية. تداعياتها و مستقبلها"، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، 2006.
 36. د. شفيق عريش و آخرون، "اختبارات السببية و التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد (33)، العدد (05)، 2011.
 37. د. كنعان عبد الطيف و آخرون، "دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، 2012.
 38. رواب عمار و غربي صباح، "التكوين المهني والتشغيل في الجزائر"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر، 2011.
 39. شقبق عيسى، "النمذجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، جامعة الشلف، العدد 6، 2011.
 40. صالح تومي، و مليكة يحيات، "مشكلة البطالة في الجزائر: دراسة استطلاعية عن بعدها و اسبابها" مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد 14، 2006.
 41. الطيب مزوري و آخرون، "دراسة قياسية حول أثر اندماج الدول النفطية في النظام التجاري المتعدد الأطراف- حالة دولة السعودية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 08، 2015.
 42. عماد الدين محمد المزيني، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013.
 43. مجلة التدريب و التقنية (2005)، "خبراء يحذرون من مخاطر البطالة العربية"، العدد 78، جمادى الآخرة، الرياض: المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني.
 44. مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية (جامعة الوادي- العدد التاسع المجلد الأول جوان 2016)
 45. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "نشرة ضمان الاستثمار"، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر - ديسمبر 2008.
- المقالات :
46. جوردن بيتشرمان و كارينا أوليفاس و اميت دار، "آثار برامج سوق العمالة النشطة"، دليل جديد من التقييمات مع الاهتمام الخاص بالدول النامية و الانتقالية، سلسلة مقالات مناقشة الحماية الاجتماعية، رقم 0402، وحدة الحماية الاجتماعية، شبكة عمل التنمية البشرية، البنك الدولي، جانفي 2004.

47. بن أحمد أحمد، "النمذجة القياسية للإستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 1988-2007"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008.
48. بن طجين محمد عبد الرحمان، "دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008"، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
49. بن فايزة نوال، "إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 _ حالة الوكالة الوطنية للتشغيل _"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.
50. حنان بقاط، "نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2007.
51. دارني سميرة، "صندوق الزكاة بين الواقع و الآفاق"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010.
52. دهماني محمد أدريوش، "اشكالية التشغيل في الجزائر"، محاولة تحليل، اطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
53. سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.
54. شكاكطة عبد الكريم، "النفط في العلاقات الدولية- دراسة حالة منظمة الاوبك و اثرها في الاقتصاد و السياسات الطاقوية العالمية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
55. شلالي فارس، د. محمد صالح، "دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2005.
56. العمري علي، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
57. العمري علي، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (1970-2006)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007-2008.
58. غرزي سليمة، "دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008.
59. كريم بودخدخ، "أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

60. لعيش ليلي، "ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.
61. موري سمية، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2010/2009.
62. موري سمية، "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
63. الوالي فاطمة، "قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016.
64. يحيات مليكة، "إشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- المؤتمرات والملتقيات :
65. إتحاد الغرف الصناعية السوداني، "الموارد البشرية، تشريعات العمل و التنمية الصناعية السودانية"، المؤتمر القومي للصناعة السودانية، فبراير 2010.
66. أحمد نصير، "التحليل الكمي لأثر برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر-دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، يومي 11-12 نوفمبر 2014، جامعة البويرة، الجزائر.
67. بوشنخي عائشة و اوجتي نصيرة، "تقييم اداء سياسة التشغيل في الجزائر"، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014.
68. ترير علي، "استراتيجية التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة البطالة"، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
69. حاجي فطيمة، "متطلبات و أساليب النمو في تشغيل الشباب في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية"، بحث مقدم للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة -الجزائر، يومي 13 و 14 أبريل نوفمبر 2011.
70. حافظ عتب، "تطوير مكاتب التشغيل و أقسام التوجيه المهني، و رفع أدائها وفقا للمتغيرات الدولية و احتياجات سوق العمل"، الندوة الإقليمية عن دور الارشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس: 11-13/7/2005.
71. الحسن عاشي، "سوق العمل و المنطقة المغاربية: الهياكل و المؤسسات و السياسات"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ملتقى دولي، الرباط، 2010.

72. سمير سعيغان و آخرون، ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة" الدوحة، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.
73. عبد الحميد قومي وحمزة عايب، "سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.
74. علوي عمار، "دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة- دراسة تقييمية بولاية سطيف"، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يوم 15-16 نوفمبر 2011.
75. عمر جنينة مديحة بخوش، "دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر، 2001.
76. عنتر بوتيار، "تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية على البطالة في الجزائر"، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
77. غالم عبد الله، "اجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر"، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
78. قدي عبد المجيد، "الاقتصاد الجزائري و النفط: فرص و تهديدات"، مداخله ضمن فعاليات المؤتمر العلمي حول "التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 7/8 أفريل 2008.
79. كرمية توفيق، "برامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكتملة له وآثارها على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2011-2014"، الملتقى الوطني الثالث حول سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، المنعقد في 11-12 نوفمبر 2014، جامعة أكلي محند.
80. لخضر عزي، "الجباية البترولية في الجزائر"، مداخله في الملتقى الوطني للسياسة الجبائية في الجزائر، جامعة البليدة 11-12 ماي 2003.
81. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2004، السداسي الثاني"، الجزائر، 2004.
82. محمد قرقب، "عرض حول التوجيه و الإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر"، ندوة دور الارشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب بطرابلس 2005، منظمة العمل العربية 2005.
83. مهداوي هند و آخرون، "الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على أسعار النفط في الجزائر"، مداخله مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان: الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009.
84. وصاف سعيد، "سياسة أمن الامدادات النفطية و انعكاساتها"، مداخله مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 07-08 ابريل 2008.

التقارير :

85. برنامج الأمم المتحدة، استعراض عام للإنجازات المحققة و التحديات المصادفة في تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة، نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة و العشرين للجمعية العامة، 2000.
86. برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، "بيان إجتماع مجلس الوزراء"، 24-05-2010.
87. التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013.
88. التقارير السنوية للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك): 2008، 2009، 2010.
89. التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة (2002-2003).
90. التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الفصل العاشر، "تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية"، 2007.
91. تقوى حسناوي، عبد العزيز أحمد شاوش، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر"، دراسة إحصائية للجزائر للفترة 1986-2014.
92. جاد شعبان، "خلق فرص عمل في الاقتصاديات العربية: البحار في المياه الصعبة"، تقرير التنمية الانسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، برنامج الأمم المتحدة الأثافي، 2010.
93. الحسن عاشي، "مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في العالم العربي"، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23، يونيو 2010.
94. صندوق النقد العربي، "تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
95. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2010.
96. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2009.
97. مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري" 14 ماي 2015
98. مصطفى بوضياف، "تحديات التشغيل في أسواق العمل"، البرنامج التدريبي "خدمات التشغيل العامة و تعزيز التشغيل على المستوى المحلي"، 30 نوفمبر - 03 ديسمبر 2008، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب.
99. منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثاني حول "التشغيل و البطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)"، المحور الرابع حول انتاجية العمل في الدول العربية، الجزيرة، جمهورية مصر العربية، 2010.

المراجع الاجنبية :

100. Froncois Lescaroux, Valérie Mignon, « influence of oil prices on economic activity and other macroeconomic and financial variables », centre d'études perceptive et d'information internationales, Working Paper n 5, 2008.

101. Burlet.M. et Crusson.L(2007), « quel impact des variations du prix du pétrole sur la croissance française ? », document de travail n 4/2007, Mars sur le site :www.inse.fr
102. Chemseddine chitour, « économie pétrolière », Ecole nationale polytechnique 1999.
103. Cnes ,rapport national sur le développement humain ,pnud,2006.
104. Conseil National Economique et Social, Rapport forum international sur l'emploi des jeunes, recueil sur le chômage et l'emploi des jeunes : Alger , 11-13 Mars 1996.
105. Countries: Determinants and Effects? National Background Papers Maghreb, (Morocco, Algeria, Tunisia) Volume 2, Occasional Papers No. 60, The European University Institute. Chapter II – National Background Paper Labour Markets Performance and Migration Flows in ALGERIA (Rafik Bouklier-Hassane &Fatima .Talahite).
106. E.S.C.W.A, Survey on Incorporating The Environmental Dimension into Development, plans part2,1997.
107. Eme.O.Akpan, « Oil Price shocks and Nigériens Macro Economy», Département of economics, University of Ibadan, Nigeria : www.csae.ox.ac.uk/conferences 2009
108. European Commission, (2010), Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean
109. George Bresson ,Alain Pirotte " Econométrie des séries temporelles " Presses universitaires de France , Paris 1995.
110. H Bourbounais : Economtrie , France « Dunod » Paris 1998.
111. International Labour Organization, Regional Office for Arab States, Center of Arab Women for Training and Research, Gender, employment and the informal economy, Glossary of terms, ILO Publication, Geneva, 2009.

112. Jean Pierre Ange lier, " énergie international 1987-1988 ", Economico 1987.
113. Mamdouh ALKHATIB ALKSWANI, Cointegration, Error Correction, and the Demand for Money in Syrian, Economic Dept, Saudi Arabia.
114. Mariangels Fortuny and Jalal Al Hussein, Labour Market Policies and Institutions: a Synthesis Report The cases of Algeria, Jordan, Morocco, Syria and Turkey, Employment Sector, Employment Working Paper No. 64. 2010, Employment Policy Department, International Labour Office, Employment Policy Dept. – Geneva: ILO, 2010.
115. Radwan S. N. Arabi and G. Nada (2006): "Youth Employment", presented in the third Arab Reform Conference: Challenges and Concerns Facing the Civil Society, held in Alexandria, Egypt, March 1-3, 2006.
116. Régis Bourbonnais, Économétrie, Paris, édition9, 2015.

المواقع الالكترونية :

117. التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2007، متوفر على الموقع الالكتروني: www.ima.org.ae.
118. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 28 سنة 2001 متاح على الرابط: www.aopec.org.
119. شليبي مغاوري علي، " أوبك و مستقبل أمن الطاقة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 أبريل 2006، متاح على الرابط: www.siyassa.org.eg.
120. علي النعيمي، "السعر العادل للنفط"، متاح على الرابط: [http:// www.alepe.com](http://www.alepe.com).
121. فيما يخص البيانات الخاصة بمعدلات الخصوبة في الجزائر خلال الفترة 2000-2011 تم الحصول عليها من بيانات البنك العالمي، (WDI)، وكذا من الموقع الإحصائي: <http://www.indexmundi.com/facts/algeria/fertility-rate>.
122. متاح على الرابط: [www.banque-of-algeria..dz](http://www.banque-of-algeria.dz).
123. موقع (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف / الجزائر): متاح على الرابط: <http://www.marwakf-dz.org>.
124. الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة، متاح على الرابط: www.iea.org.
125. موقع الكتروني لمنظمة الأوبك، متاح على الرابط: www.aopec.org.

126. وليد نزهت، "نشأت أسعار النفط الدولية و أبعادها على سياسة الدول"، المؤتمر العالمي لدراسات نفط العراق أيام 20-21-22 ديسمبر 2011 متاح على الرابط:
http://www.arab-oil-natural-gaz.com/studies/s_46.Htm.
127. Annual Statistical Bulltein, Opec 2006 at: www.opec.org
128. Opec Annuel Statistical Bulletin 2013 at : www.opec.org
129. TOBIAS VANDERBRUCK Iran, oil and strait of hormuz. Sur le site:
http://www.Oil.Price.net/en_articles/iran-oil-strait-of-hormuez.Php

الملحق رقم 01

❖ مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (PIB) خلال الفترة (2000-2016)

السنة	بنية الناتج المحلي الخام (مليار دج)						المجموع الاجمالي (GDP)
	المحروقات	الفلاحة	قطاع البناء و الإشغال العمومية	الصناعات خارج المحروقات	حقوق و رسوم على الواردات	خدمات أخرى	
2000	1616.3	346.3	342.2	270.4	290.8	1257.5	4123.5
2001	1443.9	412.1	320.5	315.2	302.9	1432.5	4227.1
2002	2477.1	415.6	408.40	366.3	377.5	477.9	4522.8
2003	1868.9	515.2	401.01	355.3	403.1	1703.99	5247.5
2004	2319.8	578.2	504.3	418.2	446.2	1883.7	6150.4
2005	3352.9	581.6	505.4	418.2	494.0	2209.9	7562.0
2006	3882.3	638.7	672.6	456.8	491.5	2372.9	8514.8
2007	4089.3	708.07	732.7	479.8	532.5	2824.23	9366.6
2008	4997.6	689.4	869.9	519.5	653.9	3313.4	11043.7
2009	3109.1	623.2	1096.4	431.2	715.8	3992.3	9968
2010	4180.4	643.9	1194.1	616.6	747.7	4608.9	11991.6
2011	5242.1	655.3	1262.5	663.2	854.6	5848.5	14526.2
2012	5536.4	1821.05	1498.4	741.3	1077.5	5440.8	16115.5
2013	4968	2104.2	1620.2	765.7	1235.9	5875.2	16569.2
2014	4435.71	2358.2	1794.0	837.0	1327.3	6979.2	17731.5
2015	3134.3	2654.7	1908.0	713.4	1308.6	6903.8	16591.9
2016	2510.5	806.2	1394.2	856.6	1351.8	9878.5	16797.8

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات, من 2000 إلى 2016

الملحق رقم (02)

❖ مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (200-2016)

السنة	بنية الناتج المحلي الخام (%)						المجموع الاجمالي (GDP)
	المحروقات	الفلاحة	قطاع البناء و الإشغال العمومية	الصناعات خارج المحروقات	حقوق و رسوم على الواردات	خدمات أخرى	
2000	%39.1	%9.0	%8.7	%7.5	%7.0	%30.49	%100
2001	%34.15	%10.5	%9.1	%8.0	%7.1	%33.8	%100
2002	%32.5	%10.1	%9.9	%8.1	%8.3	10.56	%100
2003	%35.60	%10.6	%9.2	%7.3	%7.6	%32.47	%100
2004	%37.70	%10.2	%8.9	%6.8	%7.2	%30.62	%100
2005	%44.33	%8.2	%8.0	%5.9	%6.5	%29.22	%100
2006	%45.59	%8	%8.4	%5.6	%5.7	%27.8	%100
2007	%43.65	%8.0	%9.3	%5.4	%5.6	%30.15	%100
2008	%45.25	%7	%9.2	%5.0	%5.9	%30.0	%100
2009	%31.19	%10	%11.8	%6.2	%7.1	%40.05	%100
2010	%34.86	%9.0	%11.1	%5.5	%6.2	%38.4	%100
2011	%36.08	%8.6	%9.8	%4.9	%5.8	%40.2	%100
2012	%34.35	%9	%9.3	%4.6	%6.6	%33.7	%100
2013	%29.28	%12.6	%9.7	%4.6	%7.4	%37.7	%100
2014	%25.01	%13.2	%10.1	%4.7	%7.4	%39.3	%100
2015	%18.89	%15.9	%11.5	%4.3	%7.8	%41.61	%100
2016	%14.94	%6.5	%8.3	%3.4	%8.04	%58.8	%100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك الجزائر من 2000 إلى 2016

الملحق رقم (03)

الوحدة: مليار دولار

❖ صادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2016

السنوات	صادرات قطاع النفط	صادرات خارج قطاع النفط	إجمالي الصادرات	النسبة %
2000	21.06	0.59	21.65	97.27
2001	18.53	0.56	19.09	97.07
2002	18.10	0.61	18.71	96.8
2003	24	0.47	24.47	98.05
2004	31.55	0.66	32.22	97.9
2005	45.59	0.74	46.33	98.9
2006	53.61	1.13	54.74	98.39
2007	59.61	0.98	60.59	97.9
2008	77.19	1.4	78.59	98.37
2009	44.41	0.77	45.18	98.3
2010	56.12	0.97	57.09	98.3
2011	71.66	1.23	72.89	98.31
2012	70.32	1.15	71.47	97.18
2013	63.33	1.05	64.38	98.37
2014	58.34	1.69	60.04	97.2
2015	33.08	2.05	35.13	94.16
2016	27.88	1.78	29.66	93.99

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر, 2005-2008-2012-2014

الملحق رقم (04)

❖ دور الجباية البترولية في تمويل الايرادات العامة للدولة خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	الايرادات العادية (مليار دج)		الجباية البترولية (مليار دج)		اجمالي الايرادات (مليار دج)
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2000	504.84	39.54	720	60.46	1028.84
2001	502.38	40.69	850	59.30	1234.38
2002	541.35	37.13	916.4	62.87	1457.75
2003	615.39	42.39	936.06	57.61	1451.45
2004	665.8	43.57	862.2	56.43	1528
2005	736.83	45.04	899	54.96	1635.83
2006	751.92	45.08	916	54.92	1667.92
2007	829.61	46.02	973	53.98	1802.61
2008	953.8	37.92	1715.4	62.08	1924
2009	1158.1	41.55	1715.4	58.45	2786.6
2010	1245.7	48.64	1927	51.36	3081.5
2011	1520	52.19	1501.7	47.81	2992.4
2012	1894.05	54.81	1519.4	45.19	3455.65
2013	2201.1	57.7	1615.9	42.30	3455.65
2014	2640.45	62.59	1577.73	37.41	4218.18
2015	2465.71	58.86	1722.94	41.14	4188.65
2016	2722.68	61.80	1682.55	38.2	4405.23

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الجزائري من 2000 إلى 2016

الملحق رقم (05)

❖ دور الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة للدولة للفترة (2000-2016)

السنوات	الاجباية البترولية	النفقات العامة	معامل التغطية %
2000	720	1255.56	%60
2001	850	1251.79	%57.78
2002	916.4	1559.84	%59.5
2003	936.06	1711.10	%48.3
2004	862.2	1920	%46.35
2005	899	1950	%42.7
2006	916	2631.43	%40.06
2007	973	3623.75	%26.77
2008	1715.4	4332.86	%37.67
2009	1715.4	5191.45	%35.35
2010	1927	5860.86	%25.12
2011	1501.7	6615.42	%39.23
2012	1519.4	7428.66	%20.16
2013	1615.9	6879.82	%23.48
2014	1577.73	7656.16	%20.60
2015	1722.94	8858.05	*
2016	1682.55	7984.17	*

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات و قانون المالية لسنة (2000 و 2016)

الملحق رقم: (06)

❖ تطور عدد السكان النشيطون و المشتغلون في الجزائر للفترة (2000-2015)

السنوات	اجمالي عدد السكان (بالآلاف)	السكان النشيطين (بالآلاف)	عدد السكان المشتغلون (بالآلاف)	معدل الشغل
		العدد	معدل النشاط	العدد
2000	30416	8690.8	40.2	6179.9
2001	30879	8568.2	41.0	6228.7
2002	-	-	-	-
2003	31484	8762.3	39.8	6684.0
2004	32364	9469.9	42.1	7798.4
2005	32906	9492.5	41.0	8044.2
2006	33481	10109.6	42.5	8868.8
2007	34096	9968.9	40.9	8594
2008	34591	10315	41.7	9146
2009	35268	10544	41.4	9146
2010	35978	10812	41.7	9736
2011	36717	10661	40.0	9599
2012	37450	11423	42.0	10170
2013	38300	11964	43.2	10778
2014	39100	11716	41.5	1056
2015	39963	11932	29.85	10594
2016	40400	12092	29.9	10895

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

❖ توزيع حجم العمالة في الجزائر حسب النوع للفترة (2000-2016)

2004			2000			
مجموع	نساء	رجال	مجموع	نساء	رجال	
7798412	1359254	6439158	6179992	797083	5382909	المشتغلون
100	17.43	82.57	100	12.2	87.1	النسبة %
2010			2009			
مجموع	نساء	رجال	مجموع	نساء	رجال	
9735000	1474000	8261000	9472000	1447000	8025000	المشتغلون
100	15.15	84.86	100	15.27	84.72	النسبة %
2014			2012			
مجموع	نساء	رجال	مجموع	نساء	رجال	
10239000	1962000	8277000	10170000	1778000	8392000	المشتغلون
100	18.6	81.4	100	17.5	82.5	النسبة %
2016			2015			
مجموع	نساء	رجال	مجموع	نساء	رجال	
10845000	2049705	8795295	10594000	1934000	8660000	المشتغلون
100	18.9	81.8	100	18.3	81.7	النسبة %

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS), حساب النسب انطلاقا من البيانات الموجودة في

الجدول

الملحق رقم (08)

❖ تطور مرونة الطلب على العمل الإجمالي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)	معدل التشغيل %	معدل البطالة %	مرونة التشغيل بالنسبة للناتج الاسمي	سعر البرميل من النفط (بالدولار)
2000	/	54666.9	30.5	29.50	0.73	28.59
2001	/	55056.73	29.8	27.31	1.71	24.90
2002	/	56819.21	-	25.66	1.08	25.31
2003	6.9	67800	30.4	23.7	0.74	29.03
2004	5.2	85340	34.7	17.7	0.61	38.66
2005	5.1	103100	34.7	15.3	0.12	54.64
2006	2	117290	37.2	12.3	0.63	65.85
2007	3	134160	35.3	13.8	- 0.37	74.95
2008	2.4	170270	37.0	11.3	0.17	99.07
2009	2	140800	37.2	10.2	- 0.05	62.25
2015	3.8	164779.4	26.4	11.58		53
2016	3.5	/	26.9	11.60		45

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) و البنك الدولي (WDI).

الملحق رقم (09)

❖ برنامج جهاز الدعم للإرتقاء و الحفاظ على التشغيل

البرنامج	الفترة	المحاور	المستهدفين	التمويل	التسيير
تشغيل الشباب	1988-1989	-توظيف في نشاطات المنفعة العامة. -التكوين المهني.	الشباب البطالين 16-27 سنة.	-صندوق الإعانة لتوظيف الشباب FAEJ	الوزارة, الولاية, البلدية
جهاز الإدماج المهني للشباب DIPJ	منذ 1990	-عمل مأجور بملاذرة محلية ESIL. -تعاونيات الشباب للنشاطات الصغيرة.	طالبين الأوائل للتوظيف دون تأهيل من 19-40 سنة.	-FAEJ. -صندوق وطني لترقي التوظيف منذ 1994-FNPE. -صندوق وطني لدعم تشغيل الشباب منذ FNSEJ 1996	وزارة العمل. ممثل توظيف الشباب DEJ
نشاطات المنفعة العامة AIG	منذ 1995.	المشاركة في نشاطات المنفعة العامة مقابل تعويض شهري قدره 3000 دج.	افراد العائلات دون دخل ذوي سن العمل.	الصندوق الاجتماعي للتنمية FSD 1996	-وكالة التنمية الاجتماعية ADS -مديرية ولانية للنشاط الاجتماعي.
اشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUPHIMO	منذ 1997	انجاز الاشغال تكلفة اليد العاملة بها ما بين 50 إلى 60% مقابل مكافأة 8000 دج. كصيانة الطرق و الفلاحة و الهيدروليك.	البطالين, مؤسسات مصغرة ME	-قرض البنك العالمي 1996. -برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001.	-وكالة التنمية الاجتماعية ADS -مديرية ولانية للتشغيل.
المؤسسات الصغيرة micro entreprise	منذ 1997	خلق مناصب النشاطات عبر تعاونيات الشباب مع تمويل ذاتي (خاص) أو تمويل ثلاثي: مستفيد, بنك, وكالة وطنية لدعم و تشغيل الشباب.	الشباب البطال ما بين 19-35 سنة و حتى 40 سنة بشرط خلق 3 مناصب عمل مؤهلة دائمة.	صندوق وطني لدعم تشغيل الشباب ANSEJ, صناديق الضمان.	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.
اعادة ادماج المسجلين بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	منذ 1998	-مركز اعانة العمل المستقل CATI ب cnac. -مركز البحث عن العمل CRE ب CNAC	البطالين المقبولين بنظام خدمات التأمين على البطالة.	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.
عقود ما قبل التشغيل CPE	منذ 1999	توظيف عند الخواص أو القطاع العام لمدة سنة قابلة للتجديد ل6 أشهر مقابل تكفل كلي للدولة بالسنة الأولى 6000 دج للجامعيين و 4500 للتقنيين الساميين.	طالبي العمل لأول مرة جامعيين أو تقنيين ساميين.	الصندوق الوطني لدعم الشباب FNSEJ. -ميزانية الدولة 2002.	-وكالة التنمية الاجتماعية ADS. -مديرية ولانية للتشغيل.
القرض المصغر MICRO CREDIT	منذ 1999	قرض من 50000 إلى 350000 دج بسعر فائدة 2% لمدة 5 سنوات بهدف خلق الأنشطة المستقلة.	بطالين فوق 18 سنة.	المستفيد 10% قرض بنكي, الخزينة العمومية تتحمل فارق سعر الفائدة, صندوق ضمان (القرض).	-وكالة التنمية الاجتماعية ADS. -مديرية ولانية للتشغيل.

المصدر: من اعداد الطالبة: بالاعتماد على المصدر: مناح رفيق, تحليل سوسولوجي لديناميكية التشغيل بإقليم تبسة-دراسة ميدانية حول

التمثلات الاجتماعية للمسجلين بالوكالة الولائية للتشغيل, مذكرة ماجستير, جامعة باجي مختار, عنابة, 2010, ص 124.

الملحق رقم (10)

gdp , inf , inv , oil , spe : بالدولار الأمريكي

المصدر:

الديوان الوطني للإحصاء (ONS) : <http://www.ons.dz>

Lab : بالآلاف

البنك الدولي : <http://www.albankaldawli.org>

البيان	lab	oil	spe	inv	inf	gdp
1980	3147000	28.6	2.41E+10	1.43E+10	9.517824	42345277342
1981	3175000	32.51	2.63E+10	1.46E+10	14.65484	44348672668
1982	3425000	32.38	2.75E+10	1.56E+10	6.54251	45207088716
1983	3577000	29.04	2.94E+10	1.68E+10	5.967164	48801369800
1984	3715000	28.2	3.58E+10	1.8E+10	8.116398	53698278906
1985	3812000	27.01	3.97E+10	1.88E+10	10.48229	57937868670
1986	3956000	13	4.89E+10	2.19E+10	12.37161	63696301893
1987	4138000	17.7	5.11E+10	1.98E+10	7.441261	66742267773
1988	4316000	14.2	4.7E+10	1.55E+10	5.911545	59089067187
1989	4471000	17.3	4.44E+10	1.51E+10	9.304361	55631489802
1990	4517000	22.3	4.52E+10	1.67E+10	16.65253	62045099643
1991	4538000	18.6	2.86E+10	1.18E+10	25.88639	45715367087
1992	4578000	18.4	3.25E+10	1.3E+10	31.66966	48003298223
1993	5042000	16.3	3.61E+10	1.35E+10	20.54033	49946455211
1994	5154000	15.5	3.12E+10	1.21E+10	29.04766	42542571306
1995	5436000	16.9	3E+10	1.22E+10	29.77963	41764052458
1996	5625000	20.3	3.22E+10	1.17E+10	18.67908	46941496780
1997	5708000	18.7	3.28E+10	1.11E+10	5.733523	48177862502
1998	5717000	12.3	3.51E+10	1.24E+10	4.950162	48187747529
1999	5726000	17.5	3.33E+10	1.19E+10	2.645511	48640574567
2000	6179992	27.6	3.02E+10	1.13E+10	0.339163	54790245601
2001	6229200	23.12	3.2E+10	1.25E+10	4.225988	54744714396
2002	6256628	24.36	3.38E+10	1.39E+10	1.418302	56760288974
2003	6684056	28.1	3.75E+10	1.63E+10	4.268954	67863829880
2004	7798412	36.05	4.47E+10	2.05E+10	3.9618	85324998814
2005	8044220	50.64	4.67E+10	2.31E+10	1.382447	1.03198E+11
2006	8594243	66.23	5.02E+10	2.71E+10	2.314524	1.17027E+11
2007	8868804	72.36	5.85E+10	3.55E+10	3.673827	1.34977E+11
2008	9146000	99.97	7.42E+10	5E+10	4.862991	1.71001E+11
2009	9472000	62.25	7.37E+10	5.25E+10	5.734333	1.37211E+11
2010	9736000	80.15	8.31E+10	5.85E+10	3.913043	1.61207E+11
2011	9599000	112.94	1.04E+11	6.33E+10	4.521765	2.00019E+11
2012	10170000	111.04	1.1E+11	6.44E+10	8.894585	2.09059E+11
2013	10788000	109.55	1.13E+11	7.17E+10	3.253684	2.09755E+11
2014	10239000	100.76	1.2E+11	8E+10	2.916406	2.1381E+11
2015	10594000	53.06	1.04E+11	6.99E+10	4.784977	1.65874E+11
2016	10845000	49.25	1.01E+11	6.82E+10	6.397714	1.59049E+11

الملحق رقم (11)

❖ نتائج اختبار الإستقرارية للسلاسل

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
<u>At Level</u>							
		LAB	OIL	SPE	INV	INF	GDP
With Constant	t-Statistic	0.8501	-1.4335	-0.3721	0.2657	-1.9293	-0.6767
	Prob.	0.9936	0.5551	0.9035	0.9731	0.3157	0.8400
	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7250	-1.9755	-1.3428	-1.0735	-2.1842	-1.6805
	Prob.	0.7193	0.5945	0.8605	0.9197	0.4836	0.7393
	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.9768	-0.6246	1.1411	1.4760	-1.3340	0.5850
	Prob.	1.0000	0.4397	0.9313	0.9628	0.1654	0.8381
	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>							
		d(LAB)	d(OIL)	d(SPE)	d(INV)	d(INF)	d(GDP)
With Constant	t-Statistic	-6.1603	-5.7725	-4.7331	-4.2736	-5.4538	-5.3480
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0005	0.0019	0.0001	0.0001
	***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.2690	-5.6830	-4.6869	-4.3830	-5.3638	-5.2791
	Prob.	0.0000	0.0002	0.0033	0.0071	0.0006	0.0007
	***	***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.1927	-5.8546	-4.5265	-3.9894	-5.5228	-5.2481
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0000	0.0002	0.0000	0.0000
	***	***	***	***	***	***	***
Notes:							
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant							
b: Lag Length based on SIC							
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.							
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:							
Dr. Imadeddin AlMosabbbeh							
College of Business and Economics							
Qassim University-KSA							

المصدر: إعداد الطالبة بعد معالجة معطيات من الملحق رقم (10) بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews9

❖ نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: 05/15/18 Time: 20:54

Sample (adjusted): 1982 2016

Included observations: 35 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: LAB OIL SPE INV INF GDP

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.791429	116.0603	95.78366	0.0010
At most 1	0.496161	61.19854	69.81889	0.2004
At most 2	0.377503	37.20619	47.85613	0.3379
At most 3	0.285165	20.61564	29.79707	0.3850
At most 4	0.216686	8.896031	15.49471	0.3779
At most 5	0.009052	0.318262	3.841466	0.5727

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.791429	54.86168	40.07757	0.0006
At most 1	0.496161	23.99245	33.87687	0.4561
At most 2	0.377503	16.59056	27.58434	0.1522
At most 3	0.285165	11.74961	21.13162	0.5725
At most 4	0.216686	6.547769	14.26406	0.3257
At most 5	0.009052	0.318262	3.841466	0.5727

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=1):

	LAB	OIL	SPE	INV	INF	GDP
-9.15E-08	0.095270	5.17E-11	-3.06E-10	-0.001514	4.60E-11	
1.22E-07	0.127620	1.24E-10	-1.24E-10	-0.016268	-1.92E-10	
-1.24E-06	0.097569	-1.80E-10	9.00E-11	-0.000839	1.66E-10	
4.79E-07	0.191910	2.18E-11	1.19E-10	-0.043273	-2.05E-10	
-3.89E-07	0.102135	9.92E-11	8.83E-11	-0.137922	-1.55E-10	
-9.74E-07	-0.059349	-1.44E-10	-3.37E-11	-0.015993	1.39E-10	

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

	D(LAB)	D(OIL)	D(SPE)	D(INV)	D(INF)	D(GDP)	
	58936.60	-92912.64	-33530.43	-27752.18	-4374.704	-15812.06	
	D(OIL)	1.159290	-4.912314	-3.557934	-1.296286	1.213648	0.739293
	D(SPE)	3.385193	3.03E+09	2.92E+08	1.45E+09	1.08E+09	2.58E+08
	D(INV)	1.65E+09	-2.26E+09	-1.3542116	3.91E+08	4.94E+08	1.42E+08
	D(INF)	0.045700	0.613500	1.350854	-1.653488	1.345686	0.005458
	D(GDP)	-2.18E+08	-6.00E+09	-3.12E+09	8.36E+08	2.86E+09	6.89E+08

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -3135.375

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

	LAB	OIL	SPE	INV	INF	GDP
1.000000	-1051893.	-0.000565	0.003347	18542.58	-0.000503	
	(242142.)	(0.00035)	(0.00040)	(157564.)	(0.00025)	

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

	D(LAB)	D(OIL)	D(SPE)	D(INV)	D(INF)	D(GDP)
	-0.005394	-6202.230	-0.016729	-0.000909	-0.000503	
	(0.00400)	(6391.08)	(0.00509)	(0.00509)	(0.00509)	
	D(OIL)	1.05E-07	0.734077	0.34E-07	0.34E-07	0.34E-07
	(2.2E-07)	(0.35309)	(3.81E-08)	(3.81E-08)	(3.81E-08)	
	D(SPE)	-3.05E+02	1.09.8022	-151.4058	-151.4058	-151.4058
	(109.8022)	(49.2480)	(4.18E-09)	(4.18E-09)	(4.18E-09)	
	D(INV)	-151.4058	-151.4058	-151.4058	-151.4058	-151.4058
	(49.2480)	(4.18E-09)	(4.18E-09)	(4.18E-09)	(4.18E-09)	
	D(INF)	-151.4058	-151.4058	-151.4058	-151.4058	-151.4058
	(4.18E-09)	(4.18E-09)	(4.18E-09)	(4.18E-09)	(4.18E-09)	
	D(GDP)	19.92247	19.92247	19.92247	19.92247	19.92247
	(243.379)	(243.379)	(243.379)	(243.379)	(243.379)	

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -3123.379

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

	LAB	OIL	SPE	INV	INF	GDP
1.000000	0.000000	0.001070	0.001162	-58551.46	-0.001038	
	(0.00023)	(0.00035)	(0.00035)	(138830.)	(0.00014)	
0.000000	1.000000	1.55E-09	1.55E-09	0.071389	-5.0E-10	
	(2.2E-10)	(3.3E-10)	(3.3E-10)	(0.13214)	(1.3E-10)	

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

	D(LAB)	D(OIL)	D(SPE)	D(INV)	D(INF)	D(GDP)
	-0.016729	-6202.230	-0.016729	-0.016729	-0.016729	
	(0.00509)	(6391.08)	(0.00509)	(0.00509)	(0.00509)	
	D(OIL)	0.34E-07	0.34E-07	0.34E-07	0.34E-07	0.34E-07
	(3.4E-07)	(0.35309)	(3.4E-07)	(3.4E-07)	(3.4E-07)	
	D(SPE)	3.81E-08	3.81E-08	3.81E-08	3.81E-08	3.81E-08
	(159.961)	(1.7E+08)	(159.961)	(159.961)	(159.961)	
	D(INV)	-304.9332	-15977.42	-304.9332	-304.9332	-304.9332
	(73.28252)	(7.7E+07)	(73.28252)	(73.28252)	(73.28252)	
	D(INF)	8.36E-08	0.078854	8.36E-08	8.36E-08	8.36E-08
	(1.4E-07)	(0.14839)	(1.4E-07)	(1.4E-07)	(1.4E-07)	
	D(GDP)	-7.11.7547	-7.88E+08	-7.11.7547	-7.11.7547	-7.11.7547
	(365.362)	(3.8E+08)	(365.362)	(365.362)	(365.362)	

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -3115.083

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

	LAB	OIL	SPE	INV	INF	GDP
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	6.74E-05	-7.36E-05	
	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(3.2875.9)	(5.4E-05)	
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.024778	5.92E-10	
	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.23827)	(3.9E-11)	
0.000000	0.000000	1.000000	1.000000	1.022947	-0.000601	
	(0.000000)	(0.32421)	(0.32421)	(5.1873.105)	(0.12225)	

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

	D(LAB)	D(OIL)	D(SPE)	D(INV)	D(INF)	D(GDP)
	0.024938	-2930.689	-2.15E-05	-2.15E-05	-2.15E-05	
	(0.04939)	(7387.08)	(1.5E-05)	(1.5E-05)	(1.5E-05)	
	D(OIL)	3.93E-06	0.392352	0.39E-06	0.39E-06	0.39E-06
	(2.6E-06)	(0.39314)	(7.9E-10)	(7.9E-10)	(7.9E-10)	
	D(SPE)	4.13E+08	1.047263	4.13E+08	4.13E+08	4.13E+08
	(1312.36)	(2.0E+08)	(0.39664)	(0.39664)	(0.39664)	
	D(INV)	-2704.449	-2704.449	-2704.449	-2704.449	-2704.449
	(602.086)	(9.0E+07)	(0.18197)	(0.18197)	(0.18197)	
	D(INF)	-1.50E-06	-0.052948	-3.08E-11	-3.08E-11	-3.08E-11
	(1.1E-06)	(0.16684)	(3.4E-10)	(3.4E-10)	(3.4E-10)	
	D(GDP)	3.163.464	-4.84E+08	-1.425629	-1.425629	-1.425629
	(2906.28)	(4.3E+08)	(0.87837)	(0.87837)	(0.87837)	

4 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -3109.208

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

	LAB	OIL	SPE	INV	INF	GDP
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	3754.900	-4.85E-05
	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(32875.9)	(5.4E-05)
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.238240	-4.71E-10
	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.23827)	(3.9E-11)
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	-1.21E+08	-0.520446
	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(1.2E+08)	(0.02031)
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	1.000000	5822.1843	-0.371627
	(0.000000)	(0.32421)	(0.32421)	(0.32421)	(7.8E+07)	(0.01278)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

	D(LAB)	D(OIL)	D(SPE)	D(INV)	D(INF)	D(GDP)
	0.011670	-8256.614	-2.41E-05	-2.41E-05	-2.41E-05	
	(0.04939)	(10475.3)	(1.5E-05)	(1.5E-05)	(1.5E-05)	
	D(OIL)	3.91E-06	0.541124	0.54E-06	0.54E-06	0.54E-06
	(2.8E-06)	(0.55869)	(8.1E-10)	(8.1E-10)	(8.1E-10)	
	D(SPE)	40.571.19	1.34E+08	3.9072.17	3.9072.17	3.9072.17
	(1354.33)	(2.7E+08)	(0.39345)	(0.39345)	(0.39345)	
	D(INV)	-100.4477	748.4952	-0.290395	-0.290395	-0.290395
	(636.665)	(1.3E+08)	(0.18496)	(0.18496)	(0.18496)	
	D(INF)	-2.39E-06	-0.370271	-1.83E-10	-1.83E-10	-1.83E-10
	(1.1E-06)	(0.22301)	(3.2E-10)	(3.2E-10)	(3.2E-10)	
	D(GDP)	3564.108	-3.23E+08	-1.348648	-1.348648	-1.348648
	(3104.19)	(6.2E+08)	(0.90180)	(0.90180)	(0.90180)	

5 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -3104.935

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

	LAB	OIL	SPE	INV	INF	GDP
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-4.86E-05
	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(5.1E-05)
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-4.77E-10
	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(3.5E-11)
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-0.517194
	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.01940)
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	-0.373186
	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.01143)
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	2.68E-11	
	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(5.5E-11)	

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

	D(LAB)	D(OIL)	D(SPE)	D(INV)	D(INF)	D(GDP)
	0.009938	-8703.422	-2.45E-05	-2.45E-05	-2.45E-05	
	(0.05454)	(11206.3)	(1.6E-05)	(1.6E-05)	(1.6E-05)	
	D(OIL)	3.95E-06	0.517168	0.51E-06	0.51E-06	0.51E-06
	(2.9E-06)	(0.59404)	(8.3E-10)	(8.3E-10)	(8.3E-10)	
	D(SPE)	9.1.48957	13.45	3.9072.17	3.9072.17	3.9072.17
	(1379.64)	(2.8E+08)	(0.39696)	(0.39696)	(0.39696)	
	D(INV)	1.913386	1.25E+08	-0.290395	-0.290395	-0.290395
	(649.435)	(1.3E+08)	(0.18686)	(0.18686)	(0.18686)	
	D(INF)	-1.87E-06	-0.232829	-5.10E-10	-5.10E-10	-5.10E-10
	(1.1E-06)	(0.22675)	(3.2E-10)	(3.2E-10)	(3.2E-10)	
	D(GDP)	4578.582	-3058691	-1.067418	-1.067418	-1.067418
	(3139.01)	(6.5E+08)	(0.90319)	(0.90319)	(0.90319)	

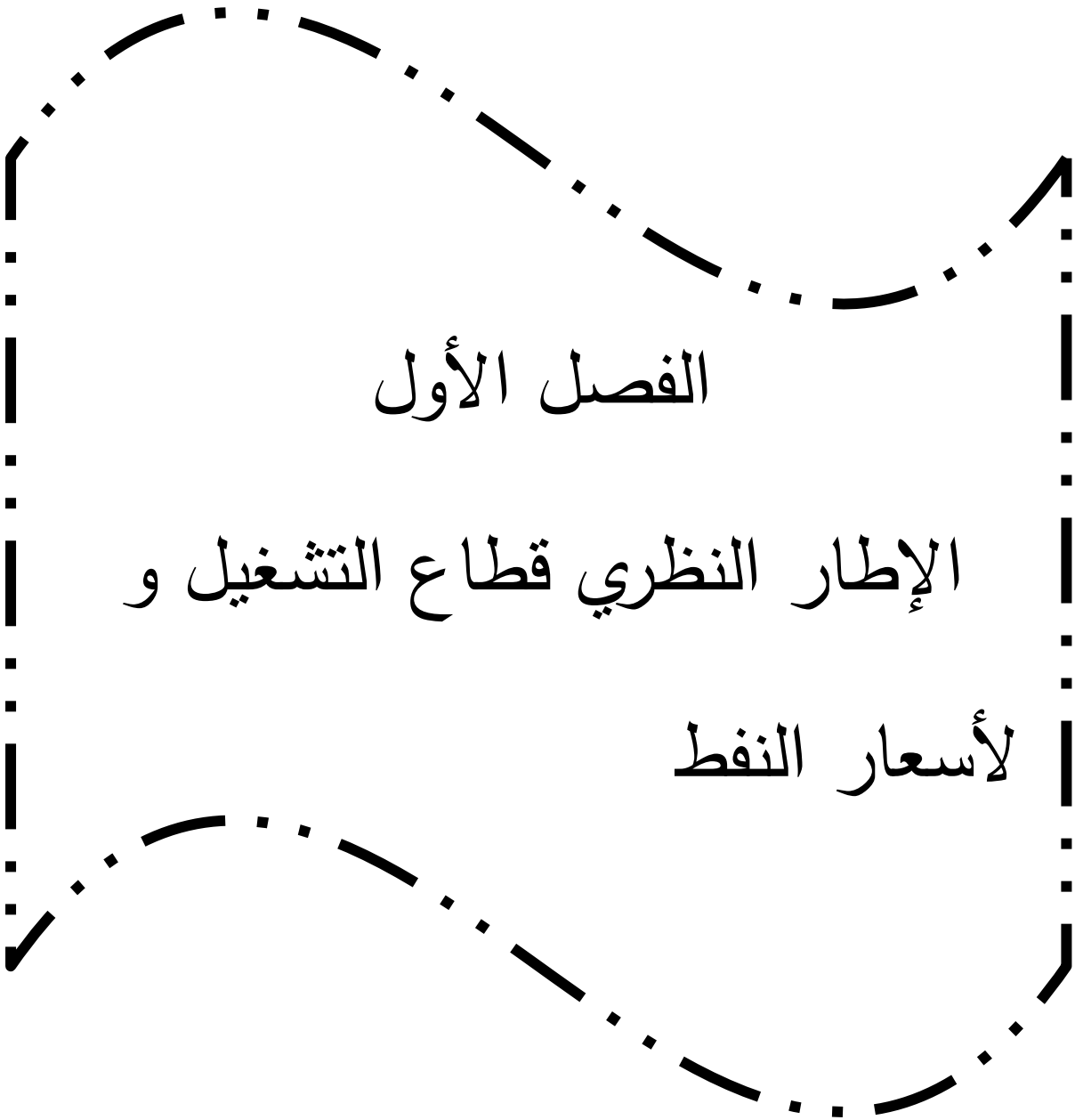
❖ نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM

Vector Error Correction Estimates						
Date: 05/15/18 Time: 20:56						
Sample (adjusted): 1983 2016						
Included observations: 34 after adjustments						
Standard errors in () & t-statistics in []						
Cointegrating Eq:	CointEq1					
DLAB(-1)	1.000000					
DOIL(-1)	-15955.64 (17361.5) [-0.91902]					
DSPE(-1)	8.14E-06 (2.7E-05) [0.30597]					
DINV(-1)	8.41E-05 (2.4E-05) [3.54727]					
DINF(-1)	8131.708 (12584.6) [0.64616]					
DGDP(-1)	-4.33E-05 (2.3E-05) [-1.90278]					
C	-206855.9					
Error Correction:	D(DLAB)	D(DOIL)	D(DSPE)	D(DINV)	D(DINF)	D(DGDP)
CointEq1	-0.306593 (0.11802) [-2.59790]	1.96E-05 (6.3E-06) [3.08995]	5331.377 (3361.67) [1.58593]	-1336.282 (1787.09) [-0.74774]	-1.58E-06 (2.7E-06) [-0.59378]	18052.97 (7389.29) [2.44313]
D(DLAB(-1))	-0.333024 (0.14703) [-2.26497]	8.42E-07 (7.9E-06) [0.10653]	2503.644 (4188.22) [0.59778]	5461.092 (2226.49) [2.45278]	-2.44E-06 (3.3E-06) [-0.73426]	3834.803 (9206.12) [0.41655]
D(DOIL(-1))	-13270.69 (8643.20) [-1.53539]	-0.626268 (0.46436) [-1.34867]	81121550 (2.5E+08) [0.32949]	-13942875 (1.3E+08) [-0.10653]	0.078179 (0.19527) [0.40037]	5204960. (5.4E+08) [0.00962]
D(DSPE(-1))	1.76E-05 (1.5E-05) [1.21051]	-3.35E-10 (7.8E-10) [-0.42965]	-0.563221 (0.41316) [-1.36319]	-0.252460 (0.21964) [-1.14942]	-3.94E-10 (3.3E-10) [-1.20341]	-0.130327 (0.90817) [-0.14350]
D(DINV(-1))	-5.78E-05 (2.0E-05) [-2.94633]	-2.15E-09 (1.1E-09) [-2.04151]	-0.054061 (0.55907) [-0.09670]	0.127030 (0.29721) [0.42741]	1.33E-10 (4.4E-10) [0.30081]	-1.554675 (1.22889) [-1.26511]
D(DINF(-1))	10598.09 (7457.86) [1.42106]	0.081620 (0.40068) [0.20370]	65322169 (2.1E+08) [0.30749]	33915292 (1.1E+08) [0.30031]	-0.398319 (0.16849) [-2.36405]	57102456 (4.7E+08) [0.12229]
D(DGDP(-1))	7.42E-06 (1.1E-05) [0.65129]	1.05E-09 (6.1E-10) [1.72265]	0.155060 (0.32444) [0.47794]	-0.042487 (0.17247) [-0.24634]	-2.48E-12 (2.6E-10) [-0.00963]	0.284896 (0.71314) [0.39949]
C	-13172.55 (49638.8) [-0.26537]	-0.347185 (2.66687) [-0.13018]	-1.06E+08 (1.4E+09) [-0.07466]	-3.09E+08 (7.5E+08) [-0.41064]	0.214626 (1.12145) [0.19138]	-3.75E+08 (3.1E+09) [-0.12067]
R-squared	0.586645	0.563022	0.330399	0.416496	0.275846	0.465163
Adj. R-squared	0.475357	0.445374	0.150122	0.259398	0.080881	0.321169
Sum sq. resids	2.13E+12	6161.184	1.73E+21	4.89E+20	1089.485	8.37E+21
S.E. equation	286526.7	15.39378	8.16E+09	4.34E+09	6.473274	1.79E+10
F-statistic	5.271417	4.785644	1.832726	2.651195	1.414851	3.230422
Log likelihood	-470.9134	-136.6382	-819.6559	-798.1731	-107.1846	-846.4341
Akaike AIC	28.17138	8.508129	48.68564	47.42195	6.775565	50.26083
Schwarz SC	28.53052	8.867273	49.04479	47.78109	7.134709	50.61997
Mean dependent	29.41176	-0.108235	-1.19E+08	-78666095	0.286031	-2.26E+08
S.D. dependent	395578.9	20.67022	8.85E+09	5.04E+09	6.752089	2.18E+10
Determinant resid covariance (dof adj.)	9.73E+71					
Determinant resid covariance	1.95E+71					
Log likelihood	-3079.997					
Akaike information criterion	184.3528					
Schwarz criterion	186.7770					

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9

فهرس المحتويات

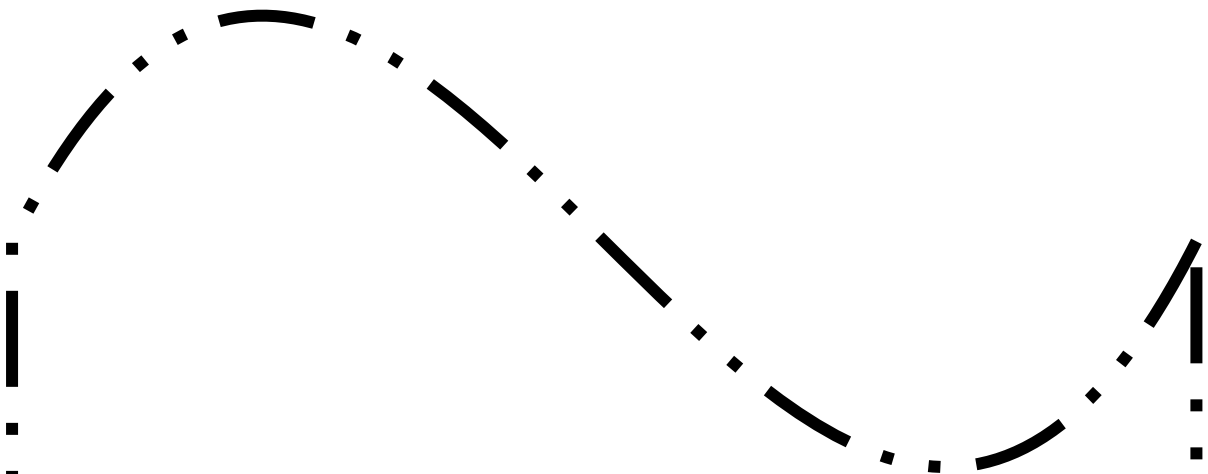
المقدمة



الفصل الأول

الإطار النظري قطاع التشغيل و

لأسعار النفط

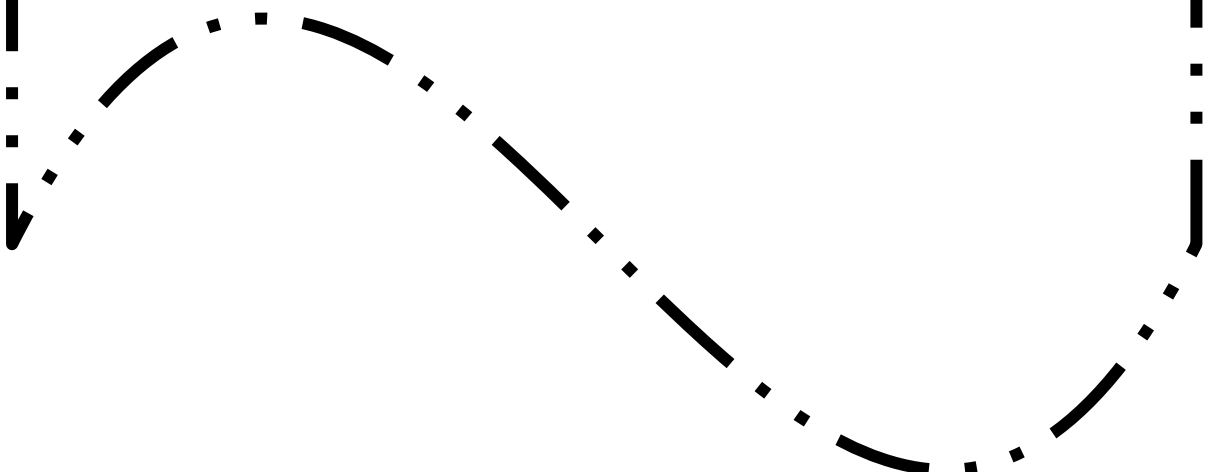


الفصل الثاني

نمذجة قياسية لأثر تقلبات أسعار

النفط

على قطاع التشغيل في الجزائر



الخاتمة

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة الرموز والاختصارات

الملاحق

قائمة المراجع والمصادر